الأمم المتحدة

E/CN.3/2001/18

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

Distr.: General
1 December 2000
Arabic
Original: English

اللجنة الإحصائية

الدورة الثانية والثلاثون

٦-٩ آذار/مارس ٢٠٠١

البند ٦ (هـ) من جدول الأعمال المؤقت*

الأنشطة غير المصنفة حسب المجالات: تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن التنمية البشرية

تقرير أصدقاء رئيس اللجنة الإحصائية

مذكرة من الأمين العام

١ - يتشرف الأمين العام بأن يحيل إلى اللجنة الإحصائية تقريرا أعده أصدقاء رئيس اللجنة الإحصائية بعنوان ''تقييم الانتقادات الإحصائية لتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩''، يرد في المرفق. وقد قدم التقرير إلى مكتب اللجنة الإحصائية بناء على طلب اللجنة في دورتها الحادية والثلاثين[(١)]. وقرر المكتب أن يحيل التقرير إلى اللجنة لاستعراضه.

النقاط المطروحة للمناقشة

٢ - قد ترغب اللجنة في تأييد التقرير.

الحواشي

(١) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، ٢٠٠٠، الملحق رقم ٤ (E/2000/24)، الفقرة ٤٢.

* E/CN.3/2001/1.

280201 260201 00-78108 (A)

المرفق

تقييم الانتقادات الإحصائية لتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩

تقرير أصدقاء رئيس اللجنة الإحصائية

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا – معلومات أساسية	١-٧	٣
ثانيا – مقدمة	٨-١٥	٤
ثالثا – أساس المقارنة الدولية	١٦-٣٠	٦
رابعا – النظر في انتقادات كاسيلز	٣١-٤٨	١٥
خامسا – الاستنتاجات العامة	٤٩-٦٣	٣٨
سادسا – التوصيات	٦٤-٧٢	٤٢

التذييلات

الأول – وثيقة غرفة اجتماع مقدمة من السيد كاسيلز	٤٤
الثاني – رد مكتب تقرير التنمية البشرية على وثيقة غرفة الاجتماع المقدمة من السيد كاسيلز	٥٨

أولا – معلومات أساسية

١ – في الدورة الحادية والثلاثين للجنة الإحصائية، جرى النظر في وثيقة غرفة اجتماع قدمها إيان كاسيلز (استراليا)، وتتضمن عددا من الانتقادات للمحتوى الإحصائي لتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، الذي نشر تحت رعاية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد سلمت اللجنة بأهمية تقرير التنمية البشرية وأثره على الوعي الجماهيري والحكومي بقضايا التنمية البشرية، كما سلمت بأن الانتقادات ذات وزن كاف لتبرير نظر اللجنة في صحتها.

٢ – وبناء على ذلك، وافقت اللجنة على تشكيل فريق صغير، أصدقاء رئيس اللجنة الإحصائية، لموافاة رئيسها بالرأي بشأن هذه القضايا. وفيما يلي صلاحيات الفريق على وجه التحديد:

”أحاطت اللجنة الإحصائية علما بتقرير السيد إيان كاسيلز، استراليا، عن تقرير التنمية البشرية، وذلك خلال دورتها الحادية والثلاثين دون أن تتمكن من التحقق مباشرة من نتائج التقرير. واللجنة مهتمة جدا بالتأكد من أن التقرير يستند إلى أدلة إحصائية سليمة. لذا، تطلب اللجنة إلى رئيسها أن يعين فريقا صغيرا من الخبراء الإحصائيين ليقوم، بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بإعداد تقرير عن مدى دقة المعلومات الإحصائية الواردة في التقرير مع التركيز على النقاط المثارة في وثيقة غرفة الاجتماع التي أعدها السيد كاسيلز. وينبغي للفريق أن يقدم التقرير إلى المكتب في موعد لا يتجاوز حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

”وتأذن اللجنة للمكتب بأن يتخذ ما يراه ضروريا من خطوات المتابعة“.

٣ – أعضاء الفريق:

إيان مكريدي (كندا)، رئيسا

لامين ديوب (السنغال، ممثلا مكتب إحصاءات البلدان الأفريقية الناطقة بالفرنسية)

تم هولت (المملكة المتحدة)

بيت هوليغر (سويسرا، ممثلا المعهد الإحصائي الدولي)

كو أودوف (هولندا)

ن. س. ساستري (الهند)

٤ – ونظر الفريق في وثيقة غرفة الاجتماع التي أعدها السيد كاسيلز (التذييل الأول) إلى جانب وثائق المعلومات الأساسية ذات الصلة. كما نظر في رد مكتوب قدمه مكتب تقرير التنمية

البشرية (التذييل الثاني). وأفاد الفريق من مواصلة المناقشات ومن المواد المكتوبة الإضافية التي قدمها جميع المعنيين، بما في ذلك ما أبدي من آراء وملاحظات بشأن مشروع تقرير الفريق.

٥ - ويود الفريق أن يعرب عن تقديره لموافاته لهذه المواد التكميلية العظيمة النفع. غير أن الفريق يتحمل المسؤولية عن المحتويات النهائية لهذا التقرير.

٦ - ولم يكن غرضنا إجراء تقييم كامل لجميع جوانب الدعائم الإحصائية لتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩. إذ يتصل اختصاصنا تحديدا بالانتقادات التي قدمها السيد كاسيلز بشأن تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩. وقد ركزنا على المحتوى الإحصائي ومدلولات ما قاله. وقد قررنا أن نأخذ بتفسير واسع بشكل معقول لمصطلح ''الدقة''. فبدأنا من المفهوم المرتبط بقياس نوعية البيانات، الذي يعرف ''الدقة'' بأنها ''الملاءمة للغرض''. وبعبارة أخرى، هل البيانات المختارة لتقرير التنمية البشرية مناسبة على ضوء الغرض من استخدامها وبالنظر إلى أي بدائل؟ هل جرى النظر على النحو المناسب في ما للبيانات من قيود وهل أبلغت هذه القيود لقراء تقرير التنمية البشرية؟ وهل الإحصاءات المستمدة من البلدان الأعضاء إحصاءات مقارنة بما يكفي لدعم النتائج المستخلصة، أو لكي تدرج ضمن المجاميع الكلية لمجموعات البلدان أو المناطق أو العالم أجمع؟

٧ - وبالإضافة إلى ذلك، فعلى الرغم من أن اختصاصنا يتصل بتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، فإننا كلما أردنا تقديم توصيات، كنا نحاول صياغتها على نحو يعين على إعداد التقارير المقبلة.

ثانيا - مقدمة

٨ - إن تعزيز التنمية البشرية في أنحاء العالم قضية أساسية بالنسبة للأمم المتحدة. ومن الأهداف الأساسية السعي لكفالة توفير مستويات معيشة ملائمة ومتطورة لجميع الشعوب وأن يكون لها نصيب في النمو الاقتصادي والتقدم الاجتماعي في العالم، وأن يتم استغلال الإمكانات البشرية لسكان العالم على نحو أكمل. وبالتالي، فإن أهمية رصد التنمية البشرية وتوفير مقاييس إحصائية لدعم هذا الهدف لا يرقى إليها شك. ولبلوغ هذه الغاية يجري نشر تقرير التنمية البشرية سنويا منذ عام ١٩٩٠، وقد ساهم في تركيز الاهتمام العالمي على التقدم المحرز في التنمية البشرية وعلى حالات انعدام المساواة المستمرة القائمة. وهو معترف به على نطاق واسع ونظرا لما يتمتع به من مكانة سامقة فإنه يمكن بحق استخدامه كحفاز لاتخاذ إجراءات.

٩ - ويحتوي كل تقرير للتنمية البشرية على طائفة واسعة النطاق من المقاييس الإحصائية المتصلة بجوانب مختلفة للتنمية البشرية وقد أصبحت هذه بمرور الوقت أشد غزارة وأكثر شمولا.

وفي الوقت الذي قدمت فيه الانتقادات، كان تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ آخر ما صدر من هذه السلسلة وأشملها. وخلال الفترة التي شملها استعراضنا، نشر تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠، وإن كنا لم ندرج ذلك التقرير كأحد المصادر التي رجعنا إليها في عملنا. ويقدم كل تقرير للتنمية البشرية منذ أولها في عام ١٩٩٠، معلومات إحصائية عن التنمية البشرية ويتخذ موضوعا مختلفا بغية إلقاء الضوء على جوانب مختلفة للتنمية البشرية وتوجيه الانتباه إليها.

١٠ - وما يعنينا ليس البحث في طبيعة التقارير ومحط تركيزها. فهذه مسألة متروكة لتقدير مكتب تقرير التنمية البشرية ومستشاريه. وإنما نحن نركز بالأحرى على استخدام الإحصاءات في تقرير عام ١٩٩٩ (في حدود اختصاصنا). وفي رأينا، إن مسألة قياس التنمية البشرية مسألة بالغة الأهمية بحيث يجب أن تدعمها أقوى العمليات الإحصائية - وأي قدر دون ذلك معناه التقصير في حق شعوب العالم. وينبغي أن تستند سياسات التنمية البشرية إلى أفضل أدلة ممكنة وأن يتم إعدادها بدقة واستخدامها على نحو صحيح ليفيد منها مقررو السياسة في العالم.

١١ - ونحن ندرك أن تقرير التنمية البشرية يعتمد اعتمادا كبيرا على البيانات المقدمة من الدول الأعضاء إلى الوكالات الدولية الأخرى وأن الوكالات، بدورها، تقدم هذه البيانات إلى مكتب تقرير التنمية البشرية. وبالتالي، فإن نوعية قاعدة البيانات تعتمد على عمليات التأكد من النوعية المضطلع بها في تلك الوكالات. غير أن عملية التأكد من النوعية بالنسبة للطريقة التي تستخدم بها هذه البيانات في تقرير التنمية البشرية من أجل وضع الأرقام القياسية ولدعم نص التقرير فهي مسؤولية مباشرة لمكتب تقرير التنمية البشرية. وبعض توصياتنا القصد منها تعزيز قوام المكتب في هذا الصدد، ونحن ندرك أنه سيترتب على ذلك آثار بالنسبة للموارد. وفي رأينا أن هذا التعزيز أمر ضروري إلا أنه يمكن إكماله بالمعرفة بنوعية البيانات المتاحة في الوكالات الأخرى. وهذه المعرفة يمكن أن تفيد موظفي المكتب فيما يتعلق بالطريقة التي ينبغي بها استخدام البيانات في التقرير، وينبغي استغلالها على نحو أكمل. **ويتطلب ذلك تفاعلا أقوى وأكثر انتظاما بين موظفي المكتب وهذه الوكالات ونحن نوصي (انظر الفقرة ٦٩، التوصية ٦) بأن يسعى موظفو المكتب إلى تحقيق ذلك.**

١٢ - وفي رأينا، أن البيانات الأساسية المستخدمة لرصد التنمية البشرية ينبغي أن تكون متساوقة قدر الإمكان بين الوكالات الدولية المختلفة المضطلعة بإعداد تقارير عن التنمية البشرية أو المسائل المتصلة بها اتصالا وثيقا. فنحن نلاحظ، على سبيل المثال، أن البلدان المراد إدراجها تحت عنوان ''أقل البلدان نموا'' تختلف من وكالة دولية إلى أخرى. ومن الواضح أن ذلك ليس من مسؤولية أي وكالة واحدة ولكن تعزيز التنسيق بين الوكالات الدولية المعنية سيعود بالفائدة

في هذا الصدد. وعلى الرغم من أن تقديم أي توصية بشأن هذه المسألة يخرج عن نطاق اختصاصنا، فإننا نأمل في أن تحيط لجنة التنسيق الإدارية علما بهذه النقطة.

١٣ - وقد وضع مكتب تقرير التنمية البشرية الرقم القياسي للتنمية البشرية بوصفه مقياسا رئيسيا للإنجازات البشرية العادية في مجال القدرات البشرية الأساسية. وهو يتألف من ثلاثة عناصر هي: طول العمر مع الصحة الجيدة (مقيسا بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة)، والمعرفة (مقيسة بمعدل الإلمام بالقراءة والكتابة لدى البالغين والنسب الإجمالية المجمعة للقيد بالمدارس) ومستوى المعيشة اللائق (مقيسا بالناتج المحلي الإجمالي للفرد معدلا وفقا لما يكافئه بالدولار حسب تعادلات القدرة الشرائية). ويركز الرقم القياسي للتنمية البشرية على المنجزات البشرية والهدف منه أن يكون مقياسا أوسع قاعدة من دخل الفرد في تقييم الرفاه البشري. ويرد وصف تفصيلي لتكوين الرقم القياسي للتنمية البشرية في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ (الصفحتان ١٥٩ و ١٦٠).

١٤ - وبالإضافة إلى ذلك فقد وضع مكتب تقرير التنمية البشرية عددا من الأرقام القياسية التكميلية، بما في ذلك الرقم القياسي للتنمية المرتبط بنوع الجنس والرقمان القياسيان للفقر البشري (الرقمان القياسيان ١ و ٢). وبمرور الوقت طرأت تغييرات وتطوير على التكوين التفصيلي لكل رقم قياسي نتيجة لإدخال أساليب منهجية متقدمة. وهذه أيضا يرد وصفها تفصيلا في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ (الصفحات ١٦٠-١٦٣).

١٥ - ونحن لم نتناول بالبحث الهيكل الأساسي للرقم القياسي للتنمية البشرية والغرض من ذلك الرقم القياسي والأرقام القياسية ذات الصلة. فعندما يحاول المرء إيجاز مسألة معقدة في مقياس أو رقم قياسي إحصائي واحد، لا يأمن المرء من الوقوع في المغالاة في التبسيط أو سطحية الفهم. وقد أ وضح أمارتيا صن هذه النقطة ذاتها في الجزء الذي أسهم به في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩. وانتقادات السيد كاسيلز الواردة في وثيقة غرفة الاجتماع (التذييل الأول) مقدمة ضمن إطار تقرير التنمية البشرية، والرقم القياسي للتنمية البشرية، والأرقام القياسية ذات الصلة. وضمن هذا الإطار أيضا سيكون تعليقنا.

ثالثا - أساس المقارنة الدولية

١٦ - في صميم بعض أهم الانتقادات التي قدمها السيد كاسيلز يكمن السؤال الأساسي وهو كيف يمكن إجراء مقارنات دولية بين الإحصاءات الاقتصادية التي تعد لكل بلد. وبعبارة أخرى، كيف يمكننا أن ندرج في وحدة القياس الواحدة دخل الفرد أو الناتج الاقتصادي أو مستويات المعيشة للبلدان المختلفة، حيث أن كلا منها سيقدر هذه المقاييس بعملته الوطنية؟

١٧ - وهذه قضية هامة لها عميق الأثر على المقارنات الدولية. ويقول تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، مثلا، أنه في أواخر التسعينات كان خُمس سكان العالم ممن يعيشون في أعلى البلدان دخلا تبلغ حصتهم ٨٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ويرى السيد كاسيلز أن هذا الرقم ينبغي أن يتراوح بين ٦٠ و ٦٥ في المائة. وبالمثل، يقول تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ إن الفجوة في الدخل الفردي (الناتج القومي الإجمالي) بين البلدان التي بها الخمس الأغنى من سكان العالم وتلك التي بها الخمس الأفقر تتسع من ٣٠ : ١ في عام ١٩٦٠ وإلى ٦٠ : ١ في عام ١٩٧٠ وإلى ٧٤ : ١ في عام ١٩٩٥. ويرى السيد كاسيلز أن هذه الأرقام ينبغي أن تكون نحو ١٢ : ١ في عام ١٩٦٠ و ١٨ : ١ في عام ١٩٩٠، و ١٦ : ١ في عام ١٩٩٧. وهو يرى أن النسب ليست فقط أصغر بكثير، ولكن الاتجاه الصعودي الواضح في الأرقام الواردة في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، لا يظهر في المقياس المعبر عنه بالدولار حسب تعادلات القدرة الشرائية.

١٨ - وهذا جانب هام من جوانب الاختلاف بين مكتب تقرير التنمية البشرية والسيد كاسيلز ومن ثم نخصص له هذا القسم قبل أن ننظر في كل انتقاد من انتقاداته المحددة في الأقسام اللاحقة.

١٩ - والنقطة مثار البحث هي ما إذا كان التحويل من عملات وطنية إلى عملة موحدة (دولارات الولايات المتحدة مثلا) ينبغي أن يتم باستخدام قيم أسعار الصرف النسبية للعملات المختلفة، أو أن يتم على أساس مساواة القدرة الشرائية للعملة.

٢٠ - إن قيم تحويل أسعار الصرف لأي عملة تحددها الأسواق المالية الدولية وتعكس قوى السوق في تلك المؤسسات. والحقيقة أن أسعار الصرف في العالم المعاصر لا تتأثر كثيرا بالتجارة الدولية وتبادل السلع والخدمات في الأسواق العالمية. والنهج الثاني يستخدم تعادلات القدرة الشرائية ليعكس الأسعار المحلية على أساس مقارن دوليا. ويتم مساواة قيمة الدخل الوطني أو الناتج الاقتصادي في أي بلد بمثيلاتها في البلدان الأخرى على هذا الأساس. ووفقا لهذا النهج، توفر تعادلات القدرة الشرائية قيمة دولية لما تشتريه العملة المحلية داخل البلد (انظر: الأمم المتحدة، دليل برنامج المقارنات الدولية والمراجع الواردة فيه، نيويورك، ١٩٩٢).

٢١ - تعبر تعادلات القدرة الشرائية عن العلاقة بين العملات. وعليه يمكن تحويل أية عملة تتاح تعادلات قدرتها الشرائية إلى أية عملة أخرى تكون تعادلات قدرتها الشرائية متوافرة. ولإجراء مقارنة بين بلدان متعددة، يلزم اختيار وحدة مشتركة تحول إليها جميع العملات الأخرى. وسنستخدم، في كل هذا التقرير، دولار الولايات المتحدة بوصفه الوحدة المشتركة للتعبير عن جميع المقاييس الوطنية. وهو اختيار عشوائي، وكان يمكن استخدام أية عملة أخرى. ولا يؤثر

هذا الاختيار على المسائل الأساسية، كما لا يؤثر على النتائج التي توصلنا إليها أو التوصيات التي خرجنا بها.

٢٢ - ويتضح جليا، من النظر إلى الأرقام المختلفة الواردة في الفقرة ١٧ أعلاه، أن الفرق بين استخدام أسعار الصرف أو تعادلات القدرة الشرائية لتحويل المقاييس الوطنية إلى وحدة مشتركة، ليس فرقا طفيفا. وعلاوة على ذلك، ينعكس الفرق في المنظور الذي يمثل البلدان المتقدمة النمو/البلدان النامية. ويرد ذلك في الشكل، الذي يوضح النسبة بين تعادلات القدرة الشرائية وسعر صرف دولار الولايات المتحدة كعاملي تحويل بالنسبة لكل بلد، استنادا إلى رتبة الرقم القياسي للتنمية البشرية لذلك البلد. وتحتل أكثر البلدان تصنيعا أدنى ٢٠ موضعا على الجهة اليسرى من الرسم البياني. إذ أن نسبة تعادلات القدرة الشرائية الخاصة بهذه البلدان إلى سعر صرف دولار الولايات المتحدة كعاملي تحويل أقرب إلى الواحد الصحيح. غير أن هذه النسبة ترتفع في حالة البلدان الأقل نموا، حيث تتجاوز بكثير قيمة الواحد الصحيح في حالات عديدة. وكلما ابتعد موضع البلد باتجاه اليمين على الرسم البياني قلّت رتبة الرقم القياسي للتنمية البشرية، حيث توجد البلدان الأقل نموا في أقصى يمين الرسم. ويتضح من المنحنى التصاعدي للرسم أن نسبة تعادلات القدرة الشرائية إلى سعر صرف تحويل الولايات المتحدة تصبح أكبر بصفة عامة كلما تدنت رتبة الرقم القياسي للتنمية البشرية. وقد تبلغ هذه النسبة ٤ أو تزيد في حالة أقل البلدان نموا. ومن ثم، وبسبب اقتراب النسبة من ١، تصبح مقارنة مستوى دخل الفرد، أو الناتج الاقتصادي، أو المستوى المعيشي للولايات المتحدة مع أحد البلدان الأوروبية الرئيسية، على سبيل المثال، متشابهة بدرجة كبيرة إذا استُخدم أي من أسعار الصرف أو تعادلات القدرة الشرائية في التحويل. وحتى في هذه الحالة، قد تتقلب النسبة بمرور الزمن مع تغير أسعار الصرف. غير أن إجراء مقارنة مماثلة بين الولايات المتحدة، أو أي بلد من أكثر البلدان تصنيعا، وبين أحد أقل البلدان نموا، سيكون أمرا مختلفا جدا. ففي هذه الحالة، قد تزيد قيمة تحويل دخل الفرد باستخدام تعادلات القدرة الشرائية، على سبيل المثال، بمقدار أربع مرات أو أكثر عن قيمة التحويل باستخدام أسعار صرف العملات. وعليه يصبح لاختيار معامل التحويل أثر كبير بالنسبة لكل البلدان المتقدمة/البلدان النامية، كما أن هذه العلاقة صارت أكثر وضوحا مؤخرا، مع ارتفاع سعر صرف دولار الولايات المتحدة مقارنة بالعملات الأخرى.

النسبة بين تعادلات القدرة الشرائية وسعر الصرف

٢٣ - ويسلم مكتب تقرير التنمية البشرية في رده على انتقادات كاسيلز (التذييل الثاني)، متفقا مع كاسيلز ومع الاقتصاديين المعنيين بالتنمية بصفة عامة، بأن استخدام نصيب الفرد حسب تعادلات القدرة الشرائية للمقارنة بين المستويات المعيشية هو الأفضل. وقد أصبح هذا النهج يُستخدم بالفعل، منذ عام ١٩٩٠، لحساب نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي كمكون في الرقم القياسي للتنمية البشرية نفسه، وكنموذج يمثل المستوي المعيشي اللائق. وبالإضافة إلى ذلك، يتبع التحويل باستخدام تعادلات القدرة الشرائية في الرقم القياسي للتنمية المرتبط بنوع الجنس، والرقم القياسي للفقر البشري والمقاييس الأخرى مثل مقياس التمكين المرتبط بنوع الجنس في تقرير التنمية البشرية. ويستخدم التحويل باستخدام تعادلات القدرة الشرائية من ثم لحساب المؤشرات الإحصائية الرئيسية في تقرير التنمية البشرية. إلا أن التحويل باستخدام سعر صرف دولار الولايات المتحدة يتبع لإجراء المقارنات الرئيسية للأنصبة في الدخل العالمي، الواردة في متن التقرير، والمقتبسة في الفقرة ١٧ أعلاه.

٢٤ - غير أن المبررات التي أوردها مكتب تقرير التنمية البشرية، تأييدا للتحويل باستخدام أسعار صرف العملات في النص الرئيسي، ذات شقين أساسيين. أولا، بغض النظر عن التفضيل العام للتحويل باستخدام تعادلات القدرة الشرائية لمقارنة المستويات المعيشية، يذهب مكتب تقرير

التنمية البشرية، إلى أن المسألة مسألة رأي اقتصادي في نهاية المطاف، وليست مسألة موضوعية إحصائية. ثانيا، يركز المكتب على تهميش البلدان النامية، ويرى أنه لهذا الغرض تكون أسعار صرف دولار الولايات المتحدة أنسب في معظم الأحوال – كما جاء في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، حينما كان الموضوع الرئيسي هو تهميش أشد البلدان فقرا وأقلها نموا.

٢٥ – ومن وجهة نظرنا، توجد أسباب قوية لتفضيل التحويل باستخدام تعادلات القدرة الشرائية بدلا من سعر صرف دولار الولايات المتحدة، بالنسبة للظواهر الاقتصادية الحقيقية (وليس الظواهر المالية البحتة)؛ مثل إجراء المقارنات بين المستويات المعيشية (كما يعكسها نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي) وبالتبعية، لإجراء مقارنات الناتج الاقتصادي (الناتج المحلي الإجمالي) والدخل القومي (الناتج المحلي الإجمالي أو نصيب الفرد فيه). ونحن نؤمن بأن هذه الممارسة تحظى بقبول واسع لدى الاقتصاديين المعنيين بالتنمية. وقد شُرحت الحالة في عرض قدمه السيد كاسيلز حيث أجريت سلسلة من المقارنات بين اليابان والصين. وقد عرض نسبة استهلاك الفرد من مختلف الأصناف في البلدين، بالإضافة إلى نسب نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي استنادا إلى التحويل باستخدام تعادلات القدرة الشرائية وسعر الصرف في البلدين. وقد كررنا هذا التحليل في عدد من المقارنات الثنائية لبلدان من المنطقة نفسها (انظر الجدول). ومع أن النتائج لم تكن، بصفة عامة، ملفتة كما حدث في المقارنة بين اليابان والصين التي اختارها السيد كاسيلز، فقد كان النمط واضحا. فبالنسبة لبنود مثل استهلاك الأغذية، التي تفتقد المرونة السعرية، كانت قيمة المقارنات الثنائية أقرب نسبيا إلى الرقم ١، مع ارتفاع طفيف في نسبة الاستهلاك في حالة البلدان ذات النصيب الأعلى للفرد في الناتج المحلي الإجمالي. وكانت النسب أعلى بكثير بالنسبة لبنود مثل ملكية أجهزة التلفزيون والحواسيب الشخصية، التي تعتمد على الدخل المستهلك وتتميز بمرونة سعرية أكبر. وتدخل مقارنة تعادلات القدرة الشرائية لأي بلدين، بصفة عامة، ضمن هذا النمط، حيث تكون النسب أعلى من نسب استهلاك الأغذية، بينما تقل عن نسب البنود التكنولوجية. وذلك هو المتوقع. بيد أن مقارنات أسعار الصرف تكون أكبر بكثير بصفة عامة، وكثيرا ما تتعدى نطاق الاستهلاك، حتى فيما يختص ببنود مثل ملكية الحواسيب الشخصية وأجهزة التلفزيون. ويبدو مقياس تعادلات القدرة الشرائية أكثر اتساقا مع المقاييس الأخرى، وأكثر ملاءمة للأغراض المتوخاة.

الجدول

مقارنات دولية: نسب مقاييس حصة الفرد في النواتج وفي استخدام السلع والخدمات

البلدان المقارنة	نصيب الفرد يوميا من إمدادات السعرات الحرارية، ١٩٩٦	نصيب الفرد يوميا من إمدادات الدهون، المجموع (بالغرامات)، ١٩٩٦ (أ)	نصيب الفرد يوميا من إمدادات البروتين، المجموع (بالغرامات)، ١٩٩٦ (أ)	الرقم القياسي للناتج المحلي الإجمالي	عدد أجهزة التلفزيون لكل ١ ٠٠٠ شخص ١٩٩٦	نصيب الفرد من انبعاثات ثاني أكسيد الكربون (بالأطنان)، ١٩٩٦	نصيب الفرد (بالكيلوغرام) من استخدام الطاقة التجارية (المكافئ النفطي)، ١٩٩٦	نصيب الفرد من استهلاك الكهرباء، ١٩٩٦	عدد خطوط الهاتف الرئيسية لكل ١ ٠٠٠ شخص، ١٩٩٦	عدد الرحلات السياحية الدولية لكل ١ ٠٠٠ شخص، ١٩٩٦	عدد الحواسيب الشخصية لكل ١ ٠٠٠ شخص	نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (باللولار حسب تعادلات القدرة الشرائية)، ١٩٩٧	نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة) ١٩٩٧
اليابان/الصين	١,٠	١,٣	١,٣	١,٦	٢,٨	٣,٣	٤,٥	٩,١	١٠,٩	٣٢,٦	٤٢,٧	٧,٧	٤٥,٩
سنغافورة/ إندونيسيا				١,٦	١,٦	١٦,٣	١١,٧	١٨,٨	٢٤,٤	١١١,٠	٤٥,٢	٨,٢	٢٦,٨
جمهورية كوريا/ فييت نام	١,٣	٢,٣	١,٥	١,٧	١,٨	٠,٨	٨,٠	٢٣,١	٢٦,٩		٣٩,٩	٨,٣	٢٩,٨
المكسيك/ نيكاراغوا	١,٣	١,٨	١,٦	١,٥	١,١	٥,٣	٢,٩	٣,٩	٣,٧	١,٦		٤,٢	١٠,٠
جنوب أفريقيا/ موزامبيق	١,٦	٢,٤	٢,١	٢,٢	٤١,٠	٦٩,٠	٥,٢	٥٨,٩	٣٣,٣		٤٧,١	١٠,٠	٢١,٩
جنوب أفريقيا/ جمهورية أفريقيا الوسطى	١,٥	١,٢	١,٦	١,٧	٢٤,٦	٦٩,٠		١٢٥,٤	٣٣,٣	٠,٨		٥,٥	١١,٣
البرازيل/إكوادور	١,١	٠,٨	١,٣	١,١	٢,٠	٠,٨	١,٤	٢,٦	١,٣		٤,٧	١,٣	٣,٠
ترينيداد وتوباغو/ هايتي	١,٥	٢,٤	١,٥	١,٧	٦٣,٦	٨٦,٠	٢٢,٩	٤٠,٢	٢١,٠	١١,٥		٥,٤	١٢,٦
سيشيل/سري لانكا	١,١	١,٥	١,٥	١,٤	٢,٣	٥,٨		٧,٢	١٤,٠	٩٨,٠		٣,٣	٦,١
سيشيل/الهند	١,٠	١,٦	١,٣	١,٦	٣,٠	٢,١		٣,٠	١٣,١		١٠,٣	٤,٩	١٢,٧
الكويت/الأردن	١,١	-١,٢	١,٤	١,٦		١٠,١	٧,٩	١٤,٢	٣,٩		٣,٤	٧,٣	١٥,٦
لبنان/الأردن	١,٢	١,٤	١,٢	١,٢		١,٨	١,١	١,٧	٢,٥	١٩,٠		١,٧	٤,٢
مصر/إثيوبيا	١,٨	٢,٦	١,٥	٢,١	٣١,٥		٢,٢	٣٦,٤	١٦,٧	٤١,٩		٦,٠	١٠,٦
موريشيوس/ مدغشقر	١,٥	٢,٦	١,٧	٢,١		١٥,٠		٢٥,٣	٥٤,٠			١٠,٠	١٦,٧

٢٦ - ويقبل مكتب تقرير التنمية البشرية القول بأن التحويل باستخدام تعادلات القدرة الشرائية أفضل بالنسبة لمقارنات مستويات المعيشة، وهو يتبع هذه الطريقة لحساب مؤشراتها الرئيسية. ومع ذلك ففي جميع أعداد تقرير التنمية البشرية (لا في عام ١٩٩٩ وحده) وأيا كان الموضوع لسنة بعينها، فقد عبر عن المتن الرئيسي المقارنات الرئيسية للأنصبة من الدخل العالمي، بأسعار صرف دولار الولايات المتحدة. ولا يمكننا فهم السبب في عدم ورود المقارنات باستخدام تعادلات القدرة الشرائية بصورة أكثر انتظاما في متن التقرير وفي المقارنات الرئيسية، إذا كانت مقبولة بالفعل بوصفها عامل التحويل الأفضل في مقارنات مستويات المعيشة.

٢٧ - غير أن مكتب تقرير التنمية البشرية يشير إلى جانبين مهمين يستحقان معالجتهما، من جوانب ضعف طريقة التحويل باستخدام تعادلات القدرة الشرائية. ويتمثل الجانب الأول في مسألة نوعية أدوات قياس البيانات الأساسية، وجمع البيانات، وحساب تعادلات القدرة الشرائية. ويتمثل الجانب الثاني في مسألة تغطية البلدان على مستوى العالم. ونحن نسلم بوجود هذه المشاكل، ونوافق تماما على أن المسألتين معا على قدر من الأهمية، لكن ليس لهما في نظرنا ما يكفي من الوزن لتبرير التحويل باستخدام سعر صرف دولار الولايات المتحدة، بدلا عن تعادلات القدرة الشرائية. ولا شك في أن القضية هي أن هناك حاجة إلى تحسين نوعية تعادلات القدرة الشرائية، وهي مسألة جرى تناولها في تقارير قُدمت مؤخرا (انظر منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ''استعراض منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي - برنامج المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية'' لتعادلات القدرة الشرائية، ١٩٩٧؛ ''تقييم برنامج المقارنات الدولية''، وثيقة اللجنة الإحصائية ، ١٩٩٨؛ ''ملاحظات البنك الدولي بشأن تقرير تقييم برنامج المقارنات الدولية''، وثيقة اللجنة الإحصائية، ١٩٩٩). ويدعو البنك الدولي منذ أمد طويل إلى استخدام مقاييس تعادلات القدرة الشرائية، وبذل جهدا كبيرا لتحسين نوعيتها. وقد نظرت اللجنة الإحصائية في المسألة وأيدت مقترحات تعزيز برنامج المقارنات الدولية. وهناك حاجة لإدخال المزيد من تحسينات النوعية، ونحن نؤيد المناشدات الداعية إلى تعزيز هذا البرنامج. إلا أنه، إذا كان التحويل باستخدام تعادلات القدرة الشرائية هو المفضل، فإن مسألة النوعية لا يمكن أن تبرر التحول من تقديرات التعادلات إلى سعر الصرف بدولارات الولايات المتحدة، الذي قد يخفض القيمة إلى أقل من الثلث بالنسبة لأقل البلدان نموا. وفي ضوء هذه الفروق الكبيرة بين المقياسين، يصبح استخدام المقياس الخطأ بسبب أنه أكثر دقة، مجافيا لاستيفاء معيار ''الملاءمة للغرض''. ونحن نلاحظ كذلك أن مكتب تقرير التنمية البشرية قد اتبع طريقة التحويل باستخدام تعادلات القدرة الشرائية، كي يحسب الرقم القياسي للتنمية البشرية والرقم

القياسي للتنمية المرتبط بنوع الجنس والرقم القياسي للفقر البشري والأرقام القياسية الأخرى ذات الصلة للبلدان الواردة أسماؤها في قوائم جداول التقرير لعام ١٩٩٩، وعددها ١٧٤ بلدا. (ونحن نعترف بأن بعضا من هذه الأرقام القياسية قد استنبطه البنك الدولي من نماذج الاقتصاد القياسي بدلا عن جمع البيانات بطريقة مباشرة). فإذا طغت مسألة النوعية على الاعتبارات الأخرى يصبح من الصعب التوفيق بين هذا الأمر والتحويل باستخدام تعادلات القدرة الشرائية في المؤشرات الرئيسية لتقرير التنمية البشرية. ولهذا الاستخدام علاقة بمسألة التغطية كذلك، إذ تمثل البلدان المذكورة وعددها ١٧٤ بلدا ٥,٧٥ بلايين نسمة من سكان العالم تقريبا، بينما يقدر عدد سكان البلدان الإضافية، التي وردت عنها مؤشرات أساسية فقط، وعددها ١٣ بلدا، بـ ٧٠ مليون نسمة تقريبا.

٢٨ - ويذهب مكتب تقرير التنمية البشرية إلى أنه إذا كان التركيز ينصب على تهميش البلدان الأقل نموا، فإن التحويل باستخدام سعر صرف دولار الولايات المتحدة يصبح أكثر ملاءمة. ونحن لا نعلم بوجود تعريف اقتصادي واضح للتهميش لكننا نستدل من نص تقرير التنمية البشرية على أنه ذو علاقة بفرص الوصول إلى التجارة العالمية، واستيعاب التكنولوجيا، والعلاقات الدولية (المتعددة الأطراف)، والتعاون وما إلى ذلك. ومن الواضح أن هذه مسألة هامة، وتوافر مقاييس إحصائية - تغطي هذه الجوانب على النحو الملائم أمر ذو فائدة عظيمة. بيد أن معظم ناتج البلد يذهب إلى الاستهلاك المحلي وليس إلى التجارة العالمية، وتصعب من ثم رؤية تبرير لتحويل الناتج المحلي الإجمالي بأكمله لبلد ما على أساس سعر الصرف، بناء على هذه المنطلقات. ولم ينم إلى علمنا أن مقولة التحويل باستخدام سعر الصرف تحظى بقبول عام في مؤلفات اقتصاديات التنمية.

٢٩ - وبرغم ذلك توجد تطبيقات يلائمها استخدام سعر الصرف، مثل التعبير عن نسبة الديون الدولية لبلد ما إلى ناتجه المحلي الإجمالي. ويناسب استخدام أسعار الصرف أيضا المعاملات المالية الدولية؛ لا سيما حينما تحصل البلدان على السلع والخدمات في الأسواق الدولية، نظرا إلى أن أسعار الصرف هي التي تحدد السعر الذي يجب دفعه وتكلفة السلع المستوردة. وسينعكس ذلك على أسعار هذه السلع في البلد المعني، ومن ثم ينعكس في مقارنة تعادلات القدرة الشرائية، كنسبة إلى الإنفاق المحلي الذي ينطوي عليه الأمر. وعليه يتعين، من حيث المبدأ على الأقل، أن ينعكس تأثير سعر الصرف في عامل التحويل باستخدام تعادلات القدرة الشرائية، بصورة صحيحة. غير أننا نسلم بأن أسعار الصرف ربما يُرى كعقبة كأداء أمام حصول بلد ما على السلع التكنولوجية والخدمات المتخصصة من البلدان الصناعية. وسيكون من المفيد وضع مقاييس إحصائية ملائمة لذلك. لكن التحويل باستخدام سعر صرف دولار الولايات المتحدة بدلا عن تعادلات القدرة الشرائية، فيما يختص بنصيب

الفرد في الناتج المحلي الإجمالي وتقديرات الدخل القومي، حسبما كان متبعا في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ والمجلدات السابقة له، لا يمثل، فيما يبدو، النهج الصحيح الذي يجب اتباعه في معالجة هذه المسألة.

٣٠ - وختاما، نحن نؤمن بأن عدم التساوق المنتظم في استخدام عوامل التحويل - تعادلات القدرة الشرائية بالنسبة للمؤشرات الرئيسية في تقرير التنمية البشرية، واستخدام سعر صرف دولار الولايات المتحدة في متن التقرير ومقارنات العناوين الرئيسية للأنصبة في الدخل العالمي، ليس بالأمر اللائق. **ونرى أن التحويل باستخدام تعادلات القدرة الشرائية يجد القبول الواسع بوصفه أفضل الأسس لمقارنات المستويات المعيشية، وعليه نوصي باستخدامها في تقرير التنمية البشرية بأكمله، بوصفها الشكل الرئيسي للمقارنة، ولأنها تستخدم بالفعل في الأرقام القياسية الرئيسية. (انظر الفقرة ٦٤، التوصية ١). وسيكون تعريف التهميش وإعداد مؤشرات إحصائية مناسبة، كإضافة تكميلية وليس كبديل للتحويل باستخدام تعادلات القدرة الشرائية في تحويل نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي، أمرا مفيدا، ونوصي بذلك أيضا (انظر الفقرة ٦٥، التوصية ٢).**

رابعا - النظر في انتقادات كاسيلز

٣١ - سنورد في الفقرات التالية تقييمنا لكل واحد من انتقادات السيد كاسيلز، وتمثل الفقرات الواردة بالبنط الثقيل نسخة مطابقة للنص الذي قدمه.

٣٢ - (١) **حصة البلدان الغنية في الناتج العالمي**

وفي أواخر التسعينات كان خمس سكان العالم ممن يعيشون في أعلى البلدان دخلا تبلغ حصتهم ... ٨٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ... (الصفحة ٣، والشكل في الصفحة ٢).

- **الأرقام الصحيحة لأواخر التسعينات هي ٦٠-٦٥ في المائة. وفي عام ١٩٩٦، قدرت أمانة الأونكتاد، مستخدمة البيانات المقدمة من مكتب تقرير التنمية البشرية نفسه، أن نصيب الخمس الأغنى من سكان العالم في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، على أساس تصنيف البلدان حسب نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فيها (بالدولار حسب تعادل القدرة الشرائية)؛ بلغ ٦٤,٤ في المائة في عام ١٩٦٠ و ٦٣,٧ في المائة في عام ١٩٩١ (أقل البلدان نموا: تقرير عام ١٩٩٦، الصفحة هـ).**

- وقد أبرزت تقارير التنمية البشرية السابقة القول بأن الحصة التي أنتجها الخمس الأغنى من سكان العالم من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ارتفعت من ٧٠ في المائة في عام ١٩٦٠ إلى ما يفوق كثيرا ٨٠ في المائة في أواخر الثمانينات. ولا يوجد ما يؤيد القول بأن هذه الحصة تبلغ الآن ٨٦ في المائة: والنتيجة الطبيعية لذلك أن النسبة المتبقية من سكان العالم وهي ٨٠ في المائة تبلغ حصتها ١٤ في المائة فقط من الناتج العالمي.

- والحقيقة، أن مجموعة أصغر إلى حد ما - وهي نسبة الـ ٧٥ في المائة من سكان العالم التي تقطن البلدان المنخفضة الدخل و'الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط'، حسبما عرفها البنك الدولي - أنتجت نسبة ٦٣ في المائة من الإنتاج العالمي من الحبوب و ٨١ في المائة من الإنتاج العالمي من الدرنيات، في عام ١٩٩٥، وأن حصتها من ناتج الطاقة التجارية بلغت ٤٤ في المائة و ٣٨ في المائة من الاستهلاك في عام ١٩٩٧ (البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، ١٩٩٥ و ١٩٩٧).

- وكانت حصة ستة بلدان نامية فقط (الصين وإندونيسيا وتايلند والبرازيل وتركيا) تزيد على ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام ١٩٩٧، حسب تقديرات أنغوس ماديسون وقواعد بيانات نشرة صندوق النقد الدولي المعنونة 'مستقبل الاقتصاد في العالم' ونشرة البنك الدولي المعنونة 'مؤشرات التنمية العالمية'. هذا بالرغم من أن أيا من هذه البلدان (ناهيك عن معظم ما تبقى من بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية) لا يصنف ضمن 'الخمس الأغنى' في العالم.

(٢) حصة البلدان الفقيرة في الناتج العالمي

'في أواخر التسعينات ... كان خمس سكان العالم ممن يعيشون في أقل البلدان دخلا تبلغ حصتهم ١ في المائة فقط من الناتج العالمي ...' (الصفحة ٣، والشكل في الصفحة ٢).

- مع أخذ التفاوت في مستويات الأسعار بين البلدان في الاعتبار، تبلغ الحصة التي ينتجها خمس سكان العالم، ممن يعيشون في أقل البلدان دخلا، من الناتج العالمي الآن زهاء ٤ في المائة. وقد كانت هذه الحصة ٣,٦ في المائة في عام ١٩٩١، حسب تقديرات الأونكتاد المذكورة أعلاه.

- ويتضح من تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ نفسه أن 'أقل البلدان نموا'، التي يعيش فيها ١٠ في المائة من سكان العالم تقريبا (الجدول ١٦، الصفحة ٢٠٠)،

يبلغ متوسط نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ما يعادل ١٥,٧ في المائة من المتوسط العالمي لعام ١٩٩٧ (الجدول ١، الصفحة ١٣٧).

- **ويعني هذا أن 'الخمس الأفقر' من سكان العالم لا بد أن يتعدى إنتاجه ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، حتى وإن كان سكان هذه المجموعة ممن لا يعيشون في أقل البلدان نموا بذات درجة فقر مَن يعيشون فيها.**

٣٢-١ يتمثل نقد السيد كاسيلز الأساسي في تفضيل التحويل باستخدام سعر صرف دولار الولايات المتحدة على التحويل باستخدام تعادلات القدرة الشرائية، برغم أنه لا يذكر ذلك صراحة في وثيقة غرفة الاجتماع. وقد سيقت النقاط التكميلية بغرض تعزيز هذا القول. وكان رد مكتب تقرير التنمية البشرية (انظر التذييل الثاني) على هذه المجموعة من الانتقادات مطولا، لكنه يسلم بصحة النقطة الأساسية المشار إليها آنفا.

٣٢-٢ وإجمالا، وللأسباب التي سقناها في الفقرات السابقة، فإننا نفضل استخدام تحويل تعادلات القدرة الشرائية في كلا الرقمين القياسيين (كما هو الحال في الممارسة الحالية) والنص الرئيسي والأشكال والجداول ذات الصلة لكل تقرير من تقارير التنمية البشرية. وينبغي أن يكون هذا هو المنهج المستخدم لمقارنة الناتج الاقتصادي، والدخل القومي، ومستويات المعيشة، وينبغي أن يكون عنصرا أساسيا لتقييم التنمية البشرية عالميا. بيد أن استخدام تدابير إضافية لتوضيح التهميش يمكن أن يكون مفيدا إذا أمكن تحديدها وتطويرها داخل إطار اقتصاد إنمائي.

٣٣ - (٣) الفجوة بين الأغنياء والفقراء

'واليوم بلغت أوجه انعدام المساواة العالمية في الدخل وفي مستويات المعيشة أبعادا بشعة. فالفجوة في نصيب الفرد من الدخل (الناتج القومي الإجمالي) بين البلدان التي يعيش فيها أغنى خُمس من سكان العالم والبلدان التي يعيش فيها أفقر خُمس من سكان العالم اتسعت من ٣٠ إلى ١ في عام ١٩٦٠ إلى ٦٠ إلى ١ في عام ١٩٩٠ ثم إلى ٧٤ إلى ١ في عام ١٩٩٥' (الصفحة ١٠٤).

- **لقد أُوردت هذه الادعاءات أولا في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢، ودُحضت في تقرير الأونكتاد المذكور سابقا.**
- **وتشير تقديرات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (على أساس تعادلات القدرة الشرائية) في أعداد متتابعة من تقرير التنمية البشرية إلى أن نسبة الخُمس الأعلى**

إلى الخُمس الأدنى، مُرتبة حسب متوسطات البلدان، كانت تبلغ حوالي ١٢:١ في عام ١٩٦٠، و ١٨:١ في عام ١٩٩٠، و ١٦:١ في عام ١٩٩٧.

- **ويتفق جميع الخبراء على أن التقديرات التي لا تراعي الاختلافات في مستويات الأسعار لا يمكن استخدامها بصورة سليمة في مقارنات 'مستويات المعيشة' أو 'التنمية البشرية'.**

- **وعلى أي حال، فإن الأرقام الواردة في تقرير التنمية البشرية تتسم بالتضارب الداخلي. فقد ذكر أن نسبة ٧٤ إلى ١ تتعلق بعام ١٩٩٧ في 'العرض العام' لتقرير عام ١٩٩٩ (الصفحة ٣)، وبعام ١٩٩٥ في النص الرئيسي للتقرير نفسه (الصفحة ١٠٤)؛ في حين أنه في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨، حددت نسبة عام ١٩٩٥ بـ ٨٢ إلى ١.**

٣٣-١ لا تزال المسألة الرئيسية هنا هي تحويل تعادلات القدرة الشرائية. وليس هناك ما يبرر الادعاء القائل بأن تقرير مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) هو بمثابة دحض لتقرير التنمية البشرية، ولكنه يدحض الاستخدامات السابقة لتعادلات القدرة الشرائية، وهو ما يتسق مع الرأي الرئيسي للسيد كاسيلز. وتعتمد الأرقام الواردة في النقطة الثانية في الفقرة ٣٣ أعلاه على تحويل تعادلات القدرة الشرائية. ويوافق مكتب تقرير التنمية البشرية على أن تحويل تعادلات القدرة الشرائية أفضل لمقارنة مستويات المعيشة (النقطة الثالثة). وتعكس النقطة الأخيرة خطأً في الطباعة وليست نقطة جوهرية، رغم أنها تشكل مثالاً لعدم كفاية ضبط الجودة في إعداد المخطوط، وهي مسألة تعالجها التوصية ٧ (انظر الفقرة ٧٠ أدناه).

٣٣-٢ وفضلا عن ذلك، فمن الممكن أن يكون بعض القراء قد التبست عليهم كلمة فجوة بحيث يفسرونها باعتبارها الفرق المطلق بين قيمتين، في حين أن تقرير التنمية البشرية يشير صوابا إلى النسبة بين القيمتين. وبسبب القيم الأساسية المختلفة فمن الممكن أن يكون هناك نمو نسبي في بلد أسرع منه في بلد آخر وتظل هنالك فجوة تزداد اتساعا بالقيمة المطلقة. وبهذا المعنى قد يكون تقرير التنمية البشرية محقا في التحدث عن فجوة تزداد اتساعا، حتى عندما يقدر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي باستخدام تعادلات القدرة الشرائية، رغم أنه من الواضح، في رأينا، أن هذا ليس هو المقصود. **ونوصي بضرورة اختيار النص في الأعداد القادمة من تقرير التنمية البشرية بحيث يمكن تفادي أي لبس محتمل بشأن هذه النقطة (انظر الفقرة ٧١، التوصية ٨).**

٣٣-٣ رغم أن هذه النقطة لم يطرحها السيد كاسيلز، فإننا نلاحظ أن النص والجدول الداعم (الجدول ٦) لا يغطيان نفس الفترات الزمنية، وينبغي أن يفعلا ذلك.

٣٤ - (٤) حالة التنمية البشرية في أقل البلدان نموا

'ويستمر تهميش أقل البلدان نموا، بل ويتصاعد نتيجة للأزمة الآسيوية' (الصفحة ١٠٤)

- **لقد كانت هنالك اختلافات واسعة بين أقل البلدان نموا في معدل تنميتها البشرية خلال السنوات الأخيرة.**
- **وتشير التقديرات التي أعدها موظفو صندوق النقد الدولي ونشرت في 'مستقبل الاقتصاد في العالم': أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أقل البلدان نموا كمجموعة (وهو منخفض جداً بالقيمة المطلقة) ينمو بوتيرة أسرع مما هو عليه في 'مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة'. وسيكون الوضع كذلك في عام ٢٠٠٠ للسنة السادسة على التوالي. ومع مراعاة الزيادة في مجموع سكان أقل البلدان نموا، التي تقدرها الأمم المتحدة بنسبة ٢,٥ في المائة سنويا، تشير تقديرات صندوق النقد الدولي ضمنا إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نموا قد زاد في عام ١٩٩٥ بنسبة ٣,٧ في المائة (مجموعة السبعة، ١,٦ في المائة)؛ وفي عام ١٩٩٦ بنسبة ٣,١ في المائة (مجموعة السبعة، ٢,٣ في المائة)؛ وفي عام ١٩٩٧ بنسبة ٢,٥ في المائة (مجموعة السبعة، ٢,٣ في المائة)؛ وفي عام ١٩٩٨ بنسبة ٢,٠ في المائة (مجموعة السبعة، ١,٧ في المائة)؛ وفي عام ١٩٩٩ بنسبة ٢,٧ في المائة (مجموعة السبعة، ٢,٠ في المائة)؛ وفي عام ٢٠٠٠ بنسبة ٢,٨ في المائة (مجموعة السبعة، ١,٩ في المائة).**
- **وتوضح بيانات اليونسكو أن معدل الالتحاق الإجمالي بالتعليم، بين عامي ١٩٨٥ و١٩٩٦، في أقل البلدان نمواً قد زاد بنسبة ٤٨ في المائة في المستوى الأول من التعليم، وبنسبة ٥٥ في المائة في المستوى الثاني، وبنسبة ٧٠ في المائة في المستوى الثالث. (حولية اليونسكو الإحصائية لعام ١٩٩٨، الصفحات ٢-١٢).**

٣٤-١ هنالك عدد من النقاط المطروحة هنا التي تتعلق باختيار تحويل سعر الصرف لدولار الولايات المتحدة وتعادلات القدرة الشرائية، ولكنها تتجاوزهما.

٣٤-٢ أولا، إن للإشارة إلى آثار الأزمة الآسيوية بطبيعة مختلفة إلى حد ما يميزها عن معظم نص التقرير. وعلى وجه التحديد، يعتمد النص على تنبؤات بأثر الأزمة الآسيوية، وضعت بعد الحدث مباشرة قبل أن يتاح النطاق العادي من الإحصاءات الاقتصادية التي تعكس الأثر الفعلي. وستتاح هذه الإحصاءات لاحقاً. ويقر مكتب تقرير التنمية البشرية بأن هذه الإشارة

كان من الأفضل إدراجها في الفصل الأول، حيث كان يمكن أن يكون استخدام التنبؤات أكثر وضوحا. وبالنظر إلى طبيعة تقرير التنمية البشرية، فإننا نسلم بأن مكتب تقرير التنمية البشرية قد يرغب في استخدام تنبؤات بشأن الأحداث العالمية الهامة الأخيرة عندما لا تكون التقديرات الإحصائية الأكثر تأكيداً متاحة بعد. **وفي مثل هذه الحالات نوصي بأن يعكس النص ما ينطوي عليه ذلك من عدم تأكد وقلة جودة إضافيين (انظر الفقرة ٦٦، التوصية ٣) (تقدم الفقرة ٣٧ أعلاه تفصيلا لآرائنا بشأن استخدام التنبؤات)**.

٣٤-٣ ثانيا، هناك مسألة ما إذا كان ''التهميش'' يزداد اتساعاً. ومن الواضح أن المسألة هي أن معدل التنمية البشرية متفاوت إلى حد بعيد فيما بين أقل البلدان نموا خلال السنوات الأخيرة. بيد أن معدل النمو في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي قد كان، في المتوسط، أكبر بين أقل البلدان نموا مما هو عليه بين البلدان المتقدمة النمو، بعد أخذ معدل النمو السكاني الأعلى في أقل البلدان نمواً في الحسبان. وذلك يجب أن يؤدي، من حيث عنصر نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الرقم القياسي للتنمية البشرية، إلى تضييق الفجوة النسبية بين أقل البلدان نموا والبلدان المتقدمة النمو. وقد يكون هذا التضييق، بالطبع، صغيرا جدا مقارنة بالفجوة المطلقة بين مجموعتي البلدان. والتركيز على ذلك يعد تعليقاً منصفاً. وحتى مضي عشر سنوات أو أكثر من النمو النسبي الصغير قد لا يضيق الفجوة بالقدر الذي قد يريده راسمو السياسات. بيد أن الصورة، من الناحية الاقتصادية، ينبغي أن تكون أقرب إلى تضييق أي فجوة منها إلى توسيعها. ولكن هذا الوضع يختل باستخدام سعر صرف دولار الولايات المتحدة كمعامل تحويل. فعند مقارنته بعملات أقل البلدان نمواً، إذا زادت قيمة دولار الولايات المتحدة بمعدل أسرع من المعدل الذي تنمو به أقل البلدان نمواً مقارنة بالبلدان المتقدمة النمو، سيقابل تدهور سعر الصرف بل ويزيد تضييق الفجوة الناجم عن النمو النسبي. وستعكس الصورة العامة اتساعا في الفجوة بدلا عن تضييقها (بقيمة سعر صرف دولار الولايات المتحدة)، حتى وإن حققت أقل البلدان نموا حقيقيا أسرع. ويمكن أن تحدث الظاهرة نفسها مع التغير في عوامل تحويل تعادلات القدرة الشرائية (أو، في الواقع، أي رقم قياسي يستخدم للتحويل) على مر الزمن، رغم أن هذه العوامل تميل إلى أن تكون أكثر استقرارا من أسعار الصرف وتتغير تغيرا جوهريا بمعدل أبطأ كثيرا.

٣٤-٤ فيما يتعلق بالنقطة الأولى الواردة في الفقرة ٣٤ أعلاه فإنه إذا كان السيد كاسيلز يريد أن يقول إن إيراد بيانات لمجموعات من أقل البلدان نموا يمكن أن يحجب النطاق الواسع لتجارب تلك البلدان، ويمكن أن يؤدي بالتالي إلى تضليل القارئ، فإننا نميل إلى موافقته في الرأي.

٣٤-٥ والنقطة التي ذكرها السيد كاسيلز عن معدلات القيد بالتعليم (التي كان يجب أن تعدل على النحو الملائم وفقا لنمو السكان في الفئة العمرية المناسبة إذا كانت البيانات متاحة) يفترض أن القصد منها توضيح أن أقل البلدان نموا تضيق الفجوة أيضا فيما يتعلق بعنصر التعليم في الرقم القياسي للتنمية البشرية.

٣٤-٦ وكان يمكن أن تذكر نقطة شبيهة بذلك بالنسبة لعنصر طول العمر في الرقم القياسي للتنمية البشرية، بالنظر إلى التحسن الواضح في متوسط العمر المتوقع في العديد من البلدان النامية خلال فترة الـ٢٠ إلى ٣٠ عاما الماضية، رغم أن أثر متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) يؤدي الآن إلى تقويض هذه المكاسب في البلدان الأشد تأثرا بالمرض.

٣٤-٧ ولذلك، ففي كافة العناصر الثلاثة للرقم القياسي للتنمية البشرية (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، والقيد بالتعليم، وطول العمر) يتضح من الماضي القريب، إن كان ثمة شيء ذو بال، حدوث تحسن نسبي في التنمية البشرية في أقل البلدان نموا.

٣٥- **(٥) معدل نمو الناتج في أقل البلدان نموا**

انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نموا (بسعر دولار الولايات المتحدة في عام ١٩٨٧) من ٢٧٧ دولارا في عام ١٩٩٠ إلى ٢٤٥ دولارا في عام ١٩٩٧ (الجدول ٦، الصفحة ١٥٤).

- **هذه الأرقام لا يمكن التوفيق بينها وبين تقديرات البنك الدولي أو بيانات نشرة 'مستقبل الاقتصاد في العالم' الصادرة عن صندوق النقد الدولي، التي تشير ضمنا إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لأقل البلدان نموا كمجموعة قد زاد بنسبة أكثر من ١٠ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٧.**

- **ويرجع الانخفاض خلال التسعينات المبين في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ إلى أن مكتب تقرير التنمية البشرية لم يقارن المِثل بالمِثل. ويستبعد حسابه للمتوسط لعام ١٩٩٧ بلدا رئيسيا من أقل البلدان نموا (السودان) أدرج في عام ١٩٩٠. حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السودان أكثر من ثلاثة أمثال المتوسط لأقل البلدان نموا في عام ١٩٩٧ (البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية لعام ١٩٩٩، الجدول ٤-١)، ويمثل استبعاد هذا البلد في عام ١٩٩٧ مقارنة خاطئة.**

- **وباستخدام بيانات تقرير التنمية البشرية نفسه، فإن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الـ ٣٠ بلدا من أقل البلدان نموا التي ترد تقديرات الناتج**

المحلي الإجمالي الخاصة بها لكل من عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٧ في الجدول ٦ من تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ قد زاد على ٢٢٧ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٧. وزاد المتوسط لهذه البلدان بالإضافة إلى السودان (باستخدام تقديرات تقرير التنمية البشرية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لهذا البلد وتقديرات البنك الدولي لزيادته) من ٢٧٠ دولارا من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٠ إلى ٢٩٧ دولارا في عام ١٩٩٧ (وهو ما يتفق مع الزيادة البالغة ١٠ في المائة الواردة المتضمنة في تقديرات نشرة "مستقبل الاقتصاد في العالم").

٣٥-١ يشير السيد كاسيلز إلى الأرقام المتعلقة بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لمجموعات من البلدان وردت في أسفل الجدول ٦. والمشكلة هي أن هذه المتوسطات تعتمد في كل عام على مجموعة مختلفة من البلدان. ويذكر مكتب تقرير التنمية البشرية أن هذه المتوسطات لم تستخدم لاستخلاص نتائج في النص. ولكن من المهم، في رأينا، أن تعتمد النتائج المستخلصة في النص اعتمادا قويا على المعلومات الإحصائية عندما تكون هذه المعلومات متاحة. وإذا أتيحت مصادر إحصائية بديلة لتأييد النص كان ينبغي أن تورد هذه المصادر بصورة سليمة. ومن الناحية الأخرى، إذا كانت أفضل المعلومات، قد وردت في الجداول الإحصائية، فمن المهم إذا ألا يتضارب النص معها. وتقديم تقديرات لفترات زمنية مختلفة واستنادا إلى مجموعات مختلفة من البلدان يمكن أن يكون مضللا للقراء بصورة خطيرة إذا كان من المحتمل أن تكون السلسلة الزمنية أو معدلات النمو ذات أهمية رئيسية. وفي رأينا، ينبغي أن يقدم مكتب تقرير التنمية البشرية تقديرات على نحو متساوق وينبغي أن ينعكس أثر هذه التقديرات على نص تقرير التنمية البشرية.

٣٥-٢ ومن حيث الممارسة العامة، فإننا نوصي بأن يقدم مكتب تقرير التنمية البشرية أرقاما قابلة للمقارنة في أي سلسلة زمنية لكي يحول دون استخلاص المستعملين لنتائج خاطئة من إحصاءات متضاربة. (انظر الفقرة ٦٧، التوصية ٤). ونلاحظ بصفة خاصة أنه من المحتمل أن يحدث تفاوت كبير لكنه مصطنع في معدلات النمو عند نقطة ما حينما ينقل بلد كبير، مثل الصين، من تصنيف ما عالمي، أو إقليمي للبلدان المنخفضة الدخل. وبدون استخدام الإجراءات الإحصائية المناسبة، فسيؤدي ذلك إلى انقطاع حاد في السلسلة الزمنية ومن الممكن أن يؤدي إلى سوء فهم خطير لدى المستعملين إذا استمرت ممارسات العرض الحالية.

٣٥-٣ ونحن كإخصائيين، نسلم بأن هدفا مثل هذا لا يتطلب استراتيجية متسقة للنشر فحسب، بل يتطلب أيضا استخدام المهارات الإحصائية باهتمام وبصورة شاملة للحصول على تقديرات سليمة للبيانات الناقصة وإدراجها. وبما أن قاعدة بيانات مكتب تقرير التنمية البشرية متاحة الآن على أقراص حاسوبية مدمجة، وهو تطور نرحب به بحرارة، فإن هذه المسألة يمكن أن تصبح أكثر حدة حين يصل المستعملون الأفراد إلى سلسلة البيانات ويقومون بتحليلها.

٣٦- (٦) **معدل نمو الناتج في 'جنوب آسيا'**

انخفض متوسط الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في 'جنوب آسيا' من ٤٦٣ دولارا في عام ١٩٩٠ إلى ٤٣٢ دولاراً في عام ١٩٩٧ (الجدول ٦، الصفحة ١٥٤).

- **من الواضح أن هذه المقارنة خاطئة، لأن كل بلدان 'جنوب آسيا' التي أُوردت لها أرقام مقارنة لعامي ١٩٩٠ و١٩٩٧ في الجدول ٦ (أي بنغلاديش والهند ونيبال وباكستان وسري لانكا) تعكس زيادات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة. والبلد الرئيسي الوحيد الذي لم تورد أرقام تخصه لعام ١٩٩٧ (إيران) زاد أيضا نصيب الفرد من ناتجه المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة (صندوق النقد الدولي: 'مستقبل الاقتصاد في العالم': عدد أيار/مايو ١٩٩٩، الصفحة ١٥٣). ولا يمكن أن يكون متوسط ستة أرقام موجبة رقما سالبا.**

- **والسبب في خطأ تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ مرة أخرى هو عدم مقارنة المِثل بالمِثل: حيث يشمل متوسط عام ١٩٩٠ إيران، ولا يشملها متوسط عام ١٩٩٧. وبما أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في هذا البلد أعلى كثيرا مما هو عليه في البلدان الأخرى (خاصة على أساس تحويل سعر الصرف لعام ١٩٨٧ الذي استخدمه مكتب تقرير التنمية البشرية)، فإن استبعاده في عام ١٩٩٧ يقلل المتوسط لذلك العام ويبطل المقارنة.**

(٧) **معدل النمو في الناتج في 'جنوب آسيا (باستثناء الهند)'**

انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في 'جنوب آسيا (باستثناء الهند)' من ٧٠٩ دولارات إلى ٣٢٧ دولارا بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٧ (الجدول ٦، الصفحة ١٥٤).

- **من بين أكثر من ١٣٠ بلدا وردت أرقام مقارنة تخصها في الجدول ٦، لم يتعرض أي منها لانخفاض لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها بمعدل النصف بين**

عامي ١٩٩٠ و١٩٩٧. وبالتالي فإن هذا الانخفاض الهائل ليس من الممكن أن يكون قد حدث في مجموعة بلدان يبلغ عدد سكانها مجتمعة نحو ٤٠٠ مليون نسمة.

- **والحقيقة، إن التغيرات في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٧ في بلدان جنوب آسيا باستثناء الهند التي وردت في الجدول هي كما يلي: بنغلاديش، +٢٢ في المائة؛ وملديف، ١٤ في المائة؛ ونيبال، ١٨ في المائة؛ وباكستان، +١٥ في المائة؛ وسري لانكا، +٢٦ في المائة.**
- **ومرة أخرى، يحدث الخطأ بسبب عدم مقارنة المِثل بالمِثل: فقد أدرجت إيران ضمن متوسط عام ١٩٩٠، واستبعدت من متوسط عام ١٩٩٧.**

٣٦-١ تنطبق هنا نفس التعليقات الواردة فيما يتعلق بالفقرة ٣٥.

٣٧- (٨) **أثر الأزمة المالية الآسيوية على البلدان الأخرى**

'وربما ينخفض الناتج المحلي الإجمالي لكل من [أنغولا والكويت] بنسبة تتراوح بين ١٤ و١٨ في المائة [في عام ١٩٩٨]... ومن الممكن أن تتوقع زامبيا ... حدوث انخفاض في ناتجها المحلي الإجمالي قدره ٩ في المائة [في عام ١٩٩٨] (الصفحة ٤٠).

- **هذه التقديرات، التي وردت في منشور صدر في تموز/يوليه ١٩٩٩، وردت أيضاً في الجدول ١-٣ المعنون 'الأزمة الآسيوية تلحق أضرارا باقتصادات بعيدة وأناس بعيدين' (الصفحة ٤١).**
- **والحقيقة، أن هذه الانخفاضات لم تحدث، وذلك وفقاً لما أوردته نشرة 'مستقبل الاقتصاد في العالم' التي يصدرها صندوق النقد الدولي: عدد أيار/مايو ١٩٩٩، الصادر في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩.**
- **وورد في تقديرات تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ أن أنغولا وفنزويلا قد تعرضتا لانخفاض في ناتجهما المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٨ بلغ قدره ١٨ في المائة و٦ في المائة على التوالي: ولا تعرض تقديرات صندوق النقد الدولي المنشورة في نيسان/أبريل عام ١٩٩٩ أي انخفاض البتة. وورد في تقديرات تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، أن الناتج المحلي الإجمالي لغابون ونيجيريا ومنغوليا وشيلي قد انخفض في عام ١٩٩٨ بنسبة ١٣ في المائة، و٤ في المائة، و٦ في المائة، و٣ في المائة على التوالي: ووفقا لما أورده موظفو صندوق النقد الدولي فقد كانت هناك زيادات تبلغ ٢-٤ في المائة في جميع هذه البلدان. ويُقارن الانخفاض المقدر في كل**

من الكويت وزامبيا المبين في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، وقدره ١٤ في المائة و ٩ في المائة على التوالي، بانخفاض مقدر لا يبلغ سوى ٢ في المائة حسب تقديرات صندوق النقد الدولي.

٣٧-١ تتعلق المسائل المطروحة هنا بالتوقيت واستخدام التنبؤات. وتقرير التنمية البشرية وثيقة كبيرة، ويتعين ترجمتها وطباعتها بإحدى عشرة لغة. ويعني ذلك أنه من غير الممكن في الغالب استخدام آخر البيانات المزامنة لتاريخ النشر، حسبما يرغب مكتب تقرير التنمية البشرية بالتأكيد.ولذلك، فإننا نفترض استخدام التنبؤات. وفي حقيقة الأمر، أن الفارق بين وقت وضع الوثيقة في صورتها النهائية ووقت نشرها كبيرا بحيث يكفي لنشر بيانات أحدث، وربما مخالفة، بحلول وقت النشر. وينبغي للنقد المتعلق بمدى حداثة البيانات المستخدمة في تقرير التنمية البشرية أن يأخذ هذين التاريخين في الاعتبار.

٣٧-٢ وقد ذكر مكتب تقرير التنمية البشرية في رده أن تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ قد أشار بوضوح إلى أن هذه تنبؤات. وهذا صحيح، ولكن ذلك هو كل ما ذكر، أي أن البيانات عبارة عن تنبؤات. ولا يمكن أن يتوقع من القراء غير الفنيين لتقرير التنمية البشرية تقدير الهامش الكبير للخطأ المتصل بالتوقعات أو التنبؤات، خاصة بالنسبة لمقاييس الاقتصاد الكلي. **وإننا نوصي بأن يبين تقرير التنمية البشرية بوضوح في مثل هذا الحالات السمة التخمينية للتنبؤات، وأن يورد "ملاحظة بشأن الإحصاءات الواردة في تقرير التنمية البشرية" من أجل إيصال هذه الرسالة بإسهاب أكبر وأن يورد إحالات إلى هذه المسألة في مواضع مناسبة من النص.** (**انظر الفقرة ٦٦، التوصية ٣**).

٣٧-٣ وفي هذه الحالة، فإن مدى ما يتبين في مرحلة متأخرة من جسامة خطأ التنبؤات قد يعطي فرصة لمكتب تقرير التنمية البشرية للتروي قبل استخدام تنبؤات مماثلة في أعداد مقبلة من تقرير التنمية البشرية.

٣٧-٤ وفي معرض تناول موضوع تنبيه القراء بشأن مستويات عدم اليقين، نلاحظ عَرَضا أن ترتيب الرقم القياسي للتنمية البشرية للبلدان النامية يتعرض لعدد كبير من التغيرات الناجمة عن جملة أمور منها التغيرات في المنهجية أو اعتماد بيانات منقحة. (انظر، على سبيل المثال، الصفحة ١٦٦ من تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩). وينبغي أن ينبه القراء إلى ذلك.

٣٨ - (٩) النمو في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في التسعينات

"خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٧ ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي [للعالم كله] بمعدل سنوي بلغ في المتوسط أكثر من ١ في المائة" (الصفحة ٢٢).

- **وهذا تقدير يقل عن الواقع بشكل مفرط. فقد زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعالم بأجمعه بمعدل سنوي قدره ٢,٢ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٧ (صندوق النقد الدولي، 'مستقبل الاقتصاد في العالم': تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الصفحة ١٥٨ وتقديرات شُعبة السكان بالأمم المتحدة).**

- **بلغ متوسط معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في 'البلدان النامية' (حسب تعريف صندوق النقد الدولي) والتي يعيش فيها ٧٧,٥ في المائة من سكان العالم، ٤,٣ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٧ (صندوق النقد الدولي، المرجع السابق ذكره، الصفحة ١٥٨)، مقارنة بمعدل يبلغ متوسطه حوالي ١ في المائة سنويا لهذه البلدان خلال الـ ١٧٠ عاما الماضية (أغنوس ماديسون، 'التقدم الاقتصادي: نصف القرن الأخير من منظور تاريخي' نُشر في: 'حقائق وأوهام التنمية البشرية'، أكاديمية العلوم الاجتماعية في استراليا، سلسلة الورقات الموسمية ١/٢٠٠٠).**

٣٨-١ ويتضمن رد مكتب تقرير التنمية البشرية توثيقا للأدلة المتضاربة المتوافرة لديه، واصفا البيانات التي استند إليها المعدل الذي بلغ ''أكثر من ١ في المائة'' على أنها ''أدلة إحصائية غير مؤكدة''. وما كان عليه وضع النمو الاقتصادي العالمي في الفترة ١٩٩٠-١٩٩٧ هو موضوع اختلافات جمة، حتى إن القول بأن ''متوسط المعدل السنوي بلغ أكثر من ١ في المائة'' قد لا يكون بمثابة ''تقدير يقل عن الواقع بشكل مفرط''، على نحو ما ادعاه السيد كاسيلز.

٣٨-٢ بيد أن مبدأ ''صلاحية الاستعمال'' يجعل من الصعب تبرير استخدام تقدير مشكوك في صحته في خلاصة من قبيل ''كشف حساب التنمية البشرية'' (تقرير التنمية البشرية، الصفحة ٢٨). فالبيانات التي ترد في خلاصات مبسطة من قبيل كشف الحساب ينبغي أن نكون على درجة كافية من الموثوقية بحيث تتيح للقارئ إدراك كنهها على ما هي عليه دون لبس. أما الأدلة الإحصائية غير المؤكدة، فكان يمكن الإشارة إليها بملاحظة على غرار ما يلي: ''في الفترة من عام ١٩٩٠ إلى عام ١٩٩٧، تراوحت تقديرات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين س و ص في المائة''.

٣٨-٣ والبند التالي في هذا المقطع من تقرير التنمية البشرية نصه ما يلي: ''وزاد نصيب الفرد من الاستهلاك الحقيقي بمعدل سنوي بلغ في المتوسط ٢,٤ في المائة خلال الفترة نفسها''. وفي رسالة بُعث بها بعد وثيقة غرفة الاجتماع، وجه السيد كاسيلز الانتباه إلى عدم

التساوق الظاهر بين هذين البيانين (أي نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للفرد بمعدل ١ في المائة والاستهلاك الحقيقي للفرد بمعدل ٢,٤ في المائة). ورد المكتب قائلا إن تفسير السيد كاسيلز لعدم التساوق غير صائب. فقد زعم المكتب في رسالة رده أن ''البيانات تمثل الاستهلاك الخاص وليس الاستهلاك الخاص للفرد''. وبعبارة أخرى فإنه، حسب تفسير المكتب، يبدو أن ثمة خطأ أساسيا في التحرير. **وهذا، إلى جانب أمثلة أخرى مماثلة سيقت في مواضع أخرى من هذا التقرير مما يجعلنا نوصي بإعادة النظر في إجراءات ضمان النوعية في إنتاج تقرير التنمية البشرية (انظر الفقرة ٧٠، التوصية ٧). ومع ذلك فإننا غير مقتنعين بأن البيانات تمثل فعلا "الاستهلاك الخاص". ومرة أخرى، يبدو أن الخبرة المطلوبة لم تستخدم في مراجعة النص. ونوصي باستخدام الخبرة اللازمة في الأعداد المقبلة من تقرير التنمية البشرية، وأن تستقدم من خارج المكتب إذا لزم الأمر (انظر الفقرة ٦٨،التوصية ٥).**

٣٩ - **(١٠) النمو في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة**

'فستون بلدا كانت تزداد فقرا باطراد منذ عام ١٩٨٠' (تصدير بقلم مارك مالوك براون، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصفحة هـ).

- **يبدو أن مدير البرنامج قد أساء تفسير العبارة الواردة في متن التقرير القائلة إنه 'فيما يتعلق بـ ٥٩ بلدا - معظمها في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وأوروبا الشرقية ورابطة الدول المستقلة - فقد انخفض نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي' (الصفحة ٣١).**

- **تُشير هذه العبارة إلى صافي التغيير خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٦ بأكملها: ولا يمكن استنتاج أن جميع هذه البلدان 'تزداد فقرا باضطراد' خلال الفترة. وعلى العكس، فإن نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي لهذه البلدان قد زاد خلال فترات تبلغ ٥ أو ٧ سنوات بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٧ (الجدول ٦)، وزاد نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي لمعظمها بين عامي ١٩٩٥ و ١٩٩٨ (صندوق النقد الدولي، 'مستقبل الاقتصاد في العالم': تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الصفحات من ١٦٩-١٧٩).**

- **وحسب تقديرات موظفي صندوق النقد الدولي هذه، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ٢١ بلدا من 'البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية'**

البالغ عددها ٢٧، و ٣٥ من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الـ ٤٤، قد زاد خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨ (الصفحتان ١٧٦ و ١٧٩).

٣٩-١ ويقول المكتب في رده: واضح أن عبارة "باطراد" وردت خطأ. وتوصيتنا هنا (انظر الفقرة ٧٠، التوصية ٧) في محلها.

٤٠ - (١١) متوسط العمر المتوقع في البلدان المتأثرة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

"ويتوقع فقدان ١٧ عاما من العمر المتوقع لتسعة بلدان في أفريقيا يبلغ فيها شيوع فيروس نقص المناعة البشرية ١٠ في المائة أو أكثر من ذلك - وهي بوتسوانا وجنوب أفريقيا ورواندا وزامبيا وزمبابوي وكينيا وملاوي وموزامبيق وناميبيا - بحيث يصل إلى ٤٩ عاما بحلول سنة ٢٠١٠...[٥] (الصفحة ٤٢).

- **تُوحي العبارة بأن متوسط العمر المتوقع في البلدان قد بلغ ٦٦ عاما (٤٩+١٧ عاما) قبل تفشي الوباء.**
- **وحسب تقديرات شُعبة السكان بالأمم المتحدة (التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام ١٩٩٨)، لم يحقق أي من هذه البلدان عمرا متوقعا يزيد متوسطه على ٦١ عاما، وأعلى متوسط حُقق في معظمها كان أقل من ذلك بكثير.**
- **ولا يعني ذلك إنكار الخطورة البالغة للوباء، ولا أهمية الخسارة في متوسط العمر المتوقع حسب توقعات الأمم المتحدة.**

٤٠-١ ربما كان المقطع الذي اقتبسه السيد كاسيلز من التقرير غامضا بعض الشيء. لكننا نلاحظ أيضا أن النتائج التي استنبطها لا تنسجم مع ما جاء في وثيقة شُعبة السكان التي يذكرها. ولأغراض التوضيح يقتبس المقطع ذو الصلة من وثيقة شُعبة السكان المعنونة 1998 Revision of the World Population Estimates and Prospects: في الفقرة ٧٠-٢ أدناه.

٤٠-٢ "يبين تنقيح عام ١٩٩٨ خسائر هائلة في الأرواح وفي عدد السكان من جراء مرض الإيدز. ففي البلدان الأفريقية الـ ٢٩ التي تمت فيها دراسة أثر الإيدز، يتوقع أن ينخفض متوسط العمر المتوقع عند الولادة إلى ٤٧ عاما في الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠، بينما كان سيتوقع أن يبلغ ٥٤ عاما لولا وباء الإيدز. وهذا يمثل خسارة قدرها سبعة أعوام. بل إن الأثر الديمغرافي لمرض الإيدز يكون أفدح عند التركيز على أشد البلدان إصابة به، أي البلدان التسعة التي يُشكل معدل انتشار فيروس نقص المناعة البشرية بين البالغين فيها ١٠ في المائة أو أكثر وهي: بوتسوانا وجنوب أفريقيا ورواندا وزامبيا وزمبابوي وكينيا وملاوي وموزامبيق

وناميبيا. وفي هذه البلدان يُقدر أن متوسط العمر المتوقع عند الولادة يقل عشرة أعوام خلال الفترة ١٩٩٥-٢٠٠٠ عما كان يمكن أن يكون عليه لولا الإيدز. أما في الفترة ٢٠١٠-٢٠١٥، فيتوقع أن يكون متوسط العمر المتوقع عند الولادة في البلدان التسعة الأشد إصابة بالمرض أقل بـ ١٧ عاما عما كان يمكن أن يكون عليه لولا الإيدز''.

٤٠-٣ ربما كان من الأفضل بالنسبة لتقرير التنمية البشرية الاقتباس الحرفي من تقرير شُعبة السكان.

٤١ - (١٢) عدد الإناث اللاتي لا يتوقع أن يعشن حتى سن الأربعين
'لا يُتوقع لقرابة ٣٤٠ مليون امرأة أن يعشن إلى أن يبلغن سن الأربعين' (الصفحة ٢٢).

- **تُقدر شُعبة السكان بالأمم المتحدة أنه من بين ٣ ٠٢٠ مليون امرأة في العالم في منتصف عام ٢٠٠٠، هناك ٢ ٢٨٠ مليونا يقل عمرهن عن ٤٠ عاما (الأمم المتحدة، التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام ١٩٩٨، الصفحة ١١).**
- **ومن بين هؤلاء الـ ٢ ٢٨٠ مليونا، يتوقع لأكثر من ٢ ٢٠٠ مليون (٩٦,٥ في المائة من المجموع) أن يعشن حتى سن الـ ٤٠. (أجري هذا الحساب بأخذ مجموع العدد المتوقع للإناث اللائي في سن ٤٠-٤٤ سنة في عام ٢٠٤٠، و ٣٥-٣٩ سنة في عام ٢٠٣٥ و ٣٠-٣٤ سنة في عام ٢٠٣٠، وهكذا). ولذلك فإن عدد النساء اللاتي لا يتوقع أن يعشن حتى سن الأربعين، حسب تقديرات الأمم المتحدة، هو أقل من ٨٠ مليونا وليس ٣٤٠ مليونا.**
- **وربما يُعزى الخطأ في نص تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ إلى العنوان الخاطئ للعمود الوارد في الجدول ٤: ('الأشخاص الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الأربعين (كنسبة مئوية من مجموع السكان')). وقد أدى ذلك بواضعي التقرير إلى تطبيق نسبة غير الباقين على قيد الحياة حتى سن الأربعين في 'العالم' (١٢,٥ في المائة) على عدد الإناث بكامله.**
- **والحقيقة أن احتمال الوفاة قبل بلوغ سن الخامسة في العالم كله، لكل من الإناث والذكور، تبلغ نسبته ٨,٣ في المائة (منظمة الصحة العالمية، تقرير الحالة الصحية في العالم لعام ١٩٩٩، الصفحة ٩٠). ولذلك فإن نسبة غير الباقين على قيد الحياة البالغة ١٢,٥ في المائة من سن صفر إلى سن ٤٠ الواردة في تقرير التنمية البشرية تنطوي على احتمال كبير جدا للبقاء من سن ٥ إلى سن ٤٠.**

(١٣) عدد الأشخاص الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الستين.

'ولا يتوقع أن يعيش زهاء ١,٥ بليون نسمة إلى أن يبلغوا سن الستين' (الصفحة ٢٢)

- **وهذا استنتاج خاطئ آخر نجم عن عنوان خاطئ لأحد الأعمدة (الجدول ٥، 'الأشخاص الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الستين (كنسبة مئوية من مجموع السكان)'**
- **وتشير تقديرات شُعبة السكان بالأمم المتحدة إلى أن عدد الأشخاص الأحياء الآن الذين لن يعيشوا حتى سن الستين يبلغ نحو ٧٥٠ مليونا، وليس ١ ٥٠٠ مليونا.**

١-٤١ ويُقر مكتب تقرير التنمية البشرية بأن هذه البيانات تستند إلى سوء تأويل للمتغير وأنها خاطئة. (ولا يسعنا في الوقت نفسه أن نؤيد الحسابات البديلة التي يسطرها السيد كاسيلز ببساطة على أنها ممارسة سليمة. **وعلى غرار ما ذكر في مواضع أخرى من هذا التقرير، فإننا نوصي بإيلاء مزيد من الاهتمام لاستخدام الخبرة التقنية في مراجعة تقرير التنمية البشرية (انظر الفقرة ٦٨، التوصية ٥).**

٤٢ - (١٤) البطالة بين الشباب في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

'وواحد من كل خمسة من الشباب [في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي] لا يعمل' (الصفحة ٣٢).

- **تبلغ نسبة الشباب (الأشخاص في سن ٢٠-٢٤) في القوة العاملة في البلدان الصناعية الذين لا يعملون ١٦ في المائة أي حوالي ١ من كل ٦ (الجدول ٢٦، الصفحة ٢٣٦).**
- **وقد وردت حاشية للجدول ٢٦ تشير بحق إلى أن 'مجموع' معدل البطالة يرتبط بالقوة العاملة، ولكن لا توجد حاشية توضح أن ذلك صحيح كذلك بالنسبة لمعدلات بطالة الشباب المذكورة.**

١-٤٢ التفسير الصحيح للإحصائيات هو أن واحدا من كل ستة شبان (ممن تتراوح أعمارهم بين ١٥ و ٢٤ عاما) في القوة العاملة عاطل عن العمل، وليس واحدا من كل خمسة من مجموع عدد الشباب. وحيث أن معدلات مشاركة القوة العاملة في هذه الفئة العمرية تتأثر بالقيد في دور التعليم والتدريب، وكثيرا ما تقل نسبتها عن ٥٠ في المائة، فإن

الفارق في التفسير كبير. وهذه إحدى الحالات التي يؤدي فيها الخطأ إلى إحداث اختلاف في إدراك القارئ للظاهرة الموصوفة.

٤٢-٢ ويشير مكتب تقرير التنمية البشرية أيضا إلى أن الإشارة كان ينبغي أن تكون إلى بلدان الاتحاد الأوروبي وليس إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، وهذا أيضا يشكل اختلافا جوهريا. **وفي نظرنا، أن تعزيز إجراءات ضمان النوعية من شأنه أن تُساعد على تفادي هذا النوع من سوء التفسير (انظر الفقرتان ٦٨ و ٧٠، التوصيتان ٥ و ٧).**

٤٣ - (١٥) الزراعة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان جنوب آسيا

'ففي كثير من بلدان جنوب آسيا تمثل الزراعة أكثر من ٣٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ... (الصفحة ٩٤).

- **حسبما ذكره تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ نفسه (الجدول ١٢)، فإن البلدين الوحيدين من بلدان جنوب آسيا اللذين شكلت الزراعة فيهما نسبة ٣٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٧ هما نيبال (٤١ في المائة) وبوتان (٣٢ في المائة). ويمثل سكان هذين البلدين أقل من ٢ في المائة من سكان جنوب آسيا.**
- **وفي باكستان وبنغلاديش وسري لانكا والهند تُشكل الزراعة بين ٢٠ في المائة و ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.**

٤٣-١ ويسلم مكتب تقرير التنمية البشرية بأن قيمة الـ ٣٣ في المائة المذكورة لا تتفق مع النسبة التي وردت في الجدول ١٢ من تقرير التنمية البشرية وهي ٢٥ في المائة. أما مقارنة نصيب الزراعة من الناتج المحلي الإجمالي مع مساهمة الزراعة في مجموع الضرائب فتعتبر خطأ جوهريا أقل أهمية من بعض الأخطاء الأخرى من هذا القبيل.

٤٣-٢ أما التعليق على النقطة المتصلة بمتابعة المكتب لما إذا كانت المساهمة في الضرائب بنسبة ٦ في المائة مستصوبة فذلك لا يدخل في نطاق ولايتنا.

٤٤ - (١٦) نسب القيد الإجمالية المجمعة: استخدام البيانات المقدمة من اليونسكو

'يستند الرقم القياسي للتنمية البشرية لهذا العام إلى بيانات ... منقحة بشأن ... نسب القيد الإجمالية في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي مستمدة من اليونسكو' (الصفحة ١٢٨).

- **التغيرات الكبيرة الناجمة في ترتيب الأرقام القياسية للتنمية البشرية، والتي عزيت إلى استخدام بيانات منقحة بشأن نسب القيد الإجمالية في الجدول م ف ١ (الصفحات ١٦٤-١٦٦)، سببها أن البيانات المقدمة من اليونسكو المتعلقة بنحو ٥٠ من البلدان لم تستخدم في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨.**
- **وقد استخدم مكتب تقرير التنمية البشرية البيانات المقدمة من اليونسكو (انظر أدناه) في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، مع بعض الاستثناءات. وهذا القرار الذي اتخذه تقرير التنمية البشرية هو السبب في التغيرات الناجمة وليس "البيانات المنقحة".**

٤٤-١ يستند تقرير التنمية البشرية، بالضرورة، إلى بيانات يقدمها العديد من الهيئات الدولية. وهذه البيانات تكتنفها قيود لا بد منها تعكس التحديات المتمثلة في استخلاص بيانات مقارنة من عدد كبير من البلدان لا يزال العديد منها يحاول تطوير نظمه الإحصائية الوطنية الأساسية. أضف إلى ذلك أن استخدام الخبرة المتولدة من تجارب متعمقة أمر لازم لتفسير أي مجموعة من البيانات ولاستخدام هذه البيانات بصورة ملائمة في مجال بعينه.

٤٤-٢ وفي حين أنه لا يمكن اعتبار مكتب تقرير التنمية البشرية مسؤولا عن القيود التي تكتنف البيانات المستمدة من هيئات دولية، فإنه ينبغي له أن يستخدم على نحو متسق آخر البيانات المتاحة إبان وضع التقرير في شكله النهائي إلا إذا كان ثمة أسباب قاهرة تحول دون ذلك. إضافة إلى ذلك، فالمكتب مسؤول عن الالتزام بمشورة هذه الوكالات المقدمة للبيانات عندما يتعلق الأمر باستخدام بياناتها.

٤٤-٣ وينسحب التقيد بهذه المشورة على اختيار مجموعات البيانات للاستخدام في مجال معين. وفي حالة بيانات القيد التي وضعتها منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو)، لدينا ما يدفعنا إلى الاعتقاد بأن المكتب لم يدأب في ما مضى على اتباع مشورة اليونسكو.

٤٤-٤ بيد أننا ندرك أن المكتب أقام علاقات عمل أكثر فعالية بكثير مع اليونسكو فيما يتعلق باختيار مجموعات البيانات، والحسابات المستندة إلى تلك المجموعات، وتفسير تلك المجموعات. وبقدر ما تحقق علاقة العمل هذه الأهداف المنشودة منها، فإنها تشكل نموذجا يجدر بالمكتب تطبيقه على علاقته بالجهات الأخرى المقدمة للبيانات.

٤٤-٥ وفي الواقع، إننا نوصي بشكل أعم بأن يسعى مكتب تقرير التنمية البشرية إلى إقامة تعاون أوثق مع الجهات المقدمة لمجموعات البيانات الرئيسية حيث أن ذلك من شأنه

أن يكون سبيلا فعالا للغاية للاستفادة من الخبرة والمعرفة الإضافيتين بمجموعات البيانات المحددة (انظر الفقرة ٢٦، التوصية ٦).

٤٥ - (١٧) تحديد نسبة القيد الإجمالية القصوى بـ ١٠٠ في المائة

لم يورد تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ نسب القيد الإجمالية المجمعة التي قدمتها اليونسكو فيما يتعلق بأستراليا، وبلجيكا، والسويد، والمملكة المتحدة. وقد حدد الحد الأقصى للنسبة المقدمة لهذه البلدان، التي استخدمها مكتب تقرير التنمية البشرية لحساب الرقم القياسي للتنمية البشرية، بنسبة ١٠٠ في المائة (الجدول ١، الصفحة ١٣٤).

- **ويوضح القرار القاضي بتحديد الحد الأقصى لهذه النسبة أن المكتب لا يفهم الأساس الذي تقوم عليه هذه الأرقام. حيث إن 'نسبة القيد الإجمالية' هي عدد الطلبة المقيدين في مرحلة تعليمية، بغض النظر عن أعمارهم، كنسبة مئوية من السكان في سن التعليم المدرسي الرسمي ... ' (الصفحة ٢٥٤، التأكيد مضاف).**
- **هنالك عدد كبير من حالات القيد لأشخاص يفوق عمرهم سن التعليم المدرسي الرسمي في العديد من 'البلدان ذات التنمية البشرية العالية'، وليس من المنطقي أن تعدل بعض هذه النسب بتخفيضها. والبلدان الأربعة التي حددت بشأنها النسبة القصوى هي تلك البلدان التي يتجاوز فيها عدد حالات القيد 'بعد سن التعليم المدرسي الرسمي' عدد السكان في 'سن التعليم المدرسي الرسمي' الذين لم يقيدوا.**
- **ولو لم يقع مكتب تقرير التنمية البشرية في هذا الخطأ، لكان البلد الذي في قمة ترتيب الرقم القياسي للتنمية البشرية في عام ١٩٩٩ هو أستراليا، وليس كندا.**

٤٥-١ وحسبما يرد بوضوح في رد مكتب تقرير التنمية البشرية، يتعامل الرقم القياسي للتنمية البشرية مع نسبة القيد البالغة ١٠٠ في المائة على أنها الهدف. والفرضية الضمنية هي أن نسب القيد التي تتجاوز ١٠٠ في المائة لا تساهم في التنمية البشرية. وعلى نحو ما ذكر رد المكتب، فسوف يعاد النظر على الأرجح في ممارسة وضع الحدود القصوى والفرضيات المرتكزة عليها في المستقبل لوجود مزيد من البلدان التي يتجاوز هدفها ١٠٠ في المائة. ويرحب بالاجتماعات المشار إليها في رد المكتب والجارية بينه وبين اليونسكو لوضع مؤشرات جديدة للتعليم.

٤٥-٢ وما قد يكون مطلوبا يتجاوز مجرد تعديل النسب المستهدفة، وقد تسفر الاجتماعات الجارية مع اليونسكو فعلا عن تغييرات ذات أهمية أساسية أكبر. والوسيلة الوحيدة التي يمكن

بها لنسب القيد أن تتجاوز ١٠٠ في المائة، على نحو ما أشار إليه السيد كاسيلز، هي أن يتضمن القيد أعدادا كبيرة من الطلاب الذين تتجاوز أعمارهم الحد الأعلى من النطاق العمري المشمول بالقاسم المشترك. وفي الواقع، أنه لكي تتجاوز نسبة القيد ١٠٠ في المائة يجب أن يتجاوز عدد هؤلاء ''الطلاب الأكبر سنا'' عدد الذين هم ليسوا طلابا من الأشخاص الذين هم في سن المدرسة.

٤٥-٣ وسيتعين على المكتب أن يقرر، من منظور التنمية البشرية، ما إذا كان ثمة، فارق تبعي بين:

(أ) أن يلتحق الأشخاص بالدراسة في السن الدراسية العادية؛

و (ب) أن يعود من تركوا النظام التعليمي قبل إتمام دراستهم وهم بالغون للتعويض عما فاتهم من التعليم كشبان.

وإذا كان هنالك من فارق، فإن التدابير المنقحة ينبغي أن تعكس ذلك وسوف تكون بالتالي شيئا مختلفا عن نسب القيد الإجمالية. وإذا لم يكن هنالك فارق، فإنه ينبغي حينذاك إعادة النظر بالفعل في الممارسة الحالية لاستخدام الحدود القصوى.

٤٥-٤ وكما ذكر آنفا، فإن من شأن توثيق التعاون بين المكتب وموردي مجموعات البيانات الرئيسية أن يكون سبيلا فعالا للغاية للاستفادة من الخبرة والمعرفة الإضافيتين بمجموعات البيانات المحددة، ونحن نوصي المكتب بالسعي إلى القيام بذلك (انظر الفقرة ٦٩، التوصية ٦).

٤٦ - (١٨) نسب القيد الإجمالية المجمعة: الرقم القياسي للتنمية المرتبط بنوع الجنس

لأغراض جدول الرقم القياسي للتنمية المرتبط بنوع الجنس، وفي حساب هذا الرقم القياسي، حددت النسبة القصوى لنسب القيد الإجمالية للإناث المقدمة من اليونسكو بالنسبة لأستراليا، وبلجيكا، وفنلندا، والسويد، وكندا، والمملكة المتحدة؛ وحددت النسبة القصوى للذكور لأستراليا وبلجيكا.

- **هذا الإجراء غير سليم، للسبب الموضح في (١٧) أعلاه.**
- **ونتيجة لذلك فقد أدخلت تشوهات خطيرة على الرقم القياسي للتنمية المرتبط بنوع الجنس. ففي حالة المملكة المتحدة، على سبيل المثال، بلغت نسبتا القيد الإجماليتان المجمعتان اللتان أوردتهما اليونسكو ١٠٩ في المائة للإناث و ٩٩ في المائة للذكور. وذكر تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، لأغراض الرقم القياسي**

للتنمية المرتبط بنوع الجنس، أن نسبتي المملكة المتحدة تبلغان ١٠٠ في المائة للإناث و ٩٩ في المائة للذكور.

- **ورغم أن نسبة الإناث للذكور في حالات القيد بالمملكة المتحدة أعلى من أي بلد آخر، فإن الأساس الذي حسبت عليه قيم الرقم القياسي للتنمية المرتبط بنوع الجنس يفترض أن نسبة الإناث إلى الذكور أعلى في ٤٧ بلدا منها في المملكة المتحدة، والبلدان هي: كندا، والنرويج، الولايات المتحدة، والسويد، وآيسلندا، وفرنسا، وفنلندا، والدانمرك، ونيوزيلندا، وإيطاليا، وأيرلندا، وإسبانيا، وإسرائيل، وبروني دار السلام، والبرتغال، وجزر البهاما، وسلوفينيا، والكويت، والبحرين، والأرجنتين، وأوروغواي، وقطر، وسلوفاكيا، والإمارات العربية المتحدة، وهنغاريا، وفنزويلا، وبنما، وإستونيا، وماليزيا، وكوبا، وبيلاروس، وليتوانيا، وبلغاريا، وساموا (الغربية)، والاتحاد الروسي، وكازاخستان، والفلبين، وأوكرانيا، وقيرغيزستان، وأذربيجان، ومولدوفا، وهندوراس، وناميبيا، ومنغوليا، ونيكاراغوا، وبوتسوانا، وليسوتو.**

٤٦-١ وتعليقاتنا على النقطة ١٧ للسيد كاسيلز (انظر الفقرة ٤٥ أعلاه) تنطبق هنا كذلك، وتترتب عليها نتائج أيضا بالنسبة للرقم القياسي للتنمية المرتبط بنوع الجنس، إذا كانت البيانات تعتمد حدودا قصوى للذكور دون الإناث (أو العكس).

٤٧ - **(١٩) معنى الرقم القياسي للتنمية المرتبط بنوع الجنس**

'كلما كان الرقم القياسي للتنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس الخاص بأي بلد أقرب إلى رقمه القياسي للتنمية البشرية، قل التباين بين الجنسين في ذلك البلد. ولكن الرقم القياسي للتنمية المرتبط بنوع الجنس لكل بلد أقل من رقمه القياسي للتنمية البشرية، مما يعني أن هناك انعداما للمساواة بين الجنسين في كل مجتمع. وفيما يتعلق بـ ٤٣ من البلدان التي حسب لها رقم قياسي للتنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس هذا العام وعددها ١٤٣ بلدا نجد أن ترتيبها حسب الرقم القياسي للتنمية المرتبط بنوع الجنس أدنى من ترتيبها حسب الرقم القياسي للتنمية البشرية، مما يكشف عن تفاوت التقدم في بناء قدرات المرأة مقارنة بقدرات الرجل'. (الصفحتان ١٣٢ و ١٣٣)

- **ولقد أساء مكتب تقرير التنمية البشرية فهم نتائج الرقم القياسي للتنمية المرتبط بنوع الجنس. حيث لم يذكر الرقم القياسي للتنمية المرتبط بنوع الجنس شيئا عما إذا كان 'التقدم غير المتساوي' قد حدث 'في بناء قدرات النساء مقارنة بالرجال' أم العكس.**

- **وإن التعليقات الواردة في تقارير سابقة والقائلة إنه 'لا يعامل أي مجتمع المرأة فيه كما يعامل الرجل' (تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧، الصفحة ٣٩) وإن 'منجزات المرأة من حيث التنمية البشرية تقل عن منجزات الرجل في كل بلد' (تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨، الصفحة ٣٠) تكشف عن سوء فهم مماثل.**

- **ويمكن حساب الأرقام القياسية الخاصة بالجنسين مباشرة من البيانات الواردة في الجدول ٢. فهي تبين بالنسبة لبلدان مثل الاتحاد الروسي، وبيلاروس، وإستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا، أن الرقم القياسي الخاص بالإناث أعلى من الرقم القياسي الخاص بالذكور. وذلك بصفة رئيسية بسبب أن متوسط العمر المتوقع عند الولادة للنساء في هذه البلدان يفوق متوسط العمر المتوقع للرجال بهامش أكبر كثيرا من فرق الخمس سنوات الذي يسمح به مكتب تقرير التنمية البشرية 'لمراعاة كون المرأة تعيش عادة عمرا أطول من عمر الرجل' (الصفحة ١٦٠).**

٤٧-١ على النحو المبين في رد المكتب، فإن ملاحظات السيد كاسيلز صحيحة من الناحية الفنية، لكن المكتب يقدم أدلة مقنعة على أن توجهها المستنبط المنطوي على وجود عدم مساواة يرتكز على أسس قوية.

٤٧-٢ وعلى أية حال، قد تخرج هذه المسألة عن نطاق ولايتنا حيث أنها مسألة تتعلق بكيفية تفسير الرقم القياسي للتنمية المرتبط بنوع الجنس، ولا تخص المدخلات الإحصائية المتصلة بهذا الرقم القياسي. ومع ذلك فإنها تشير إلى أن من الصعب إجمالا تفسير الرقم القياسي. وقد يولى الاهتمام إلى إيجاد مقياس أبسط للتنمية المتصلة تحديدا بنوع الجنس، من قبيل احتساب ومقارنة رقمين قياسيين مستقلين للتنمية البشرية للرجل والمرأة.

٤٨- **(٢٠) العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والتنمية البشرية**

'حتى بالرغم من وجود صلة قوية بين التجارة والنمو لا توجد صلة تلقائية بينهما والتنمية البشرية ... فقد حققت باكستان ومصر ... نموا في نصيب الفرد من الدخل تجاوز ٣ في المائة في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٧، ومع ذلك ما زال أمام الاثنين شوط كبير في مجال التنمية البشرية'. (الصفحتان ٨٤ و ٨٥).

- **إن المقارنة الملائمة مع النمو في الدخل تكون مع مقدار التحسن في التنمية البشرية، وليس مع قيمتها المطلقة.**

- **والحقيقة، أن مصر وباكستان لم تحققا نموا في نصيب الفرد من الدخل يزيد على ٣ في المائة سنويا خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٧: ومعدلا النمو المضمنان في**

البيانات الواردة في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ نفسه (الجدول ٦) هما ١,٧ سنويا بالنسبة لمصر و ٢,٥ في المائة سنويا بالنسبة لباكستان.

- **بيد أنه كانت هنالك 'تنمية بشرية' سريعة (مقيسة بالرقم القياسي للتنمية البشرية) في كلا البلدين خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٧. ويدرج تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ نفسه مصر، بعد إندونيسيا، باعتبارها البلد الذي حقق، من بين بلدان 'التنمية البشرية المنخفضة' أسرع تقدم (بعد إندونيسيا) خلال هذه السنوات (الصفحة ١٣٠).**

- **يبين التحليل الوارد في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، وخاصة في الجدول ٤-١ في الصفحة ٨٥، أن مكتب تقرير التنمية البشرية قد وقع في الخطأ بسبب الرقم القياسي الذي يعول عليه بهذا القدر.**

- **وبصفة خاصة، فإن 'الروابط الأقوى' بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية التي يعتقد مكتب تقرير التنمية البشرية قيامها بالنسبة لبعض البلدان (سنغافورة ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة) لا تعكس بالنسبة لهذه البلدان ذات الأرقام القياسية العالية للتنمية البشرية، سوى التأثير الطاغي للنمو السريع لنصيب الفرد من الدخل على 'الانخفاض في عجز الرقم القياسي للتنمية البشرية' بالنسبة المئوية. وهي حجة دائرية مفرغة.**

- **وعلى العكس من ذلك، ليس هناك أسباب للجزم بوجود 'روابط أضعف' بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في حالة البلدان ذات الأرقام القياسية المنخفضة نسبيا للتنمية البشرية مثل باكستان ومصر. فهذه البلدان هي التي حققت تنمية بشرية سريعة في عنصري التعليم ومتوسط العمر المتوقع من الرقم القياسي للتنمية البشرية خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٧، وليس سنغافورة ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة. والرقم القياسي للتنمية البشرية يخفي التقدم النسبي للبلدان في التنمية البشرية، بدلا من أن يكشفه.**

٤٨-١ يقر المكتب بوجود أخطاء تتمثل في التضارب بين البيانات الواردة في الجداول والبيانات الواردة في النص (انظر النقطة الثانية في الفقرة ٤٨ أعلاه). **وهذه حالة أخرى تنطبق عليها توصيتنا المتعلقة بتعزيز مراقبة النوعية. (انظر الفقرة ٧٠، التوصية ٧).**

٤٨-٢ أما في ما يتعلق بالنقاط الأخرى التي أثارها السيد كاسيلز فهي تتصل بتفسير الرقم القياسي للتنمية البشرية وعلاقته بالإحصائيات المكونة، ومن ثم فهي قد تكون خارجة عن نطاق ولايتنا.

٤٨-٣ ويبدو أن المكتب والسيد كاسيلز يركز كلاهما تركيزا شديدا على حالات معينة لا تتوافق والسلوكيات التي تتنبأ بها فرضية من الفرضيات. والممارسة الإحصائية المتعارف عليها تقضي بأنه لا يمكن الحكم على قوة علاقة ما من بضعة أمثلة وإنما بتحليل لعدد كاف من الحالات للوصول إلى نتائج ذات قيمة إحصائية.

٤٨-٤ وتفرض الممارسة الإحصائية الرشيدة أيضا ضرورة فحص العناصر الخارجية في علاقة مقدرة للتأكد من جودة بياناتها.

خامسا - الاستنتاجات العامة

٤٩ - تقرير التنمية البشرية هو وثيقة ذات تأثير معنية بالسياسات قد لا يكون لها نظير بين منشورات الأمم المتحدة من حيث ما تحظى به من اهتمام من جانب الجماهير ووسائط الإعلام. والرسائل التي ينطوي عليها التقرير تؤثر فيما يبدو في الأنشطة القطرية والدولية المتعلقة بالسياسات. أما تقنياته وإحصائيته فيتم محاكاتها على نطاق واسع وتستلهمها تقارير التنمية الوطنية.

٥٠ - وهي وثيقة إحصائية في الوقت نفسه. ومع أن مكتب تقرير التنمية البشرية يعلن أن قصده إنشاء وثيقة إحصائية، فإن قراء التقرير يفهمونه على أنه كذلك إذ أن زهاء نصف عدد الصفحات عن تقرير عام ١٩٩٩ (النسخة بالانكليزية) مكون بالكامل من جداول إحصائية. كما نجد جداول إضافية أصغر حجما والعديد من الأشكال والرسوم البيانية متناثرة في أماكن شتى من النص. وفي العديد من الحالات، تستند المشورة والنتائج المتعلقة بالسياسات إلى أدلة إحصائية أو تعرض على أنها تستند إليها.

٥١ - وقراء التقرير ينتمون إلى شرائح عريضة ومتنوعة وكثيرا ما يكونون مفتقرين إما إلى الخبرة أو إلى المعرفة التقنية اللازمة لتقييم الأدلة الإحصائية الواردة في الوثيقة تقييما نقديا. وذلك يؤدي، وإن لم يكن قصدا، إلى حالة من الاتكال تفضي بدورها إلى الثقة أيضا. ويأمل العديدون من المستفيدين من تقرير التنمية البشرية الذين يحتاجون إلى البيانات الواردة فيه أو المعلومات المستندة إلى تلك البيانات أن تعكس هذه المعلومات والبيانات بالضبط الغرض المقصود منها.

٥٢ - وخلاصة القول إن اعتبارات الرواج والتأثير والثقة التي يتمتع بها التقرير تفرض عبئا خاصا على مكتب تقرير التنمية البشرية يقتضي منه أن يتقيد بأرفع معايير الممارسة الإحصائية السليمة.

٥٣ - ويسلم المكتب بمسؤوليته هذه وهو بصدد اتخاذ إجراءات تتيح إمكانية تعزيز الجودة الإحصائية في الأعداد المقبلة من التقرير. وتتمثل هذه تحديدا فيما يلي، وفقا لرسالة موجهة من سكيكو فوكودا، مدير مكتب تقرير التنمية البشرية إلى إيان مكريدي مؤرخة ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠:

- يعمل المكتب على استعراض المبادئ العامة لاستخدام الإحصائيات في التقرير؛
- يعتزم المكتب المشاركة بصورة أكثر فعالية في المناقشات الجارية بين الإحصائيين بشأن المسائل المتعلقة بقياس التنمية البشرية. وسوف يشمل ذلك المشاركة في اجتماعات اللجنة الإحصائية واللجنة الفرعية التابعة للجنة التنسيق الإدارية؛
- يقوم المكتب باستعراض شامل لتصميم جداول المؤشرات ووضعها في شكلها النهائي، ولاستخدام الإحصائيات في التحليل وفي عرض التقارير؛
- يقوم المكتب بإنشاء هيئة استشارية إحصائية تجتمع مرتين سنويا في مراحل حاسمة من دورة عمل المكتب؛
- عين المكتب توم غريفين المدير السابق للإحصاءات في اللجنة الاقتصادية لأوروبا بصفته أحد كبار الاستشاريين الإحصائيين لتقديم المشورة بشأن كافة الجوانب الإحصائية في تقرير التنمية البشرية، بما في ذلك المبادرات المذكورة أعلاه؛

إضافة إلى ذلك، وعلى النحو المذكور في الفقرة ٤٤ أعلاه، يناقش المكتب حاليا مع اليونسكو المسائل المتعلقة بوضع أرقام قصوى لمقاييس التعليم. وهذا النوع من اتصالات العمل الجارية بين المكتب والجهات الرئيسية الموردة لمجموعات البيانات لا يمكن أن يعود إلا بالفائدة وينبغي تشجيعه.

٥٤ - وقد طُلب من فريقنا إعداد تقرير عن مدى دقة المعلومات الإحصائية الواردة في التقرير مع التركيز على النقاط المثارة في وثيقة غرفة الاجتماع التي أعدها السيد كاسيلز. ونظرا لأن ولاية الفريق تقتصر على تقييم مدى دقة المعلومات الإحصائية الواردة في التقرير، فقد رئي أن انتقادات السيد كاسيلز، التي اعتبرها الفريق مسائل تتعلق بتأويل البيانات، تتجاوز نطاق ولايته.

٥٥ - أما فيما يتعلق بالمسائل المندرجة ضمن ولايتنا، فقد وجدنا أن انتقادات السيد كاسيلز في حالات عدة لها ما يبررها وتعكس أخطاء جوهرية (انظر الفقرة ٥٩ أدناه فيما يتعلق بالأخطاء الجوهرية). وفي بعض الحالات، لم يستجب اختيار البيانات لمعيار ''الملاءمة للغرض''. وكان أهمها اختيار دولار الولايات المتحدة مقابل الدولار حسب تعادلات القدرة

الشرائية لتحويل الإحصائيات الوطنية إلى إحصائيات مقارنة دوليا. وتنطوي هذه المسألة الأساسية على آثار في مجمل تقرير التنمية البشرية وكانت أساسا لعدد من انتقاداته.

٥٦ - وفي حالات أخرى، خلص الفريق إلى وجود أخطاء في الحسابات التي استندت إليها البيانات المستخدمة في تقرير التنمية البشرية؛ مثال ذلك تقديرات عدد الإناث اللواتي لا يتوقع أن يعشن حتى سن الأربعين (انظر الفقرة ٤١ أعلاه) وعدد الأشخاص الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الستين (انظر الفقرة ٤١ أعلاه).

٥٧ - ويستلزم إعداد تقرير التنمية البشرية تناول العديد من التخصصات المهنية، ومنها، على سبيل المثال لا الحصر، الاقتصاد والسكان والإحصاء. وينصب الهدف من الممارسة المتمثلة في اعتماد مواضيع مستقلة ومحددة لتقرير التنمية البشرية لكل سنة على توسيع نطاق الخبرات اللازمة لإنتاج مجموع التقارير. وفي عدة حالات، وجدنا أنه تم إجراء حسابات أو تأويل بيانات بصورة خاطئة بسبب عدم الاستعانة بالخبرات الملاءمة. ومن شأن الخطوات التي يعكف المكتب على اتخاذها حاليا من خلال آليات استشارية عدة لتوسيع نطاق التخصصات المستعان بها في استعراض مشروع تقرير التنمية البشرية، أن تساعد على تقليل احتمالات حدوث هذا النوع من الخطأ.

٥٨ - وأخيرا، كانت ثمة حالات أخطاء بسيطة، من قبيل عدم اتساق الأرقام الواردة في النص مع البيانات الواردة في الجداول، وكذلك ورود تسميات خاطئة (مثال استخدام السكان، في حين أن المقصود هو 'القوة العاملة')، وأخطاء طباعة وما إلى ذلك.

٥٩ - ويمكن تقسيم الأخطاء من جميع الأنواع إلى أخطاء جوهرية وغير جوهرية. أما الأخطاء الجوهرية فهي تلك التي تفضي بالقارئ إلى صورة مشوهة تشوها جوهريا للظاهرة الموصوفة، فيما تسفر الأخطاء غير الجوهرية عن إعطاء القارئ صورة خاطئة خطأ طفيفا لكنها صحيحة أساسا. وثمة عدة أخطاء حددها السيد كاسيلز وأكدناها نحن كانت أخطاء جوهرية. فعلى سبيل المثال، يبين التحويل باستعمال تعادلات القدرة الشرائية بدلا من دولار الولايات المتحدة أن خمس سكان العالم الذين يعيشون في أعلى البلدان دخلا يستحوذون على نسبة تتراوح بين ٦٠ في المائة و ٦٥ في المائة من دخل العالم وليس ٨٦ في المائة، وأن الفجوة في دخل الفرد بين البلدان التي يعيش بها الخمس الأغنى من سكان العالم وتلك التي يعيش بها الخمس الأفقر ليست نسبتها ٧٤ إلى ١ بل ١٦ إلى ١، وأن الفجوة غير آخذة في الاتساع بشكل لا لبس فيه بل تتعرض لتقلبات معتدلة.

٦٠ - ونرى أن الخطوات التي يتخذها المكتب (انظر الفقرة ٥٣ أعلاه) إلى جانب توصياتنا المحددة، توفر نهجا معقولا لتفادي أخطاء الاختيار وأخطاء الحسابات على السواء. وأفضل

سبيل لتجنب أخطاء عدم التساوق البسيطة وما شابهها هو استخدام الإجراءات القياسية لإدارة المخطوطات ومراقبة نوعيتها.

٦١ - ويمكن للهيئات الاستشارية ذات الخبرة الملائمة أن تؤدي دورا في تجنب معظم الأخطاء الجوهرية من النوع الذي اكتشفناه. بيد أن فعالية هذه الهيئات تتوقف على كيفية استخدامها. ففي حين أنه سيكون لها بعض الفائدة بينما يكون التخطيط لتقرير ما من تقارير التنمية البشرية لا يزال في مرحلة وضع المفاهيم، فإن قدرتها الحقيقية في مجال تقليل الأخطاء تكمن في استعراض مسودات المخطوط الفعلي ولا جدال في أن ذلك يؤدي إلى إعاقة عملية إنتاج المخطوط، ولذا فمن الضروري إضفاء بعض المرونة في الجدول الزمني لمراحل المخطوط بما يسمح بإجراء هذه الاستعراضات.

٦٢ - وبعد استعراض عام للتقرير بكامله وتقييم العيوب التي تمكنا من التحقق منها، خلصنا إلى أن مصداقية الجداول الإحصائية الرئيسية الواردة في تقرير التنمية البشرية لم تتأثر تأثرا جوهريا بهذه الأخطاء. بيد أنه بودنا أن نرى علاقة أمتن وأكثر شفافية بين الجداول الإحصائية الرئيسية والمقاطع المستندة إليها في النص الرئيسي. علاوة على ذلك، حين ترد بيانات في النص الرئيسي تستند إلى معلومات غير موجودة في الجداول الإحصائية الرئيسية، فإن الممارسة الإحصائية الجيدة، وكذلك ممارسة العلوم الاجتماعية تمليان توفير بيانات ذات مصدر. **وتتوقف المصداقية على ضمان أن البيانات المستندة إلى التجربة العملية يمكن التحقق منها (انظر الفقرة ٧٢، التوصية ٩)**.

٦٣ - وأخيرا، من الأهمية بمكان التسليم بالتحديات الهائلة التي يوجهها مكتب تقرير التنمية البشرية في تجميع التقرير كل سنة. إذ نحن بصدد وثيقة ضخمة ومركبة. ونظرا لاختيار موضوع مختلف كل سنة، فإن النص وجداوله ورسومه البيانية تتسم بطابع فريد خاص بكل عدد. حتى الجداول الموحدة تحتاج إلى تحقق في كل مرة تجري فيها تنقيحات لبيانات المصدر. ويترجم التقرير إلى ١١ لغة، وأي شخص سبق له العمل في وثائق إحصائية تصدر بعدة لغات بإمكانه تقدير التحديات الإضافية المتعلقة بمراقبة النوعية التي تمثلها أعمال الترجمة الواسعة النطاق. وعملية مراقبة النوعية هذه بأكملها يتعين الاضطلاع بها خلال فترة قصيرة من الزمن من جانب مكتب غير كبير وعدد الموظفين الإحصائيين فيه صغير جدا. وبغية تحقيق أقصى أثر للاستنتاجات والمشورة المتعلقة بالسياسات في تقرير التنمية البشرية، فإننا نسلم بضرورة أن يكفل مكتب تقرير التنمية البشرية صدور البيانات الواردة في التقرير في حينها قدر المستطاع. وذلك بغية الحد من احتمالات أن تنسخها تقديرات أحدث أو منقحة، تصدر في الفترة ما بين وقت وضع المخطوط في صيغته النهائية ووقت نشره وهذا

يحد بصورة شديدة من الوقت المتاح للتحقق من المخطوط وصقله. ونظرا لهذه الظروف، لا مناص من وقوع أخطاء. والأمر يعود لمكتب تقرير التنمية البشرية في إيجاد توازن أمثل بين الدقة وحسن التوقيت. ولتحقيق توازن مرض، قد يضطر المكتب أن يحد من نطاق المواضيع التي يتناولها التقرير أو درجة التفصيل التي يتم بها معالجة موضوع من المواضيع.

سادسا - التوصيات

التوصية ١

٦٤ - نوصي باستخدام تعادلات القدرة الشرائية في كامل تقرير التنمية البشرية بوصفها الشكل الرئيسي لمقارنة مستويات المعيشة حيث أنها مستخدمة بالفعل في الأرقام القياسية الرئيسية (الفقرات ١٦ إلى ٣٠ و ٣٤-٣).

التوصية ٢

٦٥ - نوصي بتعريف تهميش البلدان ووضع مؤشرات إحصائية ملائمة للتهميش ونشرها كيما تكمل تحويلات تعادلات القدرة الشرائية لا لكي تحل محلها (الفقرتان ٢٨ و ٣٠).

التوصية ٣

٦٦ - نوصي بأن يعكس النص بصورة واضحة، حيثما تستخدم التنبؤات والتوقعات عدم التأكد وانخفاض الجودة اللذين تتسم بهما البيانات من هذا النوع. ونوصي كذلك بإبلاغ القارئ بإعادة المادة المعبرة عن الطابع التخميني للتنبؤات في ''الملاحظات المتعلقة بالإحصائيات الواردة في تقرير التنمية البشرية'' وأن تدرج إشارات إلى هذه المادة في نقاط ملائمة من النص ''الفقرتان ٣٤-٢ و ٣٧).

التوصية ٤

٦٧ - ينبغي أن يوفر مكتب تقرير التنمية البشرية سلاسل زمنية مقارنة (لا سيما تلك القائمة على مجموعة ثابتة من البلدان) للحؤول دون استنباط المستعملين بنتائج خاطئة من إحصائيات غير متساوقة. وحيث أن قاعدة بيانات المكتب قد أصبحت متاحة حاليا على قرص مدمج، وهو تطور نرحب به بشدة، فقد تصبح هذه المسألة أكثر تعقدا مع قيام فرادى المستعملين بالوصول بصورة مستقلة إلى سلاسل البيانات وتحليلها (الفقرة ٣٥).

التوصية ٥

٦٨ - نوصي بأن يكفل مكتب تقرير التنمية البشرية، من خلال مزيج من الخبرة الداخلية والهيئات الاستشارية/الاستعراضية، تطبيق الخبرات اللازمة للتأكد من صحة جميع المواد

الواردة في تقرير التنمية البشرية على استعراض مشروع التقرير. ونسلم، توخيا للفعالية الكاملة، بضرورة الاضطلاع ببعض الاستعراضات من جانب خبراء للنسخ شبه النهائية من المخطوط. وقد يتطلب ذلك تنقيح الجدول الزمني لإعداد المخطوط بحيث يسمح بإجراء هذه الاستعراضات (الفقرات ٣٨-٣ و ٤١ و ٤٢-٢ و ٤٣).

التوصية ٦

٦٩ - من شأن توثيق التعاون بين مكتب تقرير التنمية البشرية وموردي مجموعات البيانات الرئيسية أن يكون سبيلا فعالا للغاية للاستفادة من الخبرة والمعرفة الإضافيتين لمجموعات البيانات المحددة. ونوصي المكتب بالسعي إلى تحقيق ذلك (الفقرات ٦ و ١١ و ٤١ و ٤٤-٥ و ٤٥-٤).

التوصية ٧

٧٠ - نوصي باستعراض وتعزيز الإجراءات المتبعة في إدارة المخطوطات ومراقبة نوعيتها في مكتب تقرير التنمية البشرية. وقد يكون ثمة فائدة في الاستعانة بخبرة الوكالات الإحصائية التي تنتج وثائق من نوع تقرير التنمية البشرية (الفقرات ٣٣-١ و ٣٨-٣ و ٣٩ و ٤٢-٢ و ٤٨-١ ومواضع أخرى).

التوصية ٨

٧١ - نوصي باختيار النص في الإصدارات المقبلة من تقرير التنمية البشرية على نحو يحول دون أي خلط محتمل بين النمو المطلق والنمو النسبي. وينطبق ذلك بصفة خاصة عندما تكون هناك طائفة واسعة النطاق من القواسم المشتركة (الفقرة ٣٣-٢).

التوصية ٩

٧٢ - نوصي بتوفير معلومات عن مصادر البيانات بالنسبة لكافة البيانات المستندة إلى أدلة إحصائية. وفي عدة حالات وردت بيانات في تقرير التنمية البشرية تستند إلى معلومات غير واردة لا في الجداول الرئيسية ولا في جداول النص و لم ترد بشأنها أي معلومات عن مصادر البيانات. وهذا يتنافى والممارسة الجيدة الإحصائية والمتعلقة بالعلوم الاجتماعية ويترك القارئ عاجزا عن التحقق من صحة هذه البيانات إحصائيا. ونتيجة ذلك هي فقدان المصداقية (الفقرات ٣٥-١ و ٦٢).

التذييل الأول

وثيقة غرفة اجتماع مقدمة من السيد كاسيلز

تختلف الآراء بشأن مزايا تقرير التنمية البشرية الذي يصدره سنوياً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

فوفقا لما ذكره أمارتيا سن، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام ١٩٩٨، هو 'أحد المصادر الرئيسية للمعلومات عن العالم الاجتماعي والاقتصادي وفهمه'؛ ويصف مارك مالوك براون، المدير الجديد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير بأنه 'جوهرة تاج' المنظمة (تقرير عام ١٩٩٩، الصفحة '٥').

أما ديفيد هندرسون، الرئيس السابق لإدارة الاقتصاد والإحصاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فقد وصف مؤخراً تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ بأنه 'وثيقة معيبة بصورة سيئة' تقدم منظوراً خاطئاً لشؤون العالم ('منظورخاطئ: نظرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعالم' نشر في: ''حقائق وأوهام التنمية البشرية، سلسلة الورقات الموسمية ١/٢٠٠٠''، أكاديمية العلوم الاجتماعية في أستراليا، ستصدر لاحقاً). وأشار هندرسون، من بين العديد من 'أوجه الشطط والقصور والتلبيس' لتقرير التنمية البشرية، إلى 'معالجته غير المسؤولة وغير المهنية للأدلة الإحصائية' ولفت النظر إلى استعراضي لتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨ (إيان كاسيلز، 'سوء قياس الأمم: مقال استعراضي لتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨' نشر في استعراض السكان والتنمية ٢٤ (٤)، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨).

وتتابع هذه الورقة ما ورد في مقالي الاستعراضي. وتشير إلى عدد من الأمثلة على 'المعالجة غير المهنية للأدلة الإحصائية' في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩. وتوضح هذه الأمثلة أن إحصاءات التقرير لا يمكن الاعتماد عليها. وأعتقد أنه يقع على عاتق الإحصائيين المحترفين واجب إبلاغ ذلك إلى الحكومات، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، ووسائط الإعلام، والأوساط البحثية في العالم.

(١) حصة البلدان الغنية في الناتج العالمي

'وفي أواخر التسعينات كان خُمس سكان العالم ممن يعيشون في أعلى البلدان دخلا تبلغ حصتهم ... ٨٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ...' (الصفحة ٣، والشكل في الصفحة ٢).

- الأرقام الصحيحة لأواخر التسعينات هي ٦٠-٦٥ في المائة. وفي عام ١٩٩٦، قدرت أمانة الأونكتاد، مستخدمة البيانات المقدمة من مكتب تقرير التنمية البشرية نفسه، أن نصيب الخُمس الأغنى من سكان العالم في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، على أساس تصنيف البلدان حسب نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فيها (بالدولار حسب تعادلات القدرة الشرائية)، بلغ ٦٤,٤ في المائة في عام ١٩٦٠ و ٦٣,٧ في المائة في عام ١٩٩١ (أقل البلدان نموا: تقرير عام ١٩٩٦، الصفحة '٥').

- وقد أبرزت تقارير التنمية البشرية السابقة القول بأن الحصة التي أنتجها الخُمس الأغنى من سكان العالم من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ارتفعت من ٧٠ في المائة في عام ١٩٦٠ إلى ما يفوق كثيرا ٨٠ في المائة في أواخر الثمانينات. ولا يوجد ما يؤيد القول بأن هذه الحصلة تبلغ الآن ٨٦ في المائة: والنتيجة الطبيعية لذلك أن النسبة المتبقية من سكان العالم وهي ٨٠ في المائة تبلغ حصتها ١٤ في المائة فقط من الناتج العالمي.

- والحقيقة، أن مجموعة أصغر إلى حد ما - وهي نسبة الـ ٧٥ في المائة من سكان العالم التي تقطن البلدان 'المنخفضة الدخل' و 'الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط'، حسبما عرفها البنك الدولي - أنتجت نسبة ٦٣ في المائة من الإنتاج العالمي من الحبوب و ٨١ في المائة من الإنتاج العالمي من الدرنيات، في عام ١٩٩٥، وأن حصتها من ناتج الطاقة التجارية بلغت ٤٤ في المائة (و ٣٨ في المائة من الاستهلاك) في عام ١٩٩٧ (البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، ١٩٩٥ و ١٩٩٧).

- وكانت حصة ستة بلدان نامية فقط (الصين وإندونيسيا وتايلند والبرازيل وتركيا) تزيد على ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام ١٩٩٧، حسب تقديرات أنغوس ماديسون وقواعد بيانات نشرة صندوق النقد الدولي المعنونة 'مستقبل الاقتصاد في العالم' ونشرة البنك الدولي المعنونة 'مؤشرات التنمية العالمية'. هذا بالرغم من أن أياً من هذه البلدان (ناهيك عن معظم ما تبقى من بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية) لا يصنف ضمن 'الخُمس الأغنى' في العالم.

(٢) حصة البلدان الفقيرة في الناتج العالمي

'في أواخر التسعينات ... كان خُمس سكان العالم ممن يعيشون في أقل البلدان دخلا تبلغ حصتهم ١ في المائة فقط من الناتج العالمي ...' (الصفحة ٣، والشكل في الصفحة ٢).

- مع أخذ التفاوت في مستويات الأسعار بين البلدان في الاعتبار، تبلغ الحصة التي ينتجها خُمس سكان العالم ممن يعيشون في أقل البلدان دخلا، من الناتج العالمي الآن زهاء ٤ في المائة. وقد كانت هذه الحصة ٣,٦ في المائة في عام ١٩٩١، حسب تقديرات الأونكتاد المذكورة أعلاه.

- ويتضح من تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ نفسه أن 'أقل البلدان نمواً'، التي يعيش فيها ١٠ في المائة من سكان العالم تقريبا (الجدول ١٦، الصفحة ٢٠٠)، يبلغ متوسط نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ما يعادل ١٥,٧ في المائة من المتوسط العالمي لعام ١٩٩٧ (الجدول ١، الصفحة ١٣٧).

- ويعني هذا أن 'الخُمس الأفقر' من سكان العالم لا بد أن يتعدى إنتاجه ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، حتى وإن كان سكان هذه المجموعة ممن لا يعيشون في أقل البلدان نموا بذات درجة فقر مَن يعيشون فيها.

(٣) الفجوة بين الأغنياء والفقراء

'واليوم بلغت أوجه انعدام المساواة العالمية في الدخل وفي مستويات المعيشة أبعاداً بشعة. فالفجوة في نصيب الفرد من الدخل (الناتج القومي الإجمالي) بين البلدان التي يعيش فيها أغنى خُمس من سكان العالم والبلدان التي يعيش فيها أفقر خُمس من سكان العالم اتسعت من ٣٠ إلى ١ في عام ١٩٦٠ إلى ٦٠ إلى ١ في عام ١٩٩٠ ثم إلى ٧٤ إلى ١ في عام ١٩٩٥' (الصفحة ١٠٤).

- لقد أُوردت هذه الادعاءات أولاً في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢، ودُحضت في تقرير الأونكتاد المذكور سابقاً.

- وتشير تقديرات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (على أساس تعادلات القدرة الشرائية) في أعداد متتابعة من تقرير التنمية البشرية إلى أن نسبة الخُمس الأعلى إلى الخُمس الأدنى، مرتبة حسب متوسطات البلدان، كانت تبلغ حوالي ١:١٢ في عام ١٩٦٠، و ١:١٨ في عام ١٩٩٠، و ١:١٦ في عام ١٩٩٧.

- ويتفق جميع الخبراء على أن التقديرات التي لا تراعي الاختلافات في مستويات الأسعار لا يمكن استخدامها بصورة سليمة في مقارنات 'مستويات المعيشة' أو 'التنمية البشرية'.

- وعلى أي حال، فإن الأرقام الواردة في تقرير التنمية البشرية تتسم بالتضارب الداخلي. فقد ذُكر أن نسبة ٧٤ إلى ١ تتعلق بعام ١٩٩٧ في 'العرض العام' لتقرير

عام ١٩٩٩ (الصفحة ٣)، وبعام ١٩٩٥ في النص الرئيسي للتقرير نفسه (الصفحة ١٠٤)؛ في حين أنه في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨، حددت نسبة عام ١٩٩٥ بـ ٨٢ إلى ١.

(٤) حالة التنمية البشرية في أقل البلدان نموا

'ويستمر تهميش أقل البلدان نمواً، بل ويتصاعد نتيجة للأزمة الآسيوية' (الصفحة ١٠٤).

- لقد كانت هنالك اختلافات واسعة بين أقل البلدان نمواً في معدل تنميتها البشرية خلال السنوات الأخيرة.

- وتشير التقديرات التي أعدها موظفو صندوق النقد الدولي ونشرت في 'مستقبل الاقتصاد في العالم': أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أقل البلدان نمواً كمجموعة (وهو منخفض جداً بالقيمة المطلقة) ينمو بوتيرة أسرع مما هو عليه في 'مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة'. وسيكون الوضع كذلك في عام ٢٠٠٠ للسنة السادسة على التوالي. ومع مراعاة الزيادة في مجموع سكان أقل البلدان نمواً، التي تقدرها الأمم المتحدة بنسبة ٢,٥ في المائة سنوياً، تشير تقديرات صندوق النقد الدولي ضمناً إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أقل البلدان نمواً قد زاد في عام ١٩٩٥ بنسبة ٣,٧ في المائة (مجموعة السبعة، ١,٦ في المائة)؛ وفي عام ١٩٩٦ بنسبة ٣,١ في المائة (مجموعة السبعة، ٢,٣ في المائة)؛ وفي عام ١٩٩٧ بنسبة ٢,٥ في المائة (مجموعة السبعة، ٢,٣ في المائة)؛ وفي عام ١٩٩٨ بنسبة ٢,٠ في المائة (مجموعة السبعة، ١,٧ في المائة)؛ وفي عام ١٩٩٩ بنسبة ٢,٧ في المائة (مجموعة السبعة، ٢,٠ في المائة)؛ وفي عام ٢٠٠٠ بنسبة ٢,٨ في المائة (مجموعة السبعة، ١,٩ في المائة).

- وتوضح بيانات اليونسكو أن معدل القيد الإجمالي بالتعليم، بين عامي ١٩٨٥ و١٩٩٦، في أقل البلدان نمواً قد زاد بنسبة ٤٨ في المائة في المستوى الأول من التعليم، وبنسبة ٥٥ في المائة في المستوى الثاني، وبنسبة ٧٠ في المائة في المستوى الثالث. (حولية اليونسكو الإحصائية لعام ١٩٩٨، الصفحات ٢ - ١٢).

(٥) معدل نمو الناتج في أقل البلدان نمواً

انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نمواً (بسعر دولار الولايات المتحدة في عام ١٩٨٧) من ٢٧٧ دولاراً في عام ١٩٩٠ إلى ٢٤٥ دولاراً في عام ١٩٩٧ (الجدول ٦، الصفحة ١٥٤).

- هذه الأرقام لا يمكن التوفيق بينها وبين تقديرات البنك الدولي أو بيانات نشرة 'مستقبل الاقتصاد في العالم' الصادرة عن صندوق النقد الدولي، التي تشير ضمناً إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لأقل البلدان نمواً كمجموعة قد زاد بنسبة أكثر من ١٠ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٧.

- ويرجع الانخفاض خلال التسعينات المبين في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ إلى أن مكتب تقرير التنمية البشرية لم يقارن المِثل بالمِثل. ويستبعد حسابه للمتوسط لعام ١٩٩٧ بلداً رئيسياً من أقل البلدان نموا (السودان) أدرج في عام ١٩٩٠. حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السودان أكثر من ثلاثة أمثال المتوسط لأقل البلدان نمواً في عام ١٩٩٧ (البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية لعام ١٩٩٩، الجدول ٤-١)، ويمثل استبعاد هذا البلد في عام ١٩٩٧ مقارنة خاطئة.

- وباستخدام بيانات تقرير التنمية البشرية نفسه، فإن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الـ٣٠ بلداً من أقل البلدان نمواً التي ترد تقديرات الناتج المحلي الإجمالي الخاصة بها لكل من عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٧ في الجدول ٦ من تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ قد زاد على ٢٢٧ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٧. وزاد المتوسط لهذه البلدان بالإضافة إلى السودان (باستخدام تقديرات تقرير التنمية البشرية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لهذا البلد وتقديرات البنك الدولي لزيادته) من ٢٧٠ دولاراً في عام ١٩٩٠ إلى ٢٩٧ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٧ (وهو ما يتفق مع الزيادة البالغة١٠ في المائة المتضمنة في تقديرات نشرة 'مستقبل الاقتصاد في العالم').

(٦) معدل نمو الناتج في 'جنوب آسيا'

انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في 'جنوب آسيا' من ٤٦٣ دولاراً في عام ١٩٩٠ إلى ٤٣٢ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٧ (الجدول ٦، الصفحة ١٥٤).

- من الواضح أن هذه المقارنة خاطئة، لأن كل بلدان 'جنوب آسيا' التي أُوردت لها أرقام مقارنة لعامي ١٩٩٠ و١٩٩٧ في الجدول ٦ (أي بنغلاديش والهند ونيبال وباكستان وسري لانكا) تعكس زيادات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة. والبلد الرئيسي الوحيد الذي لم تورد أرقام تخصه لعام ١٩٩٧ (إيران) زاد أيضاً نصيب الفرد من ناتجه المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة (صندوق النقد الدولي: 'مستقبل الاقتصاد في العالم': عدد أيار/مايو ١٩٩٩، الصفحة ١٥٣). ولا يمكن أن يكون متوسط ستة أرقام موجبة رقماً سالباً.

- والسبب في خطأ تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ مرة أخرى هو عدم مقارنة المِثل بالمِثل: حيث يشمل متوسط عام ١٩٩٠ إيران، ولا يشملها متوسط عام ١٩٩٧. وبما أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في هذا البلد أعلى كثيراً مما هو عليه في البلدان الأخرى (خاصة على أساس تحويل سعر الصرف لعام ١٩٨٧ الذي استخدمه مكتب تقرير التنمية البشرية)، فإن استبعاده في عام ١٩٩٧ يقلل المتوسط لذلك العام ويبطل المقارنة.

(٧) معدل النمو في الناتج في 'جنوب آسيا (باستثناء الهند)'

انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في 'جنوب آسيا (باستثناء الهند)' من ٧٠٩ دولارات إلى ٣٢٧ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٧ (الجدول ٦، الصفحة ١٥٤).

- من بين أكثر من ١٣٠ بلداً وردت أرقام مقارنة تخصها في الجدول ٦، لم يتعرض أي منها لانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها بمعدل النصف بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٧. وبالتالي فإن هذا الانخفاض الهائل ليس من الممكن أن يكون قد حدث في مجموعة بلدان يبلغ عدد سكانها مجتمعة نحو ٤٠٠ مليون نسمة.

- والحقيقة، أن التغييرات في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٧ في بلدان جنوب آسيا باستثناء الهند التي وردت في الجدول هي كما يلي: بنغلاديش، +٢٢ في المائة؛ وملديف، ١٤ في المائة؛ ونيبال، ١٨ في المائة؛ وباكستان، +١٥ في المائة؛ وسري لانكا، +٢٦ في المائة.

- ومرة أخرى، يحدث الخطأ بسبب عدم مقارنة المِثل بالمِثل: فقد أدرجت إيران ضمن متوسط عام ١٩٩٠، واستبعدت من متوسط عام ١٩٩٧.

(٨) أثر الأزمة المالية الآسيوية على بلدان أخرى

'وربما ينخفض الناتج المحلي الإجمالي لكل من [أنغولا والكويت] بنسبة تتراوح بين ١٤ و١٨ في المائة [في عام ١٩٩٨] ... ومن الممكن أن تتوقع زامبيا ... حدوث انخفاض في ناتجها المحلي الإجمالي قدره ٩ في المائة [في عام ١٩٩٨] (الصفحة ٤١).

- هذه التقديرات، التي وردت في منشور صدر في تموز/يوليه ١٩٩٩، وردت أيضاً في الجدول ١-٣ المعنون 'الأزمة الآسيوية تلحق أضراراً باقتصادات بعيدة وأناس بعيدين' (الصفحة ٤٢).
- والحقيقة أن هذه الانخفاضات لم تحدث، وذلك وفقاً لما أوردته نشرة 'مستقبل الاقتصاد في العالم' التي يصدرها صندوق النقد الدولي: عدد أيار/مايو ١٩٩٩، الصادر في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩.
- وورد في تقديرات التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ أن أنغولا وفترويلا قد تعرضتا لانخفاض في ناتجهما المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٨ بلغ قدره ١٨ في المائة و٦ في المائة على التوالي: ولا تعرض تقديرات صندوق النقد الدولي المنشورة في نيسان/أبريل عام ١٩٩٩ أي انخفاض البتة. وورد في تقديرات تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، أن الناتج المحلي الإجمالي لغابون ونيجيريا ومنغوليا وشيلي قد انخفض في عام ١٩٩٨ بنسبة ١٣ في المائة، و ٤ في المائة، و ٦ في المائة، و ٣ في المائة على التوالي: ووفقاً لما أورده موظفو صندوق النقد الدولي فقد كانت هناك زيادات تبلغ ٢ - ٤ في المائة في جميع هذه البلدان. ويُقارن الانخفاض المقدر في كل من الكويت وزامبيا المبين في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، وقدره ١٤ في المائة و٩ في المائة على التوالي، بانخفاض مقدر لا يبلغ سوى ٢ في المائة حسب تقديرات صندوق النقد الدولي.

(٩) النمو في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في التسعينات

'خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٧ ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي [للعالم كله] بمعدل سنوي بلغ في المتوسط أكثر من ١ في المائة' (الصفحة ٢٢).

- وهذا تقدير يقل عن الواقع بشكل مفرط. فقد زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعالم بأجمعه بمعدل سنوي قدره ٢,٢ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٧ (صندوق النقد الدولي، 'مستقبل الاقتصاد في العالم': تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الصفحة ١٥٨ وتقديرات شعبة السكان بالأمم المتحدة).

- بلغ متوسط معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في 'البلدان النامية' (حسب تعريف صندوق النقد الدولي)، والتي يعيش فيها ٧٧,٥ من سكان العالم، ٤,٣ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٧ (صندوق النقد الدولي، المرجع السابق ذكره، الصفحة ١٥٨)، مقارنة بمعدل يبلغ متوسطه حوالي ١ في المائة سنوياً لهذه البلدان خلال الـ١٧٠ عاماً الماضية (أغنوس ماديسون، 'التقدم الاقتصادي: نصف القرن الأخير من منظور تاريخي' نشر في: حقائق وأوهام التنمية البشرية، أكاديمية العلوم الاجتماعية في أستراليا، سلسلة الورقات الموسمية ١/٢٠٠٠).

(١٠) النمو في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة

'فستون بلداً كانت تزداد فقراً باطراد منذ عام ١٩٨٠' (تصدير بقلم مارك مالوك براون، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصفحة هـ).

- يبدو أن مدير البرنامج قد أساء تفسير العبارة الواردة في متن التقرير القائلة إنه 'فيما يتعلق بـ ٥٩ بلداً – معظمها في أفريقيا جنوب الصحراء وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة – فقد انخفض نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي' (الصفحة ٣١).

- تشير هذه العبارة إلى صافي التغيير خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٦ بأكملها: ولا يمكن استنتاج أن جميع هذه البلدان 'تزداد فقراً باطراد' خلال الفترة. وعلى العكس، فإن نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي لهذه البلدان قد زاد خلال فترات تبلغ ٥ أو ٧ سنوات بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٧ (الجدول ٦)، وزاد نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي لمعظمها بين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٨ (صندوق النقد الدولي، مستقبل الاقتصاد في العالم: تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الصفحات ١٦٩-١٧٩).

- وحسب تقديرات موظفي صندوق النقد الدولي هذه، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ٢١ بلداً من 'البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية' البالغ عددها ٢٧، و٣٥ من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الـ ٤٤، قد زاد خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨ (الصفحتان ١٧٦ و١٧٩).

(١١) متوسط العمر المتوقع في البلدان المتأثرة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

'ويتوقع فقدان ١٧ عاماً من العمر المتوقع لتسعة بلدان في أفريقيا يبلغ فيها شيوع فيروس نقص المناعة البشرية ١٠ في المائة أو أكثر من ذلك – وهي بوتسوانا وجنوب أفريقيا

ورواندا وزامبيا وزمبابوي وكينيا وملاوي وموزامبيق وناميبيا – بحيث يصل إلى ٤٩ عاماً بحلول سنة ٢٠١٠ ...' (الصفحة ٤٢).

- توحي العبارة بأن متوسط العمر المتوقع في البلدان قد بلغ ٦٦ عاماً (٤٩ + ١٧ عاماً) قبل تفشي الوباء.
- وحسب تقديرات شعبة السكان بالأمم المتحدة (التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام ١٩٩٨)، لم يحقق أياً من هذه البلدان عمراً متوقعاً يزيد متوسطه على ٦١ عاماً، وأعلى متوسط حقق في معظمها كان أقل من ذلك بكثير.
- ولا يعني ذلك إنكار الخطورة البالغة للوباء، ولا أهمية الخسارة في متوسط العمر المتوقع حسب توقعات الأمم المتحدة.

(١٢) عدد الإناث اللاتي لا يتوقع أن يعشن حتى سن الأربعين

'لا يتوقع لقرابة ٣٤٠ مليون امرأة أن يعشن إلى أن يبلغن سن الأربعين' (الصفحة ٢٢).

- تقدر شعبة السكان في الأمم المتحدة أنه من بين ٠٢٠ ٣ مليون امرأة في العالم في منتصف عام ٢٠٠٠، هنالك ٢٨٠ ٢ مليونا يقل عمرهن عن ٤٠ عاماً (الأمم المتحدة، التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام ١٩٩٨، الصفحة ١١).
- ومن بين هؤلاء الـ ٢٨٠ ٢ مليونا، يتوقع لأكثر من ٢٠٠ ٢ مليون (٩٦,٥ في المائة من المجموع) أن يعشن حتى سن الأربعين. (أجري هذا الحساب بأخذ مجموع العدد المتوقع للإناث اللائي في سن ٤٠-٤٤ سنة في عام ٢٠٤٠، و٣٥-٣٩ سنة في عام ٢٠٣٥، و٣٠-٣٤ سنة في عام ٢٠٣٠، وهكذا). ولذلك فإن عدد النساء اللاتي لا يتوقع أن يعشن حتى سن الأربعين، حسب تقديرات الأمم المتحدة، هو أقل من ٨٠ مليونا، وليس ٣٤٠ مليونا.
- وربما يعزى الخطأ في نص تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ إلى العنوان الخاطئ للعمود الوارد في الجدول ٤: 'الأشخاص الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الأربعين (كنسبة مئوية من مجموع السكان)'. وقد أدى ذلك بواضعي التقرير إلى تطبيق نسبة غير الباقين على قيد الحياة حتى سن الأربعين في 'العالم' (١٢,٥ في المائة) على عدد الإناث بكامله.
- والحقيقة، أن احتمال الوفاة قبل بلوغ سن الخامسة في العالم كله، لكل من الإناث والذكور، تبلغ نسبته ٨,٣ في المائة (منظمة الصحة العالمية، تقرير الحالة الصحية في

العالم لعام ١٩٩٩، الصفحة ٩٠). ولذلك فإن نسبة غير الباقين على قيد الحياة البالغة ١٢,٥ في المائة من سن صفر إلى ٤٠ الواردة في تقرير التنمية البشرية تنطوي على احتمال كبير جدا للبقاء من سن ٥ إلى سن ٤٠.

(١٣) عدد الأشخاص الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الستين

'ولا يتوقع أن يعيش زهاء ١,٥ بليون نسمة إلى أن يبلغوا سن الستين' (الصفحة ٢٢)

- وهذا استنتاج خاطئ آخر نجم عن عنوان خاطئ لأحد الأعمدة (الجدول ٥، 'الأشخاص الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الستين (كنسبة مئوية من مجموع السكان)').
- وتشير تقديرات شعبة السكان بالأمم المتحدة إلى أن عدد الأشخاص الأحياء الآن الذين لن يعيشوا حتى سن الستين يبلغ نحو ٧٥٠ مليونا، وليس ٥٠٠ ١ مليون.

(١٤) البطالة بين الشباب في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

'وواحد من كل خمسة من الشباب [في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي] لا يعمل' (الصفحة ٣٢).

- تبلغ نسبة الشباب (الأشخاص في سن ٢٠-٢٤) في القوة العاملة في البلدان الصناعية الذين لا يعملون ١٦ في المائة، أي حوالي ١ من كل ٦ (الجدول ٢٦، الصفحة ٢٣٦).
- وقد وردت حاشية للجدول ٢٦ تشير بحق إلى أن 'مجموع' معدل البطالة يرتبط بالقوة العاملة، ولكن لا توجد حاشية توضح أن ذلك صحيح كذلك بالنسبة لمعدلات بطالة الشباب المذكورة.
- ونسبة من لا يعملون في سن ١٥-٢٤ في البلدان الصناعية أقل من ١ من كل١٠.

(١٥) الزراعة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان جنوب آسيا

'ففي كثير من بلدان جنوب آسيا تمثل الزراعة أكثر من ٣٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي...' (الصفحة ٩٤).

- حسبما ذكره تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ نفسه (الجدول ١٢)، فإن البلدين الوحيدين من بلدان جنوب آسيا اللذين شكلت الزراعة فيهما نسبة تبلغ ٣٣ في

المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٧ هما نيبال (٤١ في المائة) وبوتان (٣٨ في المائة). ويمثل سكان هذين البلدين أقل من ٢ في المائة من سكان جنوب آسيا.

- وفي باكستان، وبنغلاديش، وسري لانكا، والهند، تشكل الزراعة بين ٢٠ في المائة و٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.

(١٦) نسب القيد الإجمالية المجمعة: استخدام البيانات المقدمة من اليونسكو

'يستند الرقم القياسي للتنمية البشرية لهذا العام إلى بيانات ... منقحة بشأن... نسب القيد الإجمالية في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي مستمدة من اليونسكو' (الصفحة ١٢٨).

- التغيرات الكبيرة الناجمة في ترتيب الأرقام القياسية للتنمية البشرية، والتي عزيت إلى استخدام بيانات منقحة بشأن نسب القيد الإجمالية في الجدول م ف١ (الصفحات ١٦٤-١٦٦)، سببها أن البيانات المقدمة من اليونسكو المتعلقة بنحو ٥٠ من البلدان لم تستخدم في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨.

- وقد استخدم مكتب تقرير التنمية البشرية البيانات المقدمة من اليونسكو (انظر أدناه) في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، مع بعض الاستثناءات. وهذا القرار الذي اتخذه تقرير التنمية البشرية هو السبب في التغيرات الناجمة، وليس 'البيانات المنقحة'.

(١٧) تحديد نسبة القيد الإجمالية القصوى بـ ١٠٠ في المائة

لم يورد تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ نسب القيد الإجمالية المجمعة التي قدمتها اليونسكو فيما يتعلق باستراليا، وبلجيكا، والسويد، والمملكة المتحدة. وقد حدد الحد الأقصى للنسبة المقدمة لهذه البلدان، التي استخدمها مكتب تقرير التنمية البشرية لحساب الرقم القياسي للتنمية البشرية، بنسبة ١٠٠ في المائة (الجدول ١، الصفحة ١٣٤).

- ويوضح القرار القاضي بتحديد الحد الأقصى لهذه النسبة أن المكتب لا يفهم الأساس الذي تقوم عليه هذه الأرقام. حيث إن 'نسبة القيد الإجمالية' هي عدد الطلبة المقيدين في مرحلة تعليمية، بغض النظر عن أعمارهم، كنسبة مئوية من السكان في سن التعليم المدرسي الرسمي ...' (الصفحة ٢٥٤، التأكيد مضاف).

- هنالك عدد كبير من حالات القيد لأشخاص يفوق عمرهم سن التعليم المدرسي الرسمي في العديد من 'البلدان ذات التنمية البشرية العالية'، وليس من المنطقي أن تعدل بعض هذه النسب بتخفيضها. والبلدان الأربعة التي حددت بشأنها النسبة

القصوى هي تلك البلدان التي يتجاوز فيها عدد حالات القيد 'بعد سن التعليم المدرسي الرسمي' عدد السكان في 'سن التعليم المدرسي الرسمي' الذين لم يقيدوا.

- وما لم يقع مكتب تقرير التنمية البشرية في هذا الخطأ، لكان البلد الذي في قمة ترتيب الرقم القياسي للتنمية البشرية في عام ١٩٩٩ هو أستراليا، وليس كندا.

(١٨) نسب القيد الإجمالية المجمعة: الرقم القياسي للتنمية المرتبط بنوع الجنس

لأغراض جدول الرقم القياسي للتنمية المرتبط بنوع الجنس، وفي حساب هذا الرقم القياسي، حددت النسبة القصوى لنسب القيد الإجمالية للإناث المقدمة من اليونسكو بالنسبة لأستراليا، وبلجيكا، وفنلندا، والسويد، وكندا، والمملكة المتحدة؛ وحددت النسبة القصوى للذكور لأستراليا وبلجيكا.

- هذا الإجراء غير سليم، للسبب الموضح في (١٧) أعلاه.

- ونتيجة لذلك فقد أدخلت تشوهات خطيرة على الرقم القياسي للتنمية المرتبط بنوع الجنس. ففي حالة المملكة المتحدة، على سبيل المثال، بلغت نسبتا القيد الإجماليتان المجمعتان اللتان أوردتهما اليونسكو ١٠٩ في المائة للإناث و٩٩ في المائة للذكور. وذكر تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، لأغراض الرقم القياسي للتنمية المرتبط بنوع الجنس، أن نسبتي المملكة المتحدة تبلغان ١٠٠ في المائة للإناث و٩٩ في المائة للذكور.

- ورغم أن نسبة الإناث للذكور في حالات القيد بالمملكة المتحدة أعلى من أي بلد آخر، فإن الأساس الذي حسبت عليه قيم الرقم القياسي للتنمية المرتبط بنوع الجنس يفترض أن نسبة الإناث إلى الذكور أعلى في ٤٧ بلداً منها في المملكة المتحدة، والبلدان هي: كندا، والنرويج، والولايات المتحدة، والسويد، وأيسلندا، وفرنسا، وفنلندا، والدانمرك، ونيوزيلندا، وإيطاليا، وآيرلندا، وإسبانيا، وإسرائيل، وبروني دار السلام، والبرتغال، وجزر البهاما، وسلوفينيا، والكويت، والبحرين، والأرجنتين، وأوروغواي، وقطر، وسلوفاكيا، والإمارات العربية المتحدة، وهنغاريا، وفنزويلا، وبنما، واستونيا، وماليزيا، وكوبا، وبيلاروس، وليتوانيا، وبلغاريا، وساموا (الغربية)، والاتحاد الروسي، وكازاخستان، والفلبين، وأوكرانيا، وقيرغيزستان، وأذربيجان، ومولدوفا، وهندوراس، وناميبيا، ومنغوليا، ونيكاراغوا، وبوتسوانا، وليسوتو.

(١٩) معنى الرقم القياسي للتنمية المرتبط بنوع الجنس

'كلما كان الرقم القياسي للتنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس الخاص بأي بلد أقرب إلى رقمه القياسي للتنمية البشرية، قل التباين بين الجنسين في ذلك البلد. ولكن الرقم القياسي للتنمية المرتبط بنوع الجنس لكل بلد أقل من رقمه القياسي للتنمية البشرية، مما يعني أن هناك انعداما للمساواة بين الجنسين في كل مجتمع. وفيما يتعلق بـ ٤٣ من البلدان التي حسب لها الرقم القياسي للتنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس هذا العام وعددها ١٤٣ بلداً نجد أن ترتيبها حسب الرقم القياسي للتنمية المرتبط بنوع الجنس أدنى من ترتيبها حسب الرقم القياسي للتنمية البشرية، مما يكشف عن تفاوت التقدم في بناء قدرات المرأة مقارنة بقدرات الرجل'. (الصفحتان ١٣٢ و ١٣٣).

- ولقد أساء مكتب تقرير التنمية البشرية فهم نتائج الرقم القياسي للتنمية المرتبط بنوع الجنس. حيث لم يذكر الرقم القياسي للتنمية المرتبط بنوع الجنس شيئاً عما إذا كان 'التقدم غير المتساوي' قد حدث 'في بناء قدرات النساء مقارنة بالرجال' أم العكس.

- وإن التعليقات الواردة في تقارير سابقة والقائلة إنه 'لا يعامل أي مجتمع المرأة فيه كما يعامل الرجل' (تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧، الصفحة ٣٩) وإن 'منجزات المرأة من حيث التنمية البشرية تقل عن منجزات الرجل في كل بلد' (تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨، الصفحة ٣٠) تكشف عن سوء فهم مماثل.

- ويمكن حساب الأرقام القياسية الخاصة بالجنسين مباشرة من البيانات الواردة في الجدول ٢. فهي تبين بالنسبة لبلدان مثل الاتحاد الروسي، وبيلاروس، وإستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا، أن الرقم القياسي الخاص بالإناث أعلى من الرقم القياسي الخاص بالذكور. وذلك بصفة رئيسية بسبب أن متوسط العمر المتوقع عند الولادة، للنساء في هذه البلدان، يفوق متوسط العمر المتوقع للرجال بهامش أكبر كثيراً من فرق الخمس سنوات الذي يسمح به مكتب تقرير التنمية البشرية 'لمراعاة كون المرأة تعيش عادة عمراً أطول من عمر الرجل' (الصفحة ١٦٠).

(٢٠) العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والتنمية البشرية

'حتى بالرغم من وجود صلة قوية بين التجارة والنمو لا توجد صلة تلقائية بينهما والتنمية البشرية... فقد حققت باكستان ومصر ... نمواً في نصيب الفرد من الدخل تجاوز ٣ في المائة في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٧، ومع ذلك ما زال أمام الاثنين شوط كبير في مجال التنمية البشرية.' (الصفحتان ٨٤ و ٨٥).

- إن المقارنة الملائمة مع النمو في الدخل تكون مع التحسن في التنمية البشرية، وليس مع قيمتها المطلقة.

- والحقيقة، أن مصر وباكستان لم تحققا نمواً في نصيب الفرد من الدخل يزيد على ٣ في المائة سنوياً خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٧: ومعدلا النمو المضمنان في البيانات الواردة في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ نفسه (الجدول ٦) هما ١,٧ في المائة سنوياً بالنسبة لمصر و٢,٥ في المائة سنوياً بالنسبة لباكستان.

- بيد أنه كانت هنالك 'تنمية بشرية' سريعة (حسب قياس الرقم القياسي للتنمية البشرية) في كلا البلدين خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٧. ويدرج تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ نفسه مصر، بعد إندونيسيا، باعتبارها البلد الذي حقق، من بين بلدان 'التنمية البشرية المنخفضة' أسرع تقدم (بعد إندونيسيا) خلال هذه السنوات (الصفحة ١٣٠).

- يبين التحليل الوارد في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، وخاصة في الجدول ٤-١ في صفحة ٨٥، أن مكتب تقرير التنمية البشرية قد وقع في الخطأ بسبب الرقم القياسي الذي يعول عليه بهذا القدر.

- وبصفة خاصة، فإن 'الروابط الأقوى' بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية التي يعتقد مكتب تقرير التنمية البشرية قيامها بالنسبة لبعض البلدان (سنغافورة ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة) لا تعكس، بالنسبة لهذه البلدان ذات الأرقام القياسية العالية للتنمية البشرية، سوى التأثير الطاغي للنمو السريع لنصيب الفرد من الدخل على 'الانخفاض في عجز الرقم القياسي للتنمية البشرية' بالنسبة المئوية. وهي حجة دائرية مفرغة.

- وعلى العكس من ذلك، ليس هناك أسباب للجزم بوجود 'روابط أضعف' بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في حالة البلدان ذات الأرقام القياسية المنخفضة نسبيا للتنمية البشرية مثل باكستان ومصر. فهذه البلدان هي التي حققت تنمية بشرية سريعة في عنصري التعليم ومتوسط العمر المتوقع من الرقم القياسي للتنمية البشرية خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٧، وليس سنغافورة ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة. والرقم القياسي للتنمية البشرية يخفي التقدم النسبي للبلدان في التنمية البشرية، بدلاً من أن يكشفه.

التذييل الثاني

رد مكتب تقرير التنمية البشرية على وثيقة غرفة الاجتماع المقدمة من السيد كاسيلز

تضمنت ورقة غير موقَّعة من إعداد السيد كاسيلز عممت أثناء الدورة الحادية والثلاثين للجنة الإحصائية في نيويورك في أوائل هذا الشهر، عددا من الانتقادات الهامة بشأن استخدام الإحصائيات والبيانات الإحصائية في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩. (على الرغم من أن ورقة السيد كاسيلز عنوانها ''تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧'' تشير محتوياتها إلى تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ وليس عام ١٩٩٧). وهذا التقرير الذي يقرأ على نطاق واسع يقوم بإعداده سنويا مكتب تقرير التنمية البشرية، وهو وحدة تحرير مستقلة تابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقد اكتسب التقرير سمعة عالمية منذ ظهوره منذ عشر سنوات بسبب تحليلاته المبتكرة ومقاييسه الإحصائية للتنمية البشرية والفقر البشري. وقد دفع السيد كاسيلز بما يخالف هذا الرأي المتفق عليه على نطاق واسع، وبالإضافة إلى ما قدمه من أحكامه الخاصة، اقتبس، تأييدا لما ذهب إليه، ما يعتقده السيد ديفيد هندرسون من أنه هناك ''شطط وقصور وتلبيس'' في تقارير التنمية البشرية. وهذه الآراء جديرة بتمحيص دقيق.

وهناك نقطة عامة ينبغي توضيحها في أول بداية هذه العملية وهي أن أي منظمة تحاول تقديم بيانات دولية تواجه بشكل لا مفر منه بفجوات في المعلومات وأحيانا ببيانات متناقضة. وهذا ينطبق بنفس القدر على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مثلما ينطبق على المنظمات الأخرى التي تحاول أن تتعامل مع الحالة القاصرة للبيانات في العالم المعاصر. وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي يدرك تماما العمل الرائع الذي تضطلع به المنشورات الشقيقة لتقرير التنمية البشرية مثل 'تقرير التنمية في العالم'، الصادر عن البنك الدولي والمنشورات المختلفة التي تصدر عن أسرة الأمم المتحدة. ويحيط علما بكيفية تفسير الآخرين للـ ''توازن'' بين الأدلة الذي يمكن تحقيقه في هذا الوقت. ويمكن انتقاء النتائج التجريبية التي يتوصل إليها تقرير التنمية البشرية بنفس الطريقة التي يمكن بها أيضا التشكك في الأحكام التجريبية لمنظمات أخرى؛ وحالة البيانات تجعل من المستحيل تفادي ذلك. ولكن الغرض من الممارسة ليس كما يفترض السيد كاسيلز فيما يبدو، السعي للتوصل إلى بعض النتائج التجريبية التي لا مراء فيها أو التي لا يمكن تقديم أي بيانات أيًّا كانت مخالفة لها، وإنما هو تقديم النتائج التي تبرز بقوة عند محاولة فهم مجموع المعلومات المتاحة والموجودة حاليا.

هذه النقطة العامة من المهم فهمها عند تقييم انتقادات السيد كاسيلز المحددة (التي سيتم تمحيصها الآن)، حيث أن في ورقته بأكملها افتراض ضمني بأن وجود تقديرات مختلفة

يقوض نهائيا تقديرات تقرير التنمية البشرية لأي متغيرات. والدافع الذي يوجه تقرير التنمية البشرية هو أن إجراء نقاش عام مسؤول يمكن أن يتحقق عن طريق محاولة فهم الأدلة التجريبية المتوافرة (التي تكون ناقصة وأحيانا مناقضة إلى حد ما) على نحو أفضل من تحققه بدون معلومات تجريبية على الإطلاق. وترتبط هذه الاستراتيجية الأساسية بالحاجة لتفادي مناقشات السياسات العامة المأخوذة بالكامل عن فهم تجريبي.

وسيظل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ملتزما التزاما تاما بعمل أفضل ما يمكن أن يقوم به لتنوير النقاش العام عن طريق الصورة المقنعة للغاية التي بوسعه أن يقدمها لوضع واتجاهات أولويات العمل المتعلق بالتنمية البشرية في جميع أنحاء العالم. وهذا لا يعني إنكار أن أحكامنا أحيانا يمكن أن تكون خاطئة فعلا (في الواقع أن تقرير التنمية البشرية قد نقح نتائجه السابقة في عدد من المناسبات)، ولهذا السبب نحن نرحب بكل تمحيص نقدي لتقرير التنمية البشرية.

وهناك أيضا حاجة إلى مزيد من العمل لتعزيز جمع وتحليل البيانات المتعلقة بالتنمية البشرية خاصة في البلدان النامية. فالمؤشرات الاجتماعية في عديد من البلدان أقل توافرا وأقل مصداقية وأقل حداثة وأقل سرعة في المعالجة من المؤشرات الاقتصادية في عموم البلدان. وهذا عيب نأمل أن توليه اللجنة الإحصائية وشركاؤها الوطنيون والدوليون الاهتمام على سبيل الأولوية.

ويبين هذا الرد بوضوح أن أيًّا من النقاط التي أثارها السيد كاسيلز لا تغير الرسالة التي يرمي التقرير إلى إيصالها. وهي بالذات لا تصطدم بأي حال مع القول بأن مسائل فقر الشعوب والدول وعدم المساواة والحاجة إلى تعجيل التنمية البشرية تظل مسائل رئيسية تحظى باهتمام السياسات العامة للمجتمع الدولي. وفيما يتعلق بالمسائل التي تنطوي على أحكام اقتصادية واحصائية، فإننا: (أ) نفند القول بأننا كنا مخطئين ونؤيد تحليلات تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩. ونحيط علما بالنقاط المتعلقة بالعرض (ب) التي أثارها السيد كاسيلز ونأسف لحدوث أي أخطاء أو أخطاء طباعية (ج + د) التي وقعت، ونلتزم باتخاذ إجراءات تصحيحية. وبالنسبة للنقاط المتعلقة بالرقم القياسي للتنمية البشرية والأرقام القياسية الأخرى (هـ) يعرض السيد كاسيلز مسائل معروفة تماما لمكتب تقرير التنمية البشرية، وهي بالفعل قيد الاستعراض المستمر.

ويثير السيد كاسيلز عشرين نقطة في وثيقة غرفة الاجتماع المقدمة منه. ويمكن تصنيف هذه النقاط تقريبا في الفئات التالية:

(أ) مسائل تتعلق بأحكام اقتصادية أو إحصائية وليس بالموضوعية الإحصائية: ١ و ٢ و ٣ و ٤ و ٨ و ٩ و ٢٠؛

(ب) نقاط تتعلق بالعرض: ٥ و ٦ و ٧ و ١٤ و ١٥؛

(ج) أخطاء طباعية من جانب مكتب تقرير التنمية البشرية: ١١؛

(د) أخطاء في التفسير الإحصائي وقع فيها مكتب تقرير التنمية البشرية: ١٠ و ١٢ و ١٣ و ١٩؛

(هـ) مسائل تتعلق بالمنهجية المستخدمة في الرقم القياسي للتنمية البشرية أو الأرقام القياسية الأخرى: ١٦ و ١٧ و ١٨؛

ويركز بعض هذه النقاط على مسائل متشابهة. فالنقاط ١ و ٢ و ٣ تشير إلى الطريقة الصحيحة لحساب النصيب من الدخل، وتشير النقاط ٥ و ٦ و ٧ جميعها إلى كيفية عرض المجاميع الإحصائية للسلاسل الزمنية من الدخل الإقليمي بمزيد من الوضوح؛ وتعالج النقطتان ١٢ و ١٣ كلتاهما الخطأ الفني في تقدير عدد السكان الذين لا يتوقع بقاؤهم على قيد الحياة حتى سن ٦٠/٤٠؛ وتشير كلتا النقطتين ١٧ و ١٨ إلى مسألة كيفية تناول الأرقام القياسية للتنمية البشرية لنسبة القيد الإجمالي. ولتفادي التكرار، فقد قدمنا ردا كاملا على النقطة الأولى من كل مجموعة من هذه النقاط المجمعة، وتناولنا فقط المسائل المستجدة التي أثيرت فيما تلا ذلك من النقاط.

ونظمت إجابتنا على كل من هذه النقاط العشرين بالطريقة التالية: أولا، يرد النص الأصلي للسيد كاسيلز بحروف داكنة ويليه مباشرة رد مكتب تقرير التنمية البشرية.

السيد كاسيلز

تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧

تختلف الآراء بشأن مزايا تقرير التنمية البشرية الذي يصدره سنوياً برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

فوفقا لما ذكره أمارتيا سن، الحائز على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام ١٩٩٨، هو [٥]أحد المصادر الرئيسية للمعلومات عن العالم الاجتماعي والاقتصادي وفهمه[٥]؛ ويصف مارك مالوك براون، المدير الجديد لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، التقرير بأنه [٥]جوهرة تاج[٥] المنظمة (تقرير عام ١٩٩٩، الصفحة هـ).

أما ديفيد هندرسون، الرئيس السابق لإدارة الاقتصاد والإحصاء في منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي، فقد وصف مؤخراً تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧ بأنه 'وثيقة معيبة بصورة سيئة' تقدم منظورا خاطئا لشؤون العالم ('منظور خاطئ: نظرة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للعالم' نشر في: "حقائق وأوهام التنمية البشرية، سلسلة الورقات الموسمية ١/٢٠٠٠"، أكاديمية العلوم الاجتماعية في استراليا، ستصدر لاحقا). وأشار هندرسون، من بين العديد من 'أوجه الشطط والقصور والتلبيس' لتقرير التنمية البشرية، إلى 'معالجته غير المسؤولة وغير المهنية للأدلة الإحصائية' ولفت النظر إلى استعراضي لتقرير التنمية البشري لعام ١٩٩٨ (إيان كاسيلز، 'سوء قياس الأمم: مقال استعراضي لتقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨' نشر في استعراض السكان والتنمية ٢٤ (٤)، كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٨).

وتتابع هذه الورقة ما ورد في مقالي الاستعراضي. وتشير إلى عدد من الأمثلة على 'المعالجة غير المهنية للأدلة الإحصائية' في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩. وتوضح هذه الأمثلة أن إحصاءات التقرير لا يمكن الاعتماد عليها. واعتقد أنه يقع على عاتق الإحصائيين المحترفين واجب إبلاغ ذلك إلى الحكومات، والمنظمات الدولية، والمنظمات غير الحكومية، ووسائط الإعلام، والأوساط البحثية في العالم.

(٨) حصة البلدان الغنية في الناتج العالمي

'وفي أواخر التسعينات كان خُمس سكان العالم ممن يعيشون في أعلى البلدان دخلا تبلغ حصتهم... ٨٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي ... ' (الصفحة ٣، والشكل في الصفحة ٢).

- الأرقام الصحيحة لأواخر التسعينات هي ٦٠-٦٥ في المائة. وفي عام ١٩٩٦، قدرت أمانة الأونكتاد، مستخدمة البيانات المقدمة من مكتب تقرير التنمية البشرية نفسه، أن نصيب الخُمس الأغنى من سكان العالم في الناتج المحلي الإجمالي العالمي، على أساس تصنيف البلدان حسب نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي فيها (بالدولار حسب تعادلات القدرة الشرائية)، بلغ ٦٤,٤ في المائة في عام ١٩٦٠ و ٦٣,٧ في المائة في عام ١٩٩١ (أقل البلدان نموا: تقرير عام ١٩٩٦، الصفحة هـ).

رد مكتب تقرير التنمية البشرية

أن الاختلاف بين أرقام أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية التي أشار إليها السيد كاسيلز والأرقام التي قدمها مكتب تقرير التنمية البشرية يفسره اختيار الأونكتاد استخدام نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالدولار مقيسا حسب تعادلات القدرة الشرائية) واختيار مكتب تقرير التنمية البشرية استخدام نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (مقيسا بدولار الولايات المتحدة). أما ما هو صحيح منهما فتلك مسألة حكم اقتصادي وليست مسألة موضوعية إحصائية. وهكذا فإننا نفند زعم السيد كاسيلز بأن الأرقام التي يتم التوصل إليها باستخدام طريقة التحويل بالدولار حسب تعادلات القدرة الشرائية تمثل الأرقام ''الصحيحة''. وقد قدم السيد ريتشارد جولي (المستشار الخاص لمدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي) أسبابنا لاختيار استخدام دولار الولايات المتحدة في قياس نصيب دخل الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في كلمته أمام اللجنة الإحصائية (٢ آذار/مارس ٢٠٠٠) والتي جاء فيها:

''ومثلما هو الحال مع كثير من المسائل الإحصائية الأخرى، لا توجد إجابة صحيحة واحدة. أما الإحصائية الأحسن فتتوقف على السؤال المطروح. فاستخدام نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي مقياس بالدولار حسب تعادلات القدرة الشرائية لتقييم مستويات المعيشة المقارنة هو الأفضل، ولهذا السبب يستخدم الرقم القياسي للتنمية البشرية طريقة التحويل بالدولار حسب تعادلات القدرة الشرائية في تقديرات نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كواحد من مكوناته ... ومع ذلك فلتقييم تهميش البلدان، يعتبر استخدام دولار الولايات المتحدة في قياس الناتج المحلي الإجمالي أكثر ملاءمة في أغلب الأحيان – كما في عام ١٩٩٩؛ عندما كان أحد موضوعاتنا الرئيسية هو تهميش أفقر البلدان وأقلها نموا في التجارة العالمية وعلاقات قوى المساومة العالمية. وعلى سبيل المثال، فإن السبب في أن أكثر من اثني عشر بلدا من أفقر البلدان ليسوا حتى ممثلين في المفاوضات الرئيسية لمنظمة التجارة العالمية يرجع مباشرة إلى تكلفة الاحتفاظ ببعثة في جنيف حيث تجري تلك المفاوضات الرئيسية. ولا أكاد أجدني بحاجة إلى أن أضيف أن تكاليف الفنادق والمرتبات في جنيف يجب سدادها بالفرنك السويسري وليس بالدولار حسب تعادلات القدرة الشرائية.

ومثلما أكد ريتشارد، فإن تقرير التنمية البشرية قد قبل دائما صلاحية استخدام طريقة التحويل بالدولار حسب تعادلات القدرة الشرائية لتقدير نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي كمقياس لمستويات المعيشة المقارنة. وإلى جانب الأسباب النظرية لاستخدام

دولار الولايات المتحدة لقياس الناتج المحلي الإجمالي، فإن هناك اعتبارات عملية هامة ترتبط باستخدام التقديرات المقيسة بالدولار حسب تعادلات القدرة الشرائية، وقد جاء في منشور الأمم المتحدة المعنون Trends in Interntional Distrbution of Gross World Product, 1993 (الاتجاهات في مجال التوزيع الدولي للناتج العالمي الإجمالي لعام ١٩٩٣) (الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة، ١٩٩٣، الصفحتان ٢٥ و ٢٦):

”إن الانخفاض في مقدار عدم المساواة الذي يوحيه شكل المنحنيات التي تعتمد على استخدام طريقة التحويل بالدولار حسب تعادلات القدرة الشرائية مقارنة بالمنحنى الذي يعتمد على معدلات تحويل أخرى يرجع جزئيا إلى أن طريقة التحويل بالدولار حسب تعادلات القدرة الشرائية تغطي ١١٧ بلدا فقط من مجموع ١٧٨ بلدا. وبما أنه لا يوجد بلد واحد من الدول غير المشمولة ينتمي إلى المجموعة الأغنى وينتمي عدد منها للنصف الأفقر من العالم، فإن مقدار عدم المساواة في الناتج العالمي الإجمالي يبدو أقل“.

لا تتعلق المشاكل بالتغطية فحسب وإنما بالنوعية أيضا. وفي ورقة قُدمت إلى اللجنة الإحصائية في الدورة نفسها التي نوقش فيها تقرير التنمية البشرية أشار المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية إلى مشاكل تتعلق بالجودة في نظام تعادلات القدرة الشرائية الحالي وإلى المجالات التي يمكن إدخال تحسينات عليها، ومن بين المجالات التي ذكرت، الحاجة إلى تحسين التوقيت وتطوير القابلية للمقارنة للمنتجات التي يتم تسعيرها ضمن مجموعة، توفير المزيد من فرص التدريب بغية تعزيز استخدام معايير عمل موحدة وأفضل الممارسات، والحاجة إلى وضع مقاييس لنواتج الخدمات غير المرتبطة بالسوق (كالإنفاق الحكومي)؛ (تحسين النوعية عند حساب تعادلات القدرة الشرائية: مقترحات من المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية).

ومن الواضح أن نقص البيانات التي يمكن الاعتماد عليها في بلدان كثيرة يمثل مشكلة عملية ضخمة عند استخدام نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (بالدولار حسب تعادلات القدرة الشرائية). وعندما أُعد تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، كان البنك الدولي – وهو أحد المصادر الرئيسية للتقديرات الدولية لتعادلات القدرة الشرائية – في وضع يسمح له بتوفير بيانات تتعلق بـ ١٤ بلدا فقط من بين ١٧٤ بلدا شملها التقرير. علاوة على ذلك، تظل البيانات المتعلقة بالاتجاهات أقل بكثير من غيرها سواء من حيث الوفرة أو إمكانية الاعتماد عليها. والأرقام التي مصدرها الأونكتاد، ونقلها السيد كاسيلز، تستند لا مناص إلى بيانات تعادلات القدرة الشرائية المحدودة تلك.

ونظرا للقيود التي تكتنف استخدام تعادلات القدرة الشرائية والأسباب العملية والنظرية وراء استخدام نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة) في مسائل عديدة تتعلق بعدم المساواة، فليس مستغربا أن يستخدم نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة) من قبل مؤسسات أخرى مهمة. فيستخدم البنك الدولي والأمم المتحدة نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة) من أجل تخصيص الاعتمادات وتصنيف البلدان. والواقع أن الأمم المتحدة أدرجت في المنشور نفسه المذكور أعلاه نتائج مماثلة جدا للنتائج الواردة في تقرير التنمية البشرية (الصفحة ٣٨).

”ويظهر الجدول [الجدول ٧، الصفحة ٣٧] بوضوح عدم المساواة في توزيع الناتج الإجمالي العالمي. وبرغم أن نصيب الربع الأكثر فقرا من السكان تراوح بين ١,٥ و ٢,٧ في المائة من الناتج الإجمالي العالمي، فقد تراوح نصيب الربع الأغنى بين ٨٠ و ٨٧ في المائة خلال العقدين الماضيين“.

السيد كاسيلز

- **وقد أبرزت تقارير التنمية البشرية السابقة القول بأن الحصة التي أنتجها الخُمس الأغنى من سكان العالم من الناتج المحلي الإجمالي في العالم ارتفعت من ٧٠ في المائة في عام ١٩٦٠ إلى ما يفوق كثيرا ٨٠ في المائة في أواخر الثمانينات. ولا يوجد ما يؤيد القول بأن هذه الحصة تبلغ الآن ٨٦ في المائة: والنتيجة الطبيعية لذلك أن النسبة المتبقية من سكان العالم وهي ٨٠ في المائة تبلغ حصتها ١٤ في المائة فقط من الناتج العالمي.**

- **والحقيقة أن مجموعة أصغر إلى حد ما - وهي نسبة الـ ٧٥ في المائة من سكان العالم التي تقطن البلدان المنخفضة الدخل وبلدان [٥]الشريحة الدنيا من الدخل المتوسط[٥]، حسبما عرَّفها البنك الدولي - أنتجت نسبة ٦٣ في المائة من الإنتاج العالمي من الحبوب و ٨١ في المائة من الإنتاج العالمي من الجذريات والدرنيات، في عام ١٩٩٥، وأن حصتها من ناتج الطاقة التجارية بلغت ٤٤ في المائة و ٣٨ في المائة من الاستهلاك في عام ١٩٩٧ (البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية، ١٩٩٥ و ١٩٩٧).**

- **وكانت حصة ستة بلدان نامية فقط (الصين وإندونيسيا وتايلند والبرازيل وتركيا) تزيد على ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي في عام ١٩٩٧، حسب تقديرات أنغوس ماديسون وقواعد بيانات نشرة صندوق النقد الدولي المعنونة**

'مستقبل الاقتصاد في العالم' ونشرة البنك الدولي المعنونة 'مؤشرات التنمية العالمية'. هذا بالرغم من أن أيّا من هذه البلدان (ناهيك عن معظم ما تبقى من بلدان آسيا وأفريقيا وأمريكا اللاتينية) لا يصنَّف ضمن 'الخُمس الأغنى' في العالم.

رد مكتب تقرير التنمية البشرية

تركز هذه النقاط الأخيرة على استحالة أن ينتج الـ ٨٠ في المائة الأفقر من سكان العالم ١٤ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي. ومقيسا بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة) وليس بالدولار حسب تعادلات القدرة الشرائية، تصبح حصة الـ ٨٠ في المائة الأفقر في الإنتاج العالمي ١٤ في المائة بالفعل، وذلك باستخدام أحدث البيانات الصادرة عن البنك الدولي.

ويمكن زيادة توضيح ذلك بتناول النقاط المحددة الواردة في الفقرتين الأخيرتين:

(١) برغم أن ٧٥ في المائة من سكان العالم ينتجون كميات ضخمة من الحبوب، والجذريات والدرنيات والطاقة التجارية ، فإن ذلك لا يؤخذ في الاعتبار عند تحديد أسعار هذه السلع. ونظرا لأننا استخدمنا نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي العالمي (بدولارات الولايات المتحدة)، فقد جاءت تقديراتنا لها حسب أسعار الولايات المتحدة (وليس بالدولار حسب تعادلات القدرة الشرائية).

(٢) وقد أدرجت في الواقع عدة بلدان نامية ضمن خُمس البلدان الأكثر غنى حينما رتبت حسب دخل الفرد بدولارات الولايات المتحدة. وتشمل هذه البلدان: الأرجنتين، أنتيغوا وبربودا، أوروغواي، البرازيل، تايوان (الصين)، جمهورية كوريا، سانت كيتس ونيفيس، سيشيل، شيلي، المملكة العربية السعودية، هونغ كونغ (المنطقة الصينية الإدارية الخاصة).

(٣) ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة) لكل من الصين وإندونيسيا وتايلند والبرازيل وتركيا ٨ في المائة فقط من المجموع العالمي. (الجدول ١٢، تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩- ملاحظة: المجموع ''العالمي'' هنا يعني فقط الـ ١٧٤ بلدا من البلدان الواردة في التقرير التي توافرت بيانات عنها).

السيد كاسيلز

(٩) حصة البلدان الفقيرة في الناتج العالمي

'في أواخر التسعينات ... كان خُمس سكان العالم ممن يعيشون في أقل البلدان دخلا تبلغ حصتهم ١ في المائة فقط من الناتج العالمي ...' (الصفحة ٣، والشكل في الصفحة ٢).

- **مع أخذ التفاوت في مستويات الأسعار بين البلدان في الاعتبار، تبلغ الحصة التي ينتجها خُمس سكان العالم ممن يعيشون في أقل البلدان دخلا، من الناتج العالمي الآن زهاء ٤ في المائة. وقد كانت هذه الحصة ٣,٦ في المائة في عام ١٩٩١، حسب تقديرات الأونكتاد المذكورة أعلاه.**

رد مكتب تقرير التنمية البشرية

إذا كانت النقطة (١) تناولت الخُمس الأغنى الذي يحصل على ٨٦ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، فقد تعرضت النقطة السابقة للخُمس الأفقر الذي يحصل فقط على ١ في المائة من الناتج العالمي. وكما حدث في النقطة ١، وباستخدام الناتج المحلي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة) لقياس الناتج، يبلغ نصيب الخُمس الأفقر من الناتج العالمي ١ في المائة.

السيد كاسيلز

- **ويتضح من تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ نفسه أن 'أقل البلدان نموا'، التي يعيش فيها ١٠ في المائة من سكان العالم تقريبا (الجدول ١٦، الصفحة ٢٠٠) يبلغ متوسط نصيب الفرد فيها من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ما يعادل ١٥,٧ في المائة من المتوسط العالمي لعام ١٩٩٧ (الجدول ١، الصفحة ١٣٧).**
- **ويعني هذا أن 'الخُمس الأفقر' من سكان العالم لا بد أن يتعدى انتاجه ٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، حتى وإن كان سكان هذه المجموعة ممن لا يعيشون في أقل البلدان نموا بذات درجة فقر من يعيشون فيها.**

رد مكتب تقرير التنمية البشرية

استخدم السيد كاسيلز مرة أخرى الناتج المحلي الإجمالي (مقيسا بالدولار حسب تعادلات القدرة الشرائية) في حساباته، بينما استخدم مكتب تقرير التنمية البشرية الناتج المحلي الإجمالي (مقيسا بدولارات الولايات المتحدة). وعند استخدام الناتج المحلي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة)، لا يدرج عدد كبير من أقل البلدان نموا ضمن الخُمس الأفقر.

بينما تنضم بعض البلدان غير المصنفة ضمن أقل البلدان نموا إلى فئة الخُمس الأفقر. على سبيل المثال، فإن الهند، التي لا تنتمي إلى أقل البلدان نموا، يمثل عدد سكانها أكثر من ثلث سكان الخُمس الأفقر. كما يمثل عدد سكان نيجيريا نسبة ١٠ في المائة أخرى من سكان الخُمس الأفقر، وهي بلد آخر غير مصنف ضمن أقل البلدان نموا. ومن ثم فإن استخدام نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في أقل البلدان نموا، حتى لو كان بدولارات الولايات المتحدة، لن يكون مناسبا تماما في مثل هذه الحسابات.

السيد كاسيلز

(١٠) الفجوة بين الأغنياء والفقراء

[٥]واليوم بلغت أوجه انعدام المساواة في الدخل وفي مستويات المعيشة في العالم أبعادا بشعة. فالفجوة في نصيب الفرد من الدخل (الناتج القومي الإجمالي) بين البلدان التي يعيش فيها أغنى خُمس من سكان العالم والبلدان التي يعيش فيها أفقر خُمس من سكان العالم اتسعت من ٣٠ إلى ١ في عام ١٩٦٠ وإلى ٦٠ إلى ١ في عام ١٩٩٠ ثم إلى ٧٤ إلى ١ في عام ١٩٩٥[٦] (الصفحة ١٠٤).

- **لقد أوردت هذه الادعاءات أولا في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٢، ودُحضت في تقرير الأونكتاد المذكور سابقا.**
- **وتشير تقديرات الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي (على أساس تعادلات القدرة الشرائية) في أعداد متتابعة من تقرير التنمية البشرية إلى أن نسبة الخُمس الأعلى إلى الخُمس الأدنى، مرتَّبة حسب متوسطات البلدان، كانت تبلغ حوالي ١:١٢ في عام ١٩٦٠، و ١:١٨ في عام ١٩٩٠، و ١:١٦ في عام ١٩٩٧.**

رد مكتب تقرير التنمية البشرية

يعكس هذا أيضا استخدام السيد كاسيلز للناتج المحلي الإجمالي (بالدولار حسب تعادلات القدرة الشرائية) بدلا من الناتج المحلي الإجمالي (بدولارات الولايات المتحدة). ولم ''يدحض'' الأونكتاد بالطبع حسابات مكتب تقرير التنمية البشرية، تماما كما لم يقره منشور الشعبة الإحصائية بالأمم المتحدة. إنها طرق مختلفة للحسابات، يصلح كل منها لأغراض مختلفة.

السيد كاسيلز

- **ويتفق جميع الخبراء على أن التقديرات التي لا تراعي الاختلافات في مستويات الأسعار لا يمكن استخدامها بصورة سليمة في مقارنات 'مستويات المعيشة' أو 'التنمية البشرية'.**

رد مكتب تقرير التنمية البشرية

اتفقنا على أن ''مستويات المعيشة'' يمكن قياسها بشكل أفضل باستخدام الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار حسب تعادلات القدرة الشرائية) بدلا من دولارات الولايات المتحدة، وهي نقطة تم توضيحها في البيان الذي ألقاه ريتشارد جولي أمام اللجنة الإحصائية (٢ آذار/مارس ٢٠٠٠).

وبالنسبة لمكتب تقرير التنمية البشرية، فإن الفجوة سواء في ''أوجه انعدام المساواة العالمية'' أو في ''مستويات المعيشة'' على المستوى العالمي لا تزال هائلة. وانظر على سبيل المثال تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨ حيث عبّر عن الفجوات في معدلات الاستهلاك بين أغنى البلدان وأفقر البلدان بكميات السلع المستهلكة كعدد كيلوغرامات اللحم المستهلك مثلا.

السيد كاسيلز

- **وعلى أي حال، فإن الأرقام الواردة في تقرير التنمية البشرية تتسم بالتضارب الداخلي. فقد ذُكر أن نسبة ٧٤ إلى ١ تتعلق بعام ١٩٩٧ في 'العرض العام' لتقرير عام ١٩٩٩ (الصفحة ٣)، وبعام ١٩٩٥ في النص الرئيسي للتقرير نفسه (الصفحة ١٠٤)؛ في حين أنه في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨، حددت نسبة عام ١٩٩٥ بـ ٨٢ إلى ١.**

رد مكتب تقرير التنمية البشرية

هناك خطأ طباعي في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩. حيث إن السنة المشار إليها في الصفحة ١٠٥ كان يجب أن تُكتب ١٩٩٧ لا ١٩٩٥. ومع ذلك، فإن الرقم المذكور بالنسبة لعام ١٩٩٥ في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨ صحيح.

السيد كاسيلز

(١١) حالة التنمية البشرية في أقل البلدان نموا

'ويستمر تهميش أقل البلدان نموا، بل ويتصاعد نتيجة للأزمة الآسيوية' (الصفحة ١٠٤).

- **لقد كانت هنالك اختلافات واسعة بين أقل البلدان نموا في معدل تنميتها البشرية خلال السنوات الأخيرة.**

- **وتشير التقديرات التي أعدها موظفو صندوق النقد الدولي ونشرت في "مستقبل الاقتصاد في العالم": أيلول/سبتمبر ١٩٩٩، إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أقل البلدان نموا كمجموعة (وهو منخفض جدا بالقيمة المطلقة) ينمو بوتيرة أسرع مما هو عليه في [٥]مجموعة البلدان الصناعية الرئيسية السبعة[٦]. وسيكون الوضع كذلك في عام ٢٠٠٠ للسنة السادسة على التوالي. ومع مراعاة الزيادة في مجموع سكان أقل البلدان نموا، التي تقدرها الأمم المتحدة بنسبة ٢,٥ في المائة سنويا، تشير تقديرات صندوق النقد الدولي ضمنا إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في أقل البلدان نموا قد زاد في عام ١٩٩٥ بنسبة ٣,٧ في المائة (مجموعة السبعة، ١,٦ في المائة)؛ وفي عام ١٩٩٦ بنسبة ٣.١ في المائة (مجموعة السبعة، ٢,٣ في المائة)؛ وفي عام ١٩٩٧ بنسبة ٢,٥ في المائة (مجموعة السبعة، ٢,٣ في المائة)؛ وفي عام ١٩٩٨ بنسبة ٢,٠ في المائة (مجموعة السبعة، ١,٧ في المائة)؛ وفي عام ١٩٩٩ بنسبة ٢,٧ في المائة (مجموعة السبعة، ٢,٠ في المائة)؛ وفي عام ٢٠٠٠ بنسبو ٢,٨ في المائة (مجموعة السبعة، ١,٩ في المائة).**

- **وتوضح بيانات اليونسكو أن معدل القيد الإجمالي بالتعليم، بين عامي ١٩٨٥ و ١٩٩٦، في أقل البلدان نموا قد زاد بنسبة ٤٨ في المائة في المستوى الأول من التعليم، وبنسبة ٥٥ في المائة في المستوى الثاني، وبنسبة ٧٠ في المائة في المستوى الثالث. (حولية اليونسكو الإحصائية لعام ١٩٩٨، الصفحات ٢-١٢).**

رد مكتب تقرير التنمية البشرية

ويقول تقرير التنمية البشرية، منذ وقت طويل، إن كثيرا من البلدان الفقيرة مهمشة في الاقتصاد العالمي. وكثيرا ما تستخدم الإحصائيات لتأكيد هذه النقطة. مثال ذلك، حصص الدخل التي وردت مخططاتها في النقاط ١ و ٢ و ٣ من هذه الوثيقة، أو حقيقة أن دخل الفرد قد انخفض في ٦٠ بلدا تقريبا خلال الفترة بين عامي ١٩٨٠ و ١٩٩٧ (انظر النقطة ١٠ من هذه الوثيقة)، أو أن نسبة الخمس الأغنى من سكان العالم كانت تشكل أكثر من ٩٠ في المائة من مستعملي الإنترنت في عام ١٩٩٧ (تقرير التنمية البشرية ١٩٩٩). والأمثلة كثيرة.

وبينما يستشهد السيد كاسيلز بالزيادات التي حدثت مؤخرا في نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي لأقل البلدان نموا ككل (وكذلك نسبة القيد)، فإن هذا لا يدحض الصورة العامة لتهميش العديد من البلدان الفقيرة. والمؤسف أن منشور صندوق النقد الدولي المشار إليه (مستقبل الاقتصاد في العالم: تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩) لا يورد مستويات نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي، بل يورد معدلات النمو فقط. إلا أن دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم، التي تصدرها الأمم المتحدة (الصفحات ٢٦١-٢٦٤ من النص الانكليزي) تطرح أرقاما شبيهة بأرقام الصندوق، تبين أن معدلات النمو في نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي، في عام ١٩٩٨، بلغ ٢,٨ في المائة لأقل البلدان نموا و ٢ في المائة ''لاقتصاداتها المتقدمة النمو''. وبتطبيق هذه المعدلات على معدلاتها لنصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لعام ١٩٩٨ (بسعر الدولار في عام ١٩٩٣) البالغ ٢٥٨ دولارا لأقل البلدان نموا، و ٦٤٩ ٢٥ دولارا للاقتصادات المتقدمة النمو، تكون أقل البلدان نموا في حاجة إلى حوالي ٦٠٠ سنة لتلحق بالركب.

وتجدر أيضا ملاحظة أننا لسنا وحدنا فيما يتعلق بآرائنا الخاصة بالتهميش:

> تنعم أفريقيا حاليا بانتعاش جاء بعد عقدين من التدهور الاقتصادي شبه المستمر، بيد أنه حتى إذا أمكن الإبقاء في العقد المقبل على النمو الذي حققته أفريقيا جنوب الصحراء خلال الأعوام الثلاثة الماضية، فإن ذلك لن يعكس مسار التهميش الذي تتعرض له المنطقة. ولن يفعل شيئا يعتد به بخلاف تعويض التراجع الذي حدث خلال العقدين الماضيين. روبتر ريكوبيرو، الأمين العام للأونكتاد، تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٨ (الصفحة ٣٣).

ويستند القول بأن التهميش ''تسارع بسبب الأزمات الآسيوية'' إلى النظرية القائلة بأن الأزمة الآسيوية ستؤدي إلى هبوط في التجارة العالمية يقود إلى تدهور معدلات التبادل التجاري بالنسبة لكثير من البلدان الفقيرة. وقد ورد مجمل هذا القول في الفصل ١ (الصفحة ٤١)، مع بعض أمثلة إحصائية، تضمنت بيانات مستقاة من تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٨، الصادر عن الأونكتاد (الصفحات ٥٧-٦٣ - ذكرت أيضا في النقطة ٨ من هذه الوثيقة). وأورد الأونكتاد مجملا للآثار التي ستترتب على الهبوط المتوقع في التجارة العالمية عبر ما سيكون له من أثر على أسعار الصادرات وعائداتها، وعلى الناتج المحلي الإجمالي في نهاية المطاف. وتشير التوقعات إلى أن الضرر الأكبر سيلحق بمنتجي المواد الأولية وبقطاعات التصدير الكبيرة بالنسبة إلى حجم الاقتصاد.

وقد أثبتت الأيام أن الأزمة الآسيوية كانت أقل خطورة من تنبؤات ذلك الوقت، في كثير من جوانبها. وقد طُبع المنشور الذي استشهد به السيد كاسيلز متأخرا بحيث لم يتيسر تضمينه في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، الذي كان آخر موعد لإدخال التغييرات عليه هو آذار/مارس ١٩٩٩.

وعلى كل حال، فقط ذكرت الجملة التي استشهد بها السيد كاسيلز من تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ الحقائق والأضرار، ولم تذكر معها في الوقت ذاته ما يسندها من براهين إحصائية. وورد هذا القول مع تحليلات أخرى للأزمة الآسيوية في الفصل ١، الذي يعرض براهين إحصائية. وفي حين استند هذا القول إلى التحليلات الواردة في الفصل ١ فقد كانت تلك التحليلات على نحو مناسب أقل تأكيدا بكثير بشأن التعقيدات والآثار المتنبأ بها للأزمة الآسيوية.

السيد كاسيلز:

١٢ - معدل نمو الناتج من أقل البلدان نموا

انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لأقل البلدان نموا (بسعر دولار الولايات المتحدة في عام ١٩٨٧) من ٢٧٧ دولارا في عام ١٩٩٠ إلى ٢٤٥ دولارا في عام ١٩٩٧ (الجدول ٦، الصفحة ١٥٤).

- **هذه الأرقام لا يمكن التوفيق بينها وبين تقديرات البنك الدولي أو بيانات نشرة مستقبل الاقتصاد في العالم الصادرة عن صندوق النقد الدولي، التي تشير ضمناً إلى أن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي لأقل البلدان نمواً كمجموعة قد زاد بنسبة أكثر من ١٠ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٧.**
- **ويرجع الانخفاض خلال التسعينات المبين في تقرير التنمية البشري لعام ١٩٩٩ إلى أن مكتب تقرير التنمية البشرية لم يقارن المِثل بالمِثل. ويستبعد حسابه للمتوسط لعام ١٩٩٧ بلداً رئيسياً من أقل البلدان نموا (السودان) أدرج في عام ١٩٩٠. حيث يبلغ متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السودان أكثر من ثلاثة أمثال المتوسط لأقل البلدان نمواً في عام ١٩٩٧ (البنك الدولي، مؤشرات التنمية العالمية لعام ١٩٩٩، الجدول ٤-١)، ويمثل استبعاد هذا البلد في عام ١٩٩٧ مقارنة خاطئة.**
- **وباستخدام بيانات تقرير التنمية البشرية نفسه، فإن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الـ ٣٠ بلداً من أقل البلدان نمواً التي ترد تقديرات الناتج**

المحلي الإجمالي الخاصة بها لكل من عامي ١٩٩٠ و١٩٩٧ في الجدول ٦ من تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ قد زاد على ٢٢٧ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٧. وزاد المتوسط لهذه البلدان بالإضافة إلى السودان (باستخدام تقديرات تقرير التنمية البشرية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي لهذا البلد وتقديرات البنك الدولي لزيادته) من ٢٧٠ دولاراً في عام ١٩٩٠ إلى ٢٩٧ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٧ (وهو ما يتفق مع الزيادة البالغة ١٠ في المائة المتضمنة في تقديرات نشرة 'مستقبل الاقتصاد في العالم').

رد مكتب تقرير التنمية البشرية:

يشير السيد كاسيلز إلى مجاميع أنصبة الفرد في الناتج المحلي الإجمالي لأقل البلدان نموا الواردة في أسفل الجدول ٦. ولم تستخدم هذه المجاميع في استخلاص نتائج في النص. والحقيقة أنه يجب تجنب إجراء أي تقييمات للاتجاهات استنادا إلى هذه المجاميع، وذلك بالتحديد أن هناك بيانات بالنسبة لعام ١٩٩٩ لعدد من البلدان أكثر من عدد البلدان المتاح عنها بيانات بالنسبة لعام ١٩٩٧، كما يبين الجدول ويوضح السيد كاسيلز.

وبالرغم من أنه يتضح من مضمون الجدول أن البيانات المتعلقة بسنوات مختلفة تشير إلى مجموعات مختلفة من البلدان، فقد كان يمكن تضمين هذه المعلومة بصورة أوضح في حاشية تفاديا للبس، والحل المفضل هو وضع مجاميع باستخدام تقديرات (غير مدرجة) للبيانات غير المتاحة. ويتعاون تقرير التنمية البشرية لعام ٢٠٠٠ مع البنك الدولي (مصدر بيانات الناتج المحلي الإجمالي) في توفير مجاميع تشتمل على تقديرات لبنود البيانات غير المتاحة.

السيد كاسيلز:

١٣ - معدل نمو الناتج في 'جنوب آسيا'

انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في 'جنوب آسيا' من ٤٦٣ دولاراً في عام ١٩٩٠ إلى ٤٣٢ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة في عام ١٩٩٧ (الجدول ٦، الصفحة ١٥٤).

- **من الواضح أن هذه المقارنة خاطئة، لأن كل بلدان 'جنوب آسيا' التي أُوردت لها أرقام مقارنة لعامي ١٩٩٠ و١٩٩٧ في الجدول ٦ (أي بنغلاديش والهند ونيبال وباكستان وسري لانكا) تعكس زيادات في نصيب الفرد من الناتج المحلي**

الإجمالي خلال هذه الفترة. والبلد الرئيسي الوحيد الذي لم تورد أرقام تخصه لعام ١٩٩٧ (إيران) زاد أيضاً نصيب الفرد من ناتجه المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة (صندوق النقد الدولي: مستقبل 'الاقتصاد في العالم': عدد أيار/مايو ١٩٩٩، الصفحة ١٥٣). ولا يمكن أن يكون متوسط ستة أرقام موجبة رقماً سالباً.

- **والسبب في خطأ تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ مرة أخرى هو عدم مقارنة المِثل بالمِثل: حيث يشمل متوسط عام ١٩٩٠ إيران، ولا يشملها متوسط عام ١٩٩٧. وبما أن متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في هذا البلد أعلى كثيراً مما هو عليه في البلدان الأخرى (خاصة على أساس تحويل سعر الصرف لعام ١٩٨٧ الذي استخدمه مكتب تقرير التنمية البشرية)، فإن استبعاده في عام ١٩٩٧ يقلل المتوسط لذلك العام ويبطل المقارنة.**

رد مكتب تقرير التنمية البشرية:

هذه هي نفس المسألة المشار إليها في النقطة ٥، لكن مع الإشارة إلى منطقة 'جنوب آسيا'. ومرة أخرى هذه الأرقام لا تظهر إلا في المجاميع، ولا تستخدم لاستخلاص نتائج من قِبَل مكتب تقرير التنمية البشرية.

السيد كاسيلز:

١٤ - معدل النمو في الناتج في 'جنوب آسيا (باستثناء الهند)'

انخفض متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في 'جنوب آسيا (باستثناء الهند)' من ٧٠٩ دولارات إلى ٣٢٧ دولاراً من دولارات الولايات المتحدة بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٧ (الجدول ٦، الصفحة ١٥٤).

- **من بين أكثر من ١٣٠ بلداً وردت أرقام مقارنة تخصها في الجدول ٦، لم يتعرض أي منها لانخفاض نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي فيها بمعدل النصف بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٧. وبالتالي فإن هذا الانخفاض الهائل ليس من الممكن أن يكون قد حدث في مجموعة بلدان يبلغ عدد سكانها مجتمعة نحو ٤٠٠ مليون نسمة.**

- **والحقيقة، إن التغيرات في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٧ في بلدان جنوب آسيا باستثناء الهند التي وردت في الجدول هي كما يلي: بنغلاديش، +٢٢ في المائة؛ وملديف، ١٤ في المائة؛ ونيبال، ١٨ في المائة؛ وباكستان، +١٥ في المائة؛ وسري لانكا، +٢٦ في المائة.**

- **ومرة أخرى، يحدث الخطأ بسبب عدم مقارنة المِثل بالمِثل: فقد أدرجت إيران ضمن متوسط عام ١٩٩٠، واستبعدت من متوسط عام ١٩٩٧.**

رد مكتب تقرير التنمية البشرية:

هذه هي المسألة نفسها المشار إليها في النقطتين ٥ و ٦، لكن مع الإشارة إلى منطقة 'جنوب آسيا (باستثناء الهند)'. ومرة ثانية لم يستخلص مكتب تقرير التنمية البشرية أية نتائج باستخدام هذه المجاميع.

السيد كاسيلز:

٨ - أثر الأزمة المالية الآسيوية على البلدان الأخرى

'وربما ينخفض الناتج المحلي الإجمالي لكل من [أنغولا والكويت] بنسبة تتراوح بين ١٤ و١٨ في المائة [في عام ١٩٩٨]... ومن الممكن أن تتوقع زامبيا ... حدوث انخفاض في ناتجها المحلي الإجمالي قدره ٩ في المائة [في عام ١٩٩٨]، (الصفحة ٤١).

- **هذه التقديرات، التي وردت في منشور صدر في تموز/يوليه ١٩٩٩، وردت أيضاً في الجدول ١-٣ المعنون 'الأزمة الآسيوية تلحق أضراراً باقتصادات بعيدة وأناس بعيدين' (الصفحة ٤٢).**
- **والحقيقة أن هذه الانخفاضات لم تحدث، وذلك وفقاً لما أوردته 'نشرة مستقبل الاقتصاد في العالم' التي يصدرها صندوق النقد الدولي: عدد أيار/مايو ١٩٩٩، الصادر في ٢٠ نيسان/أبريل ١٩٩٩.**
- **وورد في تقديرات تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ أن أنغولا وفنزويلا قد تعرضتا لانخفاض في ناتجهما المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٨ بلغ قدره ١٨ في المائة و٦ في المائة على التوالي: ولا تعرض تقديرات صندوق النقد الدولي المنشورة في نيسان/أبريل عام ١٩٩٩ أي انخفاض البتة. وورد في تقديرات تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، أن الناتج المحلي الإجمالي لغابون ونيجيريا ومنغوليا وشيلي قد انخفض في عام ١٩٩٨ بنسبة ١٣ في المائة، و٤ في المائة، و٦ في المائة، و٣ في المائة على التوالي: ووفقاً لما أورده موظفو صندوق النقد الدولي فقد كانت هناك زيادات تبلغ ٢-٤ في المائة في جميع هذه البلدان. ويقارن الانخفاض المقدر في كل من الكويت وزامبيا المبين في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، وقدره ١٤ في المائة و٩ في المائة على التوالي، بانخفاض مقدر لا يبلغ سوى ٢ في المائة حسب تقديرات صندوق النقد الدولي.**

رد مكتب تقرير التنمية البشرية:

صدر تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ في منتصف تموز/يوليه وكان التقرير قد ذهب إلى الطباعة في أواخر آذار/مارس. ولهذا السبب لم يتسن استخدام أية منشورات أصبحت متاحة لمكتب تقرير التنمية البشرية بعد آذار/مارس، مثل نشرة 'مستقبل الاقتصاد في العالم': عدد أيار/مايو ١٩٩٩، الصادرة عن صندوق النقد الدولي. ويجدر تذكر أنه وقت كان تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ في طور الإعداد لم تكن الأزمة المالية لشرق آسيا قد انتهت بعد، كما كان هناك نقاش حي عن انتقال آثارها المعدية إلى مناطق أخرى، وعن النتائج الطويلة الأجل للأزمة على الاقتصاد العالمي. وكانت منظمات عديدة تصدر تقديرات وتوقعات يتم تنقيحها بصورة متكررة. ومن المسائل الهامة التي لم تحظ سوى بالقليل من الاهتمام، الأثر الذي قد يقع على بلدان أخرى غير متأثرة مباشرة بالتدفقات المالية، لكنها ستضار بالرغم من ذلك. ومن المهم الإشارة إلى أن التدفقات المالية الدولية لم تمثل شواغل لدى 'كبار اللاعبين' فقط، بل ولدى جميع البلدان. لذا أشار تقرير التنمية البشرية إلى ما يمكن أن يترتب من نتائج بالنسبة للبلدان الأشد فقرا، وأورد بيانات من دراسة أجراها الأونكتاد، ونشرت في تقرير التجارة والتنمية لعام ١٩٩٨، الذي صدر قبل ذلك بأشهر قليلة. وبين تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ بوضوح أن تلك البيانات كانت بمثابة إسقاطات.

وينعكس أيضا تباين الآثار المقدرة للأزمة الآسيوية مع مرور الوقت وفيما بين المنشورات في منشور صندوق النقد الدولي الذي أشار إليه السيد كاسيلز (صندوق النقد الدولي، مستقبل الاقتصاد في العالم: عدد أيار/مايو ١٩٩٩، الصفحة ز، حيث جاء فيه:

'أخذ بعدد من الافتراضات في وضع الإسقاطات الواردة في منشور ''مستقبل الاقتصاد في العالم'' ... وهي، بالطبع، افتراضات عملية أكثر منها تنبؤات، ويضيف طابع عدم اليقين الذي أحاط بها إلى هامش الخطأ الذي سيكون على أي حال موجودا في الإسقاطات'.

السيد كاسيلز

٩ - النمو في نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي في التسعينات

'خلال الفترة ١٩٩٠-١٩٩٧ ارتفع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي [للعالم كله] بمعدل سنوي بلغ في المتوسط أكثر من ١ في المائة' (الصفحة ٢٢).

- **وهذا تقدير يقل عن الواقع بشكل مفرط. فقد زاد نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي للعالم بأجمعه بمعدل سنوي قدره ٢,٢ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٧ (صندوق النقد الدولي، 'مستقبل الاقتصاد في العالم': تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الصفحة ١٥٨ وتقديرات شعبة السكان بالأمم المتحدة).**

رد مكتب تقرير التنمية البشرية:

ثمة اختلافات في المصادر الرئيسية للبيانات عن الناتج المحلي الإجمالي في العالم.

ويبين مصدر صندوق النقد الدولي المذكور أن الناتج العالمي (الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي) زاد بمعدل بلغ في المتوسط ٣,٣ في المائة بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٧ (ولم تتح أي بيانات سنوية بالنسبة لعام ١٩٩٠). وكان المتوسط السنوي لنمو السكان خلال الفترة ذاتها على الصعيد العالمي هو ١,٣ في المائة (تقديرات شعبة السكان بالأمم المتحدة. ملاحظة: وقد لا تمثل هذه التقديرات المجموعة ذاتها من البلدان). وذلك يعني بلوغ معدل نمو سنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي متوسطه ٢,٠ في المائة.

غير أن ثمة مصادر أخرى تعطي نتائج مختلفة.

(١) فالقرص الحاسوبي المدمج (CD-ROM) المعنون مؤشرات التنمية في العالم لعام ١٩٩٩ الصادر عن البنك الدولي يبين معدلا سنويا لنمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي قدره ٢,٤ في المائة في كل سنة بين عامي ١٩٩٠ و ١٩٩٧، ونموا في السكان بنسبة ١,٥ في المائة خلال الفترة ذاتها؛ ومعنى ذلك أن النمو السنوي لنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بلغ في المتوسط ٠,٩ في المائة.

(٢) أما دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ١٩٩٩ الصادر عن الأمم المتحدة فإنها تبين معدل النمو السنوي للناتج العالمي بما متوسطه ٢,٤ في المائة بالنسبة للفترة ١٩٩١-١٩٩٨، وهي زيادة بمقدار ٣ في المائة (الصفحة ٤) استنادا إلى طريقة التحويل بالدولار حسب تعادلات القدرة الشرائية. واستنادا إلى تقديراتها لنمو السكان خلال الفترة ذاتها وتبلغ ١,٤ في المائة (الصفحة ٢٦١)، تبلغ معدلات النمو السنوية لنصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي الحقيقي في المتوسط ١,٠ في المائة و ١,٦ في المائة على التوالي. (ملاحظة: استخدمت الفترة ١٩٩١-١٩٩٨ عوضا عن الفترة ١٩٩٠-١٩٩٧ إذ أن هذه الفترة هي التي عرض منشور الأمم المتحدة البيانات ذات الصلة بها).

وبالنظر إلى تنوع التقديرات المختلفة المستمدة من مصادر مختلفة، واختلاف مجموعات البلدان التي يمكن أن تشكل ''العالم''، فإن قول تقرير التنمية البشرية بأن نصيب

الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي ازداد على الصعيد العالمي ''أكثر من ١ في المائة'' لا يبدو وكأنه يتنافى مع الأدلة الإحصائية غير الأكيدة.

- **بلغ متوسط معدل النمو السنوي في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في 'البلدان النامية' (حسب تعريف صندوق النقد الدولي)، والتي يعيش فيها ٧٧,٥ في المائة من سكان العالم، ٤,٣ في المائة بين عامي ١٩٩٠ و١٩٩٧ (صندوق النقد الدولي، المرجع السابق ذكره، الصفحة ١٥٨)، مقارنة بمعدل يبلغ متوسطه حوالي ١ في المائة سنوياً لهذه البلدان خلال ال١٧٠ عاماً الماضية (أغنوس ماديسون، 'التقدم الاقتصادي: نصف القرن الأخير من منظور تاريخي' نشر في: حقائق وأوهام التنمية البشرية، أكاديمية العلوم الاجتماعية في أستراليا، سلسلة الورقات الموسمية ١/٢٠٠٠).**

حديثنا هنا هو بشأن المتوسط العالمي. وبيد أنه قد تكون ثمة اختلافات كبيرة في عناصر هذا المتوسط، فإنه يظل متوسطا صحيحا ككل. وعلاوة على ذلك، ستتفاوت أيضا الأرقام بالنسبة للبلدان النامية تفاوتا واضحا بحسب المصدر (فعلى سبيل المثال، تبين دراسة الحالة الاقتصادية والاجتماعية في العالم لعام ١٩٩٩ متوسط النمو السنوي في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بين عامي ١٩٩١ و ١٩٩٨ بأنه ٣,٦ في المائة بالنسبة لـ ''الاقتصادات النامية'' الواردة فيها).

وليس من الواضح السبب الذي حدا بالسيد كاسيلز إلى الاقتباس من ورقة ماديسون. ولم تتح هذه الورقة لمكتب تقرير التنمية البشرية.

السيد كاسيلز

١٠ - النمو في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى، وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة

'فستون بلداً كانت تزداد فقراً باطراد منذ عام ١٩٨٠' (تصدير بقلم مارك مالوك براون، مدير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، الصفحة هـ).

- **يبدو أن مدير البرنامج قد أساء تفسير العبارة الواردة في متن التقرير القائلة إنه 'فيما يتعلق بـ ٥٩ بلداً - معظمها في أفريقيا جنوب الصحراء وشرق أوروبا ورابطة الدول المستقلة - فقد انخفض نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي' (الصفحة ٣١).**
- **تشير هذه العبارة إلى صافي التغيير خلال الفترة ١٩٨٠-١٩٩٦ بأكملها: ولا يمكن استنتاج أن جميع هذه البلدان 'تزداد فقراً باطراد' خلال الفترة. وعلى**

العكس، فإن نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي لهذه البلدان قد زاد خلال فترات تبلغ ٥ أو ٧ سنوات بين عامي ١٩٨٠ و١٩٩٧ (الجدول ٦)، وزاد نصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي لمعظمها بين عامي ١٩٩٥ و١٩٩٨ (صندوق النقد الدولي، 'مستقبل الاقتصاد في العالم': تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٩، الصفحات ١٦٩-١٧٩).

- **وحسب تقديرات موظفي صندوق النقد الدولي هذه، فإن نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في ٢١ بلداً من 'البلدان التي تمر بمرحلة انتقالية' البالغ عددها ٢٧، و٣٥ من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى الـ ٤٤، قد زاد خلال الفترة ١٩٩٥-١٩٩٨ (الصفحتان ١٧٦ و١٧٩).**

رد مكتب تقرير التنمية البشرية:

إن عبارة ''باطراد'' تشكل خطأ واضحا. إلا أن إشارة السيد مالوك براون كانت أكبر بكثير من هذه العبارة وحدها، ويجدر التأكيد على مجمل سياق عباراته:

''وما اتفق فيه تماما مع واضعي التقرير [فيما يتعلق بالدور التمكيني للأسواق] هو أن هذا التمكين كان متفاوتا - بحيث ترك بلدانا ومناطق وجماعات إثنية ودينية وطبقات وقطاعات اقتصادية ضحايا لمزيد من انعدام المساواة. فستون بلدا كانت تزداد فقرا باطراد منذ عام ١٩٨٠''.

وفي حين أن عبارة ''باطراد'' عبارة غير صحيحة، فإن الجملة تشير إلى نقطة هامة كثيرا ما يتم إغفالها. فكون حوالي ٦٠ بلدا قد بلغت معدلات لنصيب الفرد من الناتج القومي الإجمالي أقل من معدلاتها قبل ١٧ سنة هو أمر في غاية الأهمية. ولا بد أن يؤخذ في الاعتبار أن هذه النسب تشكل انخفاضا من مستويات أولية متدنية أصلا.

وكما أوضح السيد كاسيلز، فإن المناقشة المستفيضة الواردة في نص تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ (الصفحة ٣١) لا تقول ذلك القول.

السيد كاسيلز:

١١ - العمر المتوقع في البلدان المتأثرة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز

''ويتوقع فقدان ١٧ عاما من العمر المتوقع لتسعة بلدان في أفريقيا يبلغ فيها شيوع فيروس نقص المناعة البشرية ١٠ في المائة أو أكثر من ذلك - وهي بوتسوانا وجنوب أفريقيا ورواندا وزامبيا وزمبابوي وكينيا وملاوي وموزامبيق وناميبيا - بحيث يصل إلى ٤٩ عاما بحلول سنة ٢٠١٠...'' (الصفحة ٤٢).

- **توحي العبارة بأن متوسط العمر المتوقع في البلدان قد بلغ ٦٦ عاما (٤٩+١٧ عاما) قبل تفشي الوباء.**
- **وحسب تقديرات شعبة السكان بالأمم المتحدة (التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام ١٩٩٨)، لم يحقق أي من هذه البلدان عمرا متوقعا يزيد متوسطه على ٦١ عاما، وأعلى متوسط حقق في معظمها كان أقل من ذلك بكثير.**
- **ولا يعني ذلك إنكار الخطورة البالغة لهذا الوباء، ولا أهمية الخسارة في متوسط العمر المتوقع حسب توقعات الأمم المتحدة.**

رد مكتب تقرير التنمية البشرية:

أصاب تقرير التنمية البشرية عندما اقتبس من ''التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام ١٩٩٨، المجلد الأول'' (شعبة السكان بالأمم المتحدة، ١٩٩٩. الصفحة ٤) ما مفاده أن متوسط العمر المتوقع سينخفض بمقدار ١٧ عاما بالنسبة لهذه البلدان. لكن الخطأ تمثل في القول بأن متوسط العمر المتوقع سيبلغ ٤٧ عاما (وليس ٤٩ عاما كما ذكر السيد كاسيلز) بحلول سنة ٢٠١٠. وفي حقيقة الأمر، إن متوسط العمر المتوقع المقدر بـ ٤٧ عاما يشير إلى الفترة السابقة ١٩٩٥-٢٠٠٠، وإلى جميع البلدان الـ ٢٩ التي تأثرت تقديرات متوسط العمر المتوقع فيها بوباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

وكما أوضح السيد كاسيلز في نقطته الأخيرة، فإن النتيجة المستنبطة من هذه البيانات وهي خطورة وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، لا تتغير بالخطأ المتمثل في جعل متوسط العمر المتوقع ٤٧ عاما.

السيد كاسيلز:

١٢ - عدد الإناث اللائي لا يتوقع أن يعشن حتى سن الأربعين

"لا يتوقع لقرابة ٣٤٠ مليون امرأة أن يعشن إلى أن يبلغن سن الأربعين" (الصفحة ٢٢).

- **تقدر شعبة السكان في الأمم المتحدة أنه من بين ٣ ٠٢٠ مليون امرأة في العالم في منتصف عام ٢٠٠٠، هناك ٢ ٢٨٠ مليون يقل عمرهن عن ٤٠ عاما (الأمم المتحدة، التوقعات السكانية في العالم: تنقيح عام ١٩٩٨، الصفحة ١١).**
- **ومن بين هؤلاء الـ ٢ ٢٨٠ مليونا، يتوقع لأكثر من ٢ ٢٠٠ مليون (٩٦,٥ في المائة من المجموع) أن يعشن حتى سن الأربعين (أجري هذا الحساب بأخذ مجموع**

العدد المتوقع للإناث اللائي في سن ٤٤—٤ سنة في عام ٢٠٤٠، و ٣٩-٣٥ سنة في عام ٢٠٣٥ و ٣٤-٣٠ سنة في عام ٢٠٣٠، وهكذا). ولذلك فإن عدد النساء اللاتي لا يتوقع أن يعشن حتى سن الأربعين، حسب تقديرات الأمم المتحدة، هو أقل من ٨٠ مليونا وليس ٣٤٠ مليونا.

- **وربما يعزى الخطأ في نص تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ إلى العنوان الخاطئ للعمود الوارد في الجدول ٤: ("الأشخاص الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الأربعين (كنسبة مئوية من مجموع السكان"). وقد أدى ذلك بواضعي التقرير إلى تطبيق نسبة غير الباقين على قيد الحياة حتى سن الأربعين في "العالم" (١٢,٥ في المائة) على عدد الإناث بكامله.**

- **وفي الحقيقة، إن احتمال الوفاة قبل بلوغ سن الخامسة في العالم كله، لكل من الذكور والإناث، تبلغ نسبته ٨,٣ في المائة (منظمة الصحة العالمية، تقرير الحالة الصحية في العالم لعام ١٩٩٠، الصفحة ٩٠). ولذلك فإن نسبة غير الباقين على الحياة البالغة ١٢,٥ في المائة من سن صفر إلى ٤٠ الواردة في تقرير التنمية البشرية تنطوي على احتمال كبير جدا للبقاء من سن ٥ إلى سن٤٠.**

رد مكتب تقرير التنمية البشرية

الرقم الذي اقتبس في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ هو بمثابة سوء تفسير للمتغير. وكما أوضح السيد كاسيلز، أسيئت تسمية هذا المتغير وطبق بصورة غير صحيحة على سكان العالم (في هذه الحالة عدد الإناث من السكان). وفي الحقيقة، يمثل هذا المتغير احتمال ألا يعيش شخص ولد اليوم حتى يبلغ سن الأربعين، شريطة أن تكون أنماط الوفيات المتصلة بالأعمار هي السائدة. وهو مقياس مركب ولا يمكن تطبيقه مباشرة على السكان لاستخلاص تقديرات صحيحة لعدد الأشخاص الذين سيتوفون بين سن الصفر و سن ٤٠.

ويمكن أن يتم تقدير عدد الأشخاص الذين سيتوفون قبل بلوغ سن الأربعين من بين أولئك الذي تقل أعمارهم عن أربعين سنة اليوم عن طريق حساب أعداد الذين سيبقون على قيد الحياة من كل فئة عمرية (أي صفر - ٤، و ٥ - ٩، و ١٠ - ١٤، و ...، و ٣٥- ٣٩) إلى أن يبلغوا الفئة العمرية ٤٠ - ٤٤، وذلك على أساس معدلات الوفيات المختلفة الخاصة بكل سن، وهي المعدلات المتوقعة بالنسبة للسنوات المقبلة. ويعني هذا أن عدد الإناث في الفئة العمرية صفر - ٤ في منتصف عام ٢٠٠٠ ينبغي أن يقارن مع عدد الإناث في الفئة العمرية ٤٠ - ٤٤ في عام ٢٠٤٠؛ وينبغي مقارنة عدد الإناث في الفئة العمرية ٥ - ٩ مع عدد الإناث في الفئة العمرية ٤٠ - ٤٤ في عام ٢٠٣٥، وهكذا دواليك.

وسيكون حينئذ من المناسب جمع أعداد النساء في الفئة العمرية ٤٠ - ٤٤ بالنسبة للسنوات ٢٠٠٥ و ٢٠١٠ و ٢٠١٥ و ٢٠٢٠ و ٢٠٢٥ و ٢٠٣٠ و ٢٠٣٥ و ٢٠٤٠، ومقارنتها مع مجموع عدد الإناث اللائي في سن صفر - ٤٠ في عام ٢٠٠٠.

ويبدو أن هذا هو ما يقصده السيد كاسيلز. ومع ذلك، فإنه بدلا من جمع عدد النساء اللائي سيبقين على قيد الحياة حتى سن ٤٠ - ٤٤ خلال سنوات مختلفة، كما هو مبين أعلاه، جمع السيد كاسيلز أعداد الباقيات على قيد الحياة من نفس الفئة العمرية (صفر - ٤ في عام ٢٠٠٠) عند نقاط مختلفة من الزمن، وقارن هذا العدد مع مجموع عدد الإناث اللائي في سن صفر - ٤٠ سنة في عام ٢٠٠٠. وهذه أيضا ليست طريقة صحيحة لتقدير عدد النساء اللائي لا يتوقع أن يعشن حتى سنة الأربعين.

السيد كاسيلز

١٣ - عدد الأشخاص الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سن الستين

"ولا يتوقع أن يعيش زهاء ١,٥ بليون نسمة إلى أن يبلغوا سن الستين" (الصفحة ٢٢)

- **وهذا استنتاج خاطئ آخر نجم عن عنوان خاطئ لأحد الأعمدة (الجدول ٥، "الأشخاص الذين لا يتوقع أن يعيشوا حتى سنة الستين (كنسبة مئوية من مجموع السكان)").**
- **وتشير تقديرات شعبة السكان بالأمم المتحدة إلى أن عدد الأشخاص الأحياء الآن الذين لن يعيشوا حتى سن الستين يبلغ نحو ٧٥٠ مليونا وليس ٥٠٠ ١ مليون.**

رد مكتب تقارير التنمية البشرية

تتبع هذه المسألة تماما الخطوات ذاتها المتبعة في النقطة رقم ١٢، ومن ثم ينطبق عليها نفس الرد.

السيد كاسيلز:

(١٤) البطالة بين الشباب في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي

'واحد من كل خمسة من الشباب [في بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي] لا يعمل' (الصفحة ٣٢).

- **تبلغ نسبة الشباب (الأشخاص في سن ٢٠-٢٤) في القوة العاملة في البلدان الصناعية الذين لا يعملون ١٦ في المائة، أي حوالي ١ من كل ٦ (الجدول ٢٦، الصفحة ٢٣٦).**

- **وقد وردت حاشية للجدول ٢٦ تشير بحق إلى أن 'مجموع' معدل البطالة يرتبط بالقوة العاملة، ولكن لا توجد حاشية توضح أن ذلك صحيح كذلك بالنسبة لمعدلات بطالة الشباب المذكورة.**

رد مكتب تقرير التنمية البشرية:

السيد كاسيلز في إشارته إلى وجود عدم تساوق بين الصفحة ٣٢ والجدول ٢٦ (رغم أن المؤشر يشير إلى الأشخاص في سن ١٥-٢٤، وليس في سن ٢٠-٢٤ كما ذكر السيد كاسيلز). وفي واقع الأمر، فإن القول بأن شابا واحدا من خمسة شبان عاطل تشير إلى الاتحاد الأوروبي وليس إلى بلدان منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي. ولقد وقع هنا خطأ تحريري.

وهو محق أيضا عندما أشار إلى الحاشية في الجدول ٢٦، التي توضح بأن تعريف ''البطالة عند الشباب'' غير وارد. إلا أن هذا التوضيح يرد في ''تعاريف المصطلحات الإحصائية''.

السيد كاسيلز:

(١٥) الزراعة كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي في بلدان جنوب آسيا

'ففي كثير من بلدان جنوب آسيا، تمثل الزراعة أكثر من ٣٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي...' (الصفحة ٩٤)

- **حسبما ذكره تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ نفسه (الجدول ١٢)، فإن البلدين الوحيدين من بلدان جنوب آسيا اللذين شكلت الزراعة فيهما نسبة تبلغ ٣٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٧ هما نيبال (٤١ في المائة) وبوتان (٣٨ في المائة). ويمثل سكان هذين البلدين أقل من ٢ في المائة من سكان جنوب آسيا.**

- **وفي باكستان وبنغلاديش، وسري لانكا، والهند، تشكل الزراعة بين ٢٠ في المائة و ٢٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي.**

رد مكتب تقرير التنمية البشرية:

إن ما ورد في الصفحة ٩٤ لا يتماشى مع الجدول ١٢. فمن بين بلدان جنوب آسيا الستة التي ترد بيانات عنها في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ هناك بلدان فقط شكل فيهما القطاع الزراعي نسبة تزيد على ٣٣ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام ١٩٩٧، وكان المتوسط ٢٥ في المائة.

وتتمثل المسألة المراد إبرازها هي عدم كفاية مساهمة القطاع الزراعي في إيرادات الضرائب حيث بلغت ٦ في المائة. وعدم التساوق مع ما جاء في الجدول ١٢ لا يغير من هذه النتائج.

السيد كاسيلز:

(١٦) نسب القيد الإجمالية المجمعة: استخدام البيانات المقدمة من اليونسكو

'يستند الرقم القياسي للتنمية البشرية لهذا العام إلى بيانات... منقحة بشأن... نسب القيد الإجمالية في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي مستمدة من اليونسكو' (الصفحة ١٢٨).

- **التغيرات الكبيرة الناجمة عن ترتيب الأرقام القياسية للتنمية البشرية، والتي عزيت إلى استخدام بيانات منقحة بشأن نسب القيد الإجمالية في الجدول م ف ١ (الصفحات ١٦٤-١٦٦)، سببها البيانات المقدمة من اليونسكو المتعلقة بنحو ٥٠ من البلدان لم تستخدم في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨.**
- **وقد استخدم مكتب تقرير التنمية البشرية البيانات المقدمة من اليونسكو (انظر أدناه) في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، مع بعض الاستثناءات. وهذا القرار الذي اتخذه تقرير التنمية البشرية هو السبب في التغيرات الناجمة، وليس 'البيانات المنقحة'.**

رد مكتب تقرير التنمية البشرية:

يعزى سبب التغييرات المتعلقة بالترتيب في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ إلى استخدام البيانات ''المنقحة'' في جميع مدخلات التقرير الأربعة وهي: متوسط العمر المتوقع، محو أمية الكبار، والقيد الإجمالي والدخل. وقد حدثت أكثر التغييرات في الترتيب إلى حد بعيد نتيجة استخدام منهجية منقحة في معالجة الدخل.

ويرد بيان واف لهذه التنقيحات في الصفحات ١٢٨ و ١٥٩-١٦٧، التي تتناول المنهجية والبيانات. ويعزى سبب عدم استخدام بيانات اليونسكو المنقحة في عام ١٩٩٨ إلى

قيام اليونسكو بإجراء تنقيحات على بعض البيانات التي لم نأخذها بالاعتبار. وكما أفادت اليونسكو في اللجنة الإحصائية، فقد تمت مناقشة هذا الموضوع ومواضيع أخرى مناقشة وافية معهم مباشرة في الاجتماعات التي عقدت مؤخرا، وإننا نستفيد من العمل بالتعاون الوثيق مع اليونسكو بشأن جميع جوانب البيانات التي يزودوننا بها.

السيد كاسيلز

(١٧) تحديد نسبة القيد الإجمالية القصوى بـ ١٠٠ في المائة

لم يورد تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ نسب القيد الإجمالية المجمعة التي قدمتها اليونسكو فيما يتعلق بأستراليا، وبلجيكا، والسويد، والمملكة المتحدة. وقد حدد الحد الأقصى للنسبة المقدمة لهذه البلدان، التي استخدمها مكتب تقرير التنمية البشرية لحساب الرقم القياسي للتنمية البشرية، بنسبة ١٠٠ في المائة (الجدول ١، الصفحة ١٣٤).

- **ويوضح القرار القاضي بتحديد الحد الأقصى لهذه النسبة أن المكتب لا يفهم الأساس الذي تقوم عليه هذه الأرقام. حيث أن 'نسبة القيد الإجمالية' هي عدد الطلبة المقيدين في مرحلة تعليمية، بغض النظر عن أعمارهم، كنسبة مئوية من السكان في 'سن التعليم المدرسي الرسمي...'** (الصفحة ٢٥٤، التأكيد مضاف).
- **هنالك عدد كبير من حالات القيد لأشخاص يفوق عمرهم سن التعليم المدرسي الرسمي في العديد من 'البلدان ذات التنمية البشرية العالية'، وليس من المنطقي أن تعدل بعض هذه النسب بتخفيضها. والبلدان الأربعة التي حددت بشأنها النسبة القصوى هي تلك البلدان التي يتجاوز فيها عدد حالات القيد 'بعد سن التعليم المدرسي الرسمي' عدد السكان في 'سن التعليم المدرسي الرسمي' الذين لم يقيدوا.**
- **وما لم يقع مكتب تقرير التنمية البشرية في هذا الخطأ، لكان البلد الذي في قمة ترتيب الرقم القياسي للتنمية البشرية في عام ١٩٩٩ هو أستراليا، وليس كندا.**

رد مكتب تقرير التنمية البشرية:

يتصل القرار القاضي ''بتحديد'' نسبة القيد الإجمالية القصوى بـ ١٠٠ في المائة صيغة الرقم القياسي للتنمية البشرية، التي تحدد النسبة المستهدفة للقيد بـ ١٠٠ في المائة. ولا يعد ذلك قرارا لتنقيح التقديرات المقدمة بأي شكل من الأشكال، ولا التشكك في صحة التقديرات التي تتجاوز نسبتها ١٠٠ في المائة.

وتستند الصيغة المتعلقة بحساب الرقم القياسي للتنمية البشرية (والرقم القياسي للتنمية المرتبط بنوع الجنس) إلى الأهداف المحددة التي يتم في حدودها قياس الإنجازات في جميع عناصر الرقم القياسي. وبما أن الهدف المحدد للقيد هو ١٠٠ في المائة، فلم تحسب الإنجازات في القيد التي تجاوزت نسبة ١٠٠ في المائة. وينطبق ذلك على متوسط العمر المتوقع ومحو الأمية والدخل حيث لا تحسب إنجازاتها لما يزيد على ٨٥ سنة و ١٠٠ و ٠٠٠ ٤٠ دولار، على التوالي.

وهذا التعديل في الصيغة لا تمثل سوء فهم من جانب مكتب تقرير التنمية البشرية للقيد الإجمالي، أو عدم ثقة بالبيانات التي قدمتها لنا اليونسكو. إذ أن الحالة التي يتجاوز فيها بعض البلدان الهدف هي مشكلة جديدة برزت في السنوات الأخيرة ويجب معالجتها في سياق مراجعة الأهداف في منهجية تقرير التنمية البشرية.

وكانت كندا أول بلد تتجاوز فيه نسبة القيد ١٠٠ في المائة في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩. ومنذ صدور تقرير عام ١٩٩٦، ازداد ببطء عدد البلدان التي تجاوزت فيها نسبة القيد ١٠٠ في المائة. والآن تتجاوز ٤ بلدان في تقرير عام ١٩٩٩ نسبة الـ ١٠٠ في المائة فيما يتعلق بالرقم القياسي للتنمية البشرية (و ٨ من حيث الرقم القياسي للتنمية المرتبط بنوع الجنس، انظر النقطة ١٨).

ورغم أن هذا التعديل ينطبق على أقلية ضئيلة من البلدان، تبقى المسألة قيد الاستعراض في مكتب تقرير التنمية البشرية. وفي الواقع أنه سيلزم قريبا أيضا إعادة النظر في الأهداف فيما يتعلق بمتوسط العمر المتوقع والدخل.

وتتمثل سياسة مكتب تقرير التنمية البشرية في عدم إجراء تغييرات منهجية كل سنة، بل في تجميع التغييرات التي نجريها (كما حدث في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩). لذلك، فإننا نخطط لاستعراض جميع المسائل المنهجية المتعلقة بالأرقام القياسية للتنمية البشرية، بما في ذلك الأهداف، في الوقت الملائم ذاته. ولن ينظر في عنصر المعرفة من حيث أهدافه المحددة فقط. وقد دعيت اليونسكو في الاجتماعات الأخيرة إلى تقديم أفكار لوضع مؤشرات تعليم جديدة لنقوم بالنظر فيها لكي يتم مناقشتها في الوقت المناسب.

السيد كاسيلز:

(١٨) نسب القيد الإجمالية المجمعة: الرقم القياسي للتنمية المرتبط بنوع الجنس

لأغراض جدول الرقم القياسي للتنمية المرتبط بنوع الجنس، وفي حساب هذا الرقم القياسي، حددت النسبة القصوى لنسب القيد الإجمالية للإناث المقدمة من

اليونسكو بالنسبة لأستراليا، وبلجيكا، وفنلندا، والسويد، وكندا، والمملكة المتحدة؛ وحددت النسبة القصوى للذكور لأستراليا وبلجيكا.

- **هذا الإجراء غير سليم، للسبب الموضح في (١٧) أعلاه.**
- **ونتيجة لذلك فقد أدخلت تشوهات خطيرة على الرقم القياسي للتنمية المرتبط بنوع الجنس. ففي حالة المملكة المتحدة، على سبيل المثال، بلغت نسبتا القيد الإجماليتان المجمعتان اللتان أوردتهما اليونسكو ١٠٩ في المائة للإناث و ٩٩ في المائة للذكور. وذكر تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، لأغراض الرقم القياسي للتنمية المرتبط بنوع الجنس، أن نسبتي المملكة المتحدة تبلغان ١٠٠ في المائة للإناث و ٩٩ في المائة للذكور.**
- **ورغم أن نسبة الإناث للذكور في حالات القيد بالمملكة المتحدة أعلى من أي بلد آخر، فإن الأساس الذي حسبت عليه قيم الرقم القياسي للتنمية المرتبط بنوع الجنس يفترض أن نسبة الإناث إلى الذكور أعلى في ٤٧ بلدا منها في المملكة المتحدة، والبلدان هي: كندا، والنرويج، والولايات المتحدة، والسويد، وأيسلندا، وفرنسا، وفنلندا، والدانمرك، ونيوزيلندا، وإيطاليا، وأيرلندا، وإسبانيا، وإسرائيل، وبروني دار السلام، والبرتغال، وجزر البهاما، وسلوفينيا، والكويت، والبحرين، والأرجنتين، وأوروغواي، وقطر، وسلوفاكيا، والإمارات العربية المتحدة، وهنغاريا، وفنزويلا، وبنما، وإستونيا، وماليزيا، وكوبا، وبيلاروس، وليتوانيا، وبلغاريا، وساموا (الغربية)، والاتحاد الروسي، وكازاخستان، والفلبين، وأوكرانيا، وقيرغيزستان، وأذربيجان، ومولدوفا، وهندوراس، وناميبيا، ومنغوليا، ونيكاراغوا،وبوتسوانا، وليسوتو.**

رد مكتب تقرير التنمية البشرية:

هذه النقطة هي نفسها الواردة في النقطة ١٧، ولكن فيما يتعلق بالرقم القياسي للتنمية المرتبط بنوع الجنس وليس بالرقم القياسي للتنمية البشرية. وقد أجمل أعلاه رد مكتب تقرير التنمية البشرية. ومن الجدير بالملاحظة أنه في حين يوجد تشوه بين نسب القيد في المملكة المتحدة والبلدان الـ ٤٧ المدرجة أعلاه، فهذا لا يعني القول إنه توجد تشوهات بين البلدان الـ ٤٧ تلك.

السيد كاسيلز

(١٩) معنى الرقم القياسي للتنمية المرتبط بنوع الجنس

'كلما كان الرقم القياسي للتنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس الخاص بأي بلد أقرب إلى رقمه القياسي للتنمية البشرية، قل التباين بين الجنسين في ذلك البلد. ولكن الرقم القياسي للتنمية المرتبط بنوع الجنس لكل بلد أقل من رقمه القياسي للتنمية البشرية، مما يعني أن هناك انعداما للمساواة بين الجنسين في كل مجتمع. وفيما يتعلق بـ ٤٣ من البلدان التي حسب لها رقم قياسي للتنمية البشرية مرتبط بنوع الجنس هذا العام وعددها ١٤٣ بلدا نجد أن ترتيبها حسب الرقم القياسي للتنمية المرتبط بنوع الجنس أدنى من ترتيبها حسب الرقم القياسي للتنمية البشرية، مما يكشف عن تفاوت التقدم في بناء قدرات المرأة مقارنة بقدرات الرجل'. (الصفحتان ١٣٢ و ١٣٣)

- **ولقد أساء مكتب تقرير التنمية البشرية فهم نتائج الرقم القياسي للتنمية المرتبط بنوع الجنس. حيث لم يذكر الرقم القياسي للتنمية المرتبط بنوع الجنس شيئا عما إذا كان 'التقدم غير المتساوي' قد حدث 'في بناء قدرات النساء مقارنة بالرجال' أم العكس.**

- **وإن التعليقات الواردة في تقارير سابقة والقائلة إنه 'لا يعامل أي مجتمع المرأة فيه كما يعامل الرجل' (تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٧، الصفحة ٣٩) وأن 'منجزات المرأة من حيث التنمية البشرية تقل عن منجزات الرجل في كل بلد' (تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٨، الصفحة ٣٠) عن سوء فهم مماثل.**

رد مكتب تقرير التنمية البشرية

يعكس الرقم القياسي للتنمية المرتبط بنوع الجنس، كما يتضح من اسمه، عدم المساواة حسب نوع الجنس، وليس اتجاه عدم المساواة.

ويفترض ما جاء في التقرير أنه حيثما يوجد عدم مساواة بين الرجال والنساء، فإن النساء يمثلن عموما الفئة التي يوجد تمييز ضدها. ورغم أنه لا يمكن تبيان ذلك مباشرة من الرقم القياسي للتنمية المرتبط بنوع الجنس، فإن كون مستويات النساء في الـ ٣٢ بلدا من البلدان الـ ٤٣ المذكورة متدنية في جميع المدخلات في الرقم القياسي للتنمية المرتبط بنوع الجنس، غير متوسط العمر المتوقع، يوضح أن الاستدلال العام من هذه الإفادة صحيح.

- **ويمكن حساب الأرقام القياسية الخاصة بالجنسين مباشرة من البيانات الواردة في الجدول ٢. فهي تبين بالنسبة لبلدان مثل الاتحاد الروسي، وبيلاروس، وإستونيا، ولاتفيا، وليتوانيا، أن الرقم القياسي الخاص بالإناث أعلى من الرقم القياسي**

الخاص بالذكور. وذلك بصفة رئيسية بسبب أن متوسط العمر المتوقع عند الولادة للنساء في هذه البلدان، يفوق متوسط العمل المتوقع للرجال بهامش أكبر كثيرا من فرق الخمس سنوات الذي يسمح به مكتب تقرير التنمية البشرية 'لمراعاة كون المرأة تعيش عادة عمرا أطول من عمر الرجل' (الصفحة ١٦٠).

رد مكتب تقرير التنمية البشرية:

مع أن هذه النقطة لا تشكّك في استخدامنا للإحصائيات، يمكن الإدلاء بتعليقين على الأرقام القياسية الخاصة بكل من الجنسين التي وضعها السيد كاسيلز استنادا الى البيانات الواردة في الجدول ٢ (الصفحة ١٤٠).

(١) مع أن الأرقام القياسية التي ذكرها السيد كاسيلز تظهر المستوى المتوسط لما تحقق من تنمية بشرية لكل من الرجل والمرأة على حدة، فإنها لا تأخذ في الاعتبار نفور المجتمع من عدم المساواة ذاك. وأُدرج هذا النفور من عدم المساواة على وجه الخصوص في الرقم القياسي للتنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس لجعله رقما قياسيا أكثر شمولية لأوجه انعدام المساواة بين الجنسين في المجتمع. أما الوزن الذي يُعطى لهذا النفور، فمن الواضح أنه مسألة ذاتية ولا تمت بصلة إلى الموضوعية الإحصائية.

(٢) إن ما ذكره السيد كاسيلز من ''فرق الخمس سنوات الذي يسمح به مكتب تقرير التنمية البشرية'' لتعليل حقيقة أن المرأة تعيش أطول من الرجل قد يعطي انطباعا خاطئا بأن الرقم القياسي للتنمية البشرية المرتبط بنوع الجنس يحدد الفرق في متوسط العمر المتوقع بين الرجل والمرأة بخمس سنوات. وهذا ليس صحيحا، إذ أن الرقمين المستهدفين لمتوسط العمر المتوقع لكل من الرجل والمرأة قد حددا على أن بينهما فرق خمس سنوات (أي ٨٧,٥ سنة للمرأة و ٨٢,٥ سنة للرجل في المستوى الأعلى، و٢٧,٥ سنة للمرأة و٢٢,٥ سنة للرجل في المستوى الأدنى) لتعليل حقيقة أن المرأة تعيش أطول من الرجل.

السيد كاسيلز :

(٢٠) العلاقة بين نمو الناتج المحلي الإجمالي والتنمية البشرية

'حتى بالرغم من وجود صلة قوية بين التجارة والنمو لا توجد صلة تلقائية بينهما والتنمية البشرية... فقد حققت باكستان ومصر... نموا من نصيب الفرد من الدخل

تجاوز ٣ في المائة في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٧، ومع ذلك ما زال أمام الاثنين شوط كبير في مجال التنمية البشرية'.

- **إن المقارنة الملائمة مع النمو في الدخل تكون مع التحسن في التنمية البشرية، وليس مع قيمتها المطلقة.**
- **والحقيقة أن مصر وباكستان لم تحققا نموا في نصيب الفرد من الدخل يزيد على ٣ في المائة سنويا خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٧: ومعدلا النمو المضمنان في البيانات الواردة في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ نفسه (الجدول ٦) هما ١,٧ سنويا بالنسبة لمصر و ٢,٥ في المائة سنويا بالنسبة لباكستان.**
- **بيد أنه كانت هنالك 'تنمية بشرية' سريعة (حسب قياس الرقم القياسي للتنمية البشرية) في كلا البلدين خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٧. ويدرج تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ نفسه مصر، بعد إندونيسيا، باعتبارها البلد الذي حقق من بين بلدان 'التنمية البشرية المنخفضة' أسرع تقدم (بعد إندونيسيا) خلال هذه السنوات (الصفحة ١٣٠).**

رد مكتب تقرير التنمية البشرية:

عند مقارنة النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في المدة الزمنية المحدودة نفسها، فإن المقارنة ذات الصلة تكون بين النمو في الدخل والتقدّم المحرز في التنمية البشرية. إلا أنه عندما يحقق بلد ما نموا في الدخل لمدة طويلة (كما في هذا المثل)، فمن المؤكد أنه يجوز أيضا النظر في القيمة المطلقة للتنمية البشرية بالنسبة إلى النمو الاقتصادي. وبعد فترة النمو هذه، يمكن توقّع مستوى مطلق من التنمية البشرية، وإلا فإنه يمكن استنتاج أن منافع النمو لم تنعكس بشكل كاف على حياة السكان.

وهكذا فإن القول بأن بلدا ما ''لا يزال أمامه شوط كبير في مجال التنمية البشرية'' لا يتعارض مع حقيقة أن البلد قد أحرز تقدما سريعا في التنمية البشرية. فمن الواضح أن التقدم السريع لا يدل ضمنا على أن ''الغاية'' قد تحققت. فبالرغم من أن مصر قد أحرزت ثاني أسرع تقدم في الفترة ١٩٧٥-١٩٩٧ بين البلدان ذات التنمية البشرية المنخفضة (وفقا لاحتساب الانخفاض في العجز)، يبلغ الرقم القياسي للتنمية البشرية فيها ٠,٦١٦ وتحتل المرتبة ١٢٠ في الترتيب العالمي لتقرير التنمية البشرية. وباكستان على وجه الخصوص لا ترتفع فوق مستوى ''التنمية البشرية المنخفضة'' إلا قليلا (تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩).

والسيد كاسيلز على صواب عندما يشير إلى عدم تساوق معدلي النمو في مصر وباكستان للفترة ١٩٨٥-١٩٩٧، فقد بلغا ٣,٦ في المائة و ٢,٩ في المائة على التوالي للفترة ١٩٧٥-١٩٩٧ (الجدول ٧، الصفحة ١٥٧). ولذا يبدو أن البيانات الواردة في النص تشير إلى فترة زمنية مختلفة وأطول. ويؤسَف لعدم الدقة هذا في البيانات مما يخلط بين المسائل الواردة في النص. ولكن لعلّه من الممكن التوصل إلى استنتاج أدق بالنسبة إلى هذين البلدين إذا ما استخدمت بيانات صحيحة. ففي حين بلغ معدلا النمو في مصر وباكستان على مدى ٢٢ سنة ٣,٦ في المائة و ٢,٩ في المائة على التوالي، لم يتجاوز الرقم القياسي للتنمية البشرية فيهما ٠,٦١٦ و ٠,٥٠٨ على التوالي. وبناء عليه، يجوز القول بكل تأكيد أنه بالرغم من النمو السريع على المدى الطويل، ''لا يزال أمامهما شوط كبير في مجال التنمية البشرية''.

السيد كاسيلز :

- **يبين التحليل الوارد في تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، وخاصة في الجدول ٤-١ في الصفحة ٨٥، أن مكتب تقرير التنمية البشرية قد وقع في الخطأ بسبب الرقم القياسي الذي يعول عليه بهذا القدر.**

- **وبصفة خاصة، فإن 'الروابط الأقوى' بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية التي يعتقد مكتب تقرير التنمية البشرية قيامها بالنسبة لبعض البلدان (سنغافورة ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة) لا تعكس، بالنسبة لهذه البلدان ذات الأرقام القياسية العالية للتنمية البشرية، سوى التأثير الطاغي للنمو السريع لنصيب الفرد من الدخل على 'الانخفاض في عجز الرقم القياسي للتنمية البشرية' بالنسبة المئوية. وهي حجة دائرية مفرغة.**

- **وعلى العكس من ذلك، ليس هناك أسباب للجزم بوجود 'روابط أضعف' بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في حالة البلدان ذات الأرقام القياسية المنخفضة نسبيا للتنمية البشرية مثل باكستان ومصر. فهذه البلدان هي التي حققت تنمية بشرية سريعة في عنصري التعليم ومتوسط العمر المتوقع من الرقم القياسي للتنمية البشرية خلال الفترة ١٩٨٥-١٩٩٧، وليس سنغافورة ومنطقة هونغ كونغ الإدارية الخاصة. والرقم القياسي للتنمية البشرية يخفي التقدم النسبي للبلدان في التنمية البشرية، بدلا من أن يكشفه.**

رد مكتب تقرير التنمية البشرية:

يجب أخذ ثلاث نقاط في الاعتبار عند النظر في هذه التعليقات. النقطة الأولى هي أن الرقم القياسي للتنمية البشرية يتضمن ثلاثة مكوّنات ما الدخل إلا ثالثها. والنقطة الثانية،

هي أن الدخل يخضع لعملية لوغارثمية بحيث يظل أثر الزيادات على الرقم القياسي للتنمية البشرية محدودا في المستويات العليا. والنقطة الثالثة، هي أن هذا التحليل لا يتناول التغيرات التي تطرأ على الرقم القياسي للتنمية البشرية، وإنما التغيرات في انخفاض العجز في ذلك الرقم.

ومع أن عنصر الترابط سيظل موجودا دائما في مقارنة التغيرات في الرقم القياسي للتنمية البشرية بالتغيرات في الدخل، فليس هناك ما يوجب أن تكون نتائج هذا التحليل تبعية. وبشكل أكثر تحديدا فإنه، عند مقارنة بلدين حققا معدّلين جيدين للنمو الاقتصادي، ولكن كان أداؤهما من حيث التنمية البشرية متفاوتا، يكون هنا أثر النمو خاضعا للسيطرة من الناحية الفعلية. ويُقصد من الأمثلة البسيطة الواردة في النص إبراز هذه النقطة. ففي حين حقق العديد من البلدان معدلات جيدة من النمو الاقتصادي، لم تتوصل جميعها إلى تحقيق تخفيضات كبيرة في العجز في الرقم القياسي للتنمية البشرية.

ففي سنغافورة وهونغ كونغ (المنطقة الصينية الإدارية الخاصة)، تحققت زيادات كبيرة في نصيب الفرد في الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار حسب تعادلات القدرة الشرائية)، ولكن طرأت أيضا زيادات هامة على المكونات الأخرى للرقم القياسي للتنمية البشرية. فقد حققت هونغ كونغ (المنطقة الصينية الإدارية الخاصة) انخفاضات في العجز في متوسط العمر المتوقع ومحو الأمية لدى البالغين ونسبة القيد الإجمالية بلغت ٢٨ في المائة و ٣٩ في المائة و ٧ في المائة على التوالي في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٧. وحققت سنغافورة انخفاضات في العجز في المؤشرات نفسها بلغت ٣٥ في المائة و ٤٠ في المائة و ٣٣ في المائة في الفترة نفسها هذه البيانات هي التي (استخدمها مكتب تقرير التنمية البشرية لاحتساب اتجاه الرقم القياسي للتنمية البشرية في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٧).

ولم يجزم أبدا بوجود روابط أضعف بين النمو الاقتصادي والتنمية البشرية في البلدان التي ينخفض فيها الرقم القياسي للتنمية البشرية نسبيا. وعلاوة على ذلك، لم يقارن أبدا التقدم الذي أحرزته مصر بمعدل النمو فيها ولم تذكر كمثل لبلد ذي صلات ضعيفة. والبلدان اللذان اعتبر أن الصلات فيهما ضعيفة هما باكستان وأوغندا. وكما يظهر الجدول المذكور (تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩، الصفحة ٨٥)، حققت باكستان وأوغندا انخفاضا في العجز في الرقم القياسي للتنمية البشرية بلغ ١٧ في المائة و ٥ في المائة على التوالي في الفترة ١٩٨٥-١٩٩٧، مما يُقارَن مع الزيادة التي حققتها هونغ كونغ (المنطقة الصينية الإدارية الخاصة) وسنغافورة والبالغة ٤٥ في المائة و ٣٣ في المائة.

أما فيما يتعلق بالمكونات غير المتعلّقة بالدخل، حققت هونغ كونغ (المنطقة الصينية الإدارية الخاصة) وسنغافورة انخفاضات في العجز في متوسط العمر المتوقع ومحو الأمية لدى البالغين ونسبة القيد الإجمالية بلغت ٢٨ في المائة و ٣٩ في المائة و ٧ في المائة و ٣٥ في المائة و ٤٠ في المائة و ٣٣ في المائة على التوالي. وحققت باكستان وأوغندا انخفاضات في العجز في المكونات نفسها بلغت ٢٣ في المائة و ١٧ في المائة و ٢٦ في المائة و ٨ في المائة و ٢٧ في المائة و ٣ في المائة على التوالي، مما يظهر بوضوح ضعف أداء أوغندا وأن سنغافورة فاقت في أدائها باكستان وأوغندا. غير أنه لا يظهر أي فرق واضح بين هونغ كونغ (المنطقة الصينية الإدارية الخاصة) وباكستان في المكونات غير المتعلّقة بالدخل. وتظهر البيانات المفصّلة أن باكستان ليست مثلا واضحا لبلد ذي صلات ضعيفة.

وبما أن الرقم القياسي للتنمية البشرية هو تعبير موجز عما يتحقق في ميدان التنمية البشرية، فإن قياس التقدّم المحرز باستخدام الرقم القياسي للتنمية البشرية يعطي معلومات فقط عن التقدّم المتوسط المحرز في مكونات الرقم القياسي للتنمية البشرية. وقد كان رأي مكتب تقرير التنمية البشرية دائما أنه لقياس ما يتحقق في ميدان التنمية البشرية بمزيد من التفصيل، يجب النظر في مختلف مؤشرات التنمية البشرية كلا على حدة.